وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس– المدية –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي
– حالة الجزائر للفترة (1990–2012)–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومالية.

إعداد الطالب:
باصور كمال

تحت إشراف الأستاذ:
د– بوشنافة الصادق

لحنة المناقشة

د– بويهي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	رئيسا
د– بوشنافة الصادق	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مقررا
د– سماي علي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المدية	ممتحنا
د– حميدي يوسف	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2013 – 2014

الإهداء

أهدي هذا العمل:

إلى روح الوالدة الغالية رحمها الله

إلى الوالد الكريم أطال الله في عمره

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع الزملاء والأصدقاء

إلى جميع الأساتذة

إلى كل من جاد علي بالعلم والمعرفة منذ نعومة أظافري

الطالب: باصور كمال

كلمة شكر

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أما بعد:

يسعدني أن أتقدم بشكري وتقديري وامتناني وعرفاني بالجميل للدكتور الفاضل الصادق بوشنافة لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وكذلك على إرشاداته ونصائحه القيمة، فله مني جميل التقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور خليل عبد القادر، أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة المدية – على نصائحه وتوجيهاته.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أعضاء لجنة مناقشة هذا العمل

وفي الأخير لا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات التقدير والشكر والعرفان إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة لانجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة.

حفظ الله الجميع

الطالب: باصور كمال

الملخص

الملخص:

يعتبر موضوع التوازن الخارجي من أهم المواضيع التي يتعرض لها الاقتصاديين وصانعي القرارات الاقتصادية، حيث اتضحت هذه الأهمية خاصة مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي أين شهدت البيئة الاقتصادية الدولية اختلالات للتوازن الخارجي وظهر ذلك من خلال وتفاقم عجز موازين المدفوعات الخارجية، وأمام هذه التحديات لابد من انتهاج برامج لتصحيح الوضع الاقتصادي والهيكلي بهدف إعادة التوازن الخارجي، حيث يرى العديد من الاقتصاديين أن تحقيق التوازن الخارجي يعتبر دعامة أساسية في برنامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي التي انتهجته الدول النامية ومنها الجزائر، فجهود التصحيح قد تتمثل في فعالية السياسة النقدية التي تعتبر بيانا للوسائل والأدوات التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضبط نمو المعروض النقدي بما يتماشى والنشاط الاقتصادي وكذا الأهداف الاقتصادية المنشودة، لذا فهي تعتبر عنصرا مهما من عناصر السياسة الاقتصادية الكلية التي تلعب دورا بالغ الأهمية في معالجة الاختلال الخارجي الذي يسببه نوع من الاضطراب المرتبط بعدم التوازن في السوق النقدي، حيث أن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية وبالتالي فان التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية للاختلالات الخارجية، لذا تستعمل السلطات النقدية جميع المتغيرات النقدية بغرض التأثير على الجوانب المكونة لأجزاء ميزان المدفوعات.

Summary:

The subject of the external balance is the most important issues faced by economists and economic decision-makers. this importance appeared especially with the beginning of the nineties of the last century where the international economic environment Witnessed external imbalances , and emerged through a worsening deficit of the balance of external payments, and in front of these challenges we must adopt programs to correct the economic situation and structural order to restore external balance, where many economists believed to achieve external balance is the mainstay in the program of economic adjustment and structural reform, which was adopted by developing countries including Algeria, efforts correction may be represented in the effectiveness of monetary policy, which is a statement of the means and tools that aim directly or indirectly, to adjust money supply growth in line with economic activity, as well as economic objectives desired. So it is considered as an important element of macro-economic policy, which plays a critical role in addressing the external imbalance caused by a type of disorder associated with the non-equilibrium in the money market, whereas the problems related to the balance of payments are a monetary phenomena. Thus, the correction must be by cash settlements for imbalances of Foreign Affairs. So monetary authorities have used all monetary variables to influence aspects of the constituent parts of the balance of payments.

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
فهرس المحتويات	ا
فهرس الجداول و الأشكال	I
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: مدخل نظري حول السياسة النقدية	1
تمهيد	2
المبحث الأول: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.	3
المطلب الأول: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي والكينزي.	3
المطلب الثاني: السياسة النقدية عند النقديين والكلاسيكي الجدد.	9
المبحث الثاني: السياسة النقدية أهدافها وقنوات إبلاغها.	15
المطلب الأول:ماهية السياسة النقدية.	15
المطلب الثاني: أهداف وقنوات إبلاغ السياسة النقدية.	18
المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية.	28
المطلب الأول : الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.	28
المطلب الثاني: الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية.	30
المبحث الرابع : فعالية السياسة النقدية وأثرها على الاقتصاد.	35
المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي.	35
المطلب الثاني: السياسة النقدية وإستهداف التضخم.	38
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني :مدخل لميزان المدفوعات ومعالجة الخلل فيه.	43
تمهيد	44
المبحث الأول: ميزان المدفوعات.	45
المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات.	45
المطلب الثاني :عناصر ميزان المدفوعات.	48
المبحث الثاني: تحليل ميزان المدفوعات.	53
المطلب الأول: المدلول الاقتصادي لميزان المدفوعات ومبادئ وضعه.	53

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات.	57
المبحث الثالث: أوضاع ميزان المدفوعات.	61
المطلب الأول: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.	61
المطلب الثاني: تقيم حجم الاختلال في ميزان المدفوعات .	65
المبحث الرابع: علاج الخلل في ميزان المدفوعات.	70
المطلب الأول: تسوية الخلل في ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق.	70
المطلب الثاني: التوازن عن طريق التدفقات المالية وتدخل السلطات العامة.	74
خلاصة الفصل	77
الفصل الثالث: السياسة النقدية كمدخل لتحقيق التوازن الخارجي.	78
تمهيد	79
المبحث الأول: السياسة النقدية وسعر الصرف.	80
المطلب الأول: سعر الصرف وفعالية السياسة النقدية في ظل أنظمته.	80
المطلب الثاني : آليات عمل سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات.	87
المبحث الثاني: مناهج إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق سعر الصرف.	93
المطلب الأول: مدخل المرونات لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.	93
المطلب الثاني: مدخل الاستيعاب لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.	97
المبحث الثالث: السياسة النقدية والتوازن الخارجي عن طريق أسعار الفائدة.	103
المطلب الأول: معالم أسعار الفائدة.	103
المطلب الثاني: أثار سعر الفائدة على ميزان المدفوعات.	107
المبحث الرابع: دور العرض النقدي في إعادة توازن ميزان المدفوعات.	113
المطلب الأول: عرض النقود.	113
المطلب الثاني: المدخل النقدي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.	116
خلاصة الفصل	121
الفصل الرابع : فعالية السياسة النقدية والتوازنات الخارجية دراسة تطبيقية لحالة الجزائر (1990-2012).	122
تمهيد	123
المبحث الأول: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر.	124

المطلب الأول: السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2000).	124
المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الفترة (2000- 2012).	131
المبحث الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر.	137
المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر.	137
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.	139
المبحث الثالث:السياسة النقدية وأثار تخفيض قيمة العملة الوطنية.	145
المطلب الأول: خصوصيات سعر الصرف في الجزائر.	145
المطلب الثاني: أثار تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري.	151
المبحث الرابع: تطور الوضعية النقدية والتوازنات الخارجية الجزائرية.	155
المطلب الأول: ملامح سير السياسة النقدية من خلال تطور بعض المؤشرات النقدية.	155
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي.	161
خلاصة الفصل	172
الخاتمة العامة	174
قائمة المراجع	181
قائمة الملاحق	-

فهرس الجداول والأشكال

1- فهرس الجداول:

رقم الجدول	البيان	الصفحة
1-1	تغير معادل إعادة الخصم في بعض الدول الصناعية الكبرى بالنسبة المئوية.	31
1-2	تقسيمات ميزان المدفوعات وفق الطبعة الخامسة لصندوق النقد الدولي.	52
2-2	التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات.	62
3-2	تقدير الفائض في ميزان المدفوعات باستخدام الميزان الصافي السيولة.	67
4-2	تقدير الفائض في ميزان المدفوعات باستخدام الميزان الشامل للسيولة.	68
1-3	أثر السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت.	85
2-3	أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف المرنة.	87
3-3	المجمعات النقدية.	115
1-4	التدابير المعتمدة في إصلاح القطاع المالي والسياسة النقدية ضمن برنامج التسهيل الموسع في الجزائر خلال الفترة (1995- 1998).	130
2-4	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990- 2010).	138
3-4	يوضح تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-2012).	142
4-4	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2012).	150
5-4	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1991-2012).	152
6-4	التغير في رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة (1990 – 2012).	153
7-4	تطور العرض النقدي M1 خلال الفترة (1990-2012).	156
8-4	تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (1990-2012) .	157
9-4	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2012).	159
10-4	تطورات أسعار الفائدة خلال الفترة(1991-2010).	161
11-4	تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2012).	162
12-4	تطور كل من ميزان الخدمات والتحويلات والحساب الجاري خلال الفترة (1990-2012).	164
13-4	تطور ميزان رأس المال خلال الفترة (1990-2012).	167
14-4	تطور قائم الدين الخارجي وتطور خدمة الديون خلال الفترة (2000-2012).	169

15-4	تطور الاحتياطات الرسمية للصرف خلال الفترة (2000-2012).	170

2- فهرس الأشكال:

رقم الشكل	البيان	الصفحة
1-1	العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.	4
2-1	فعالية السياسة النقدية عند الكلاسيك.	5
3-1	الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط.	7
4-1	منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة.	7
5-1	فعالية السياسة النقدية وفقا لنموذج " IS – LM ".	8
6-1	انتقال منحنى LM في التحليل النقدي وانتقال منحنى IS عند النقديين.	12
7-1	مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية.	23
8-1	إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة.	27
9-1	مستويات فعالية السياسة النقدية.	36
1-2	تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق آلية الأسعار.	71
2-2	تصحيح العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.	72
3-2	تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق آلية المداخيل.	73
1-3	فعالية السياسة النقدية في ظل نظام صرف ثابت.	84
2-3	فعالية السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المرنة.	86
3-3	إنحدار منحنى IS وفعالية السياسة النقدية.	106
4-3	إنحدار منحنى LM والسياسة النقدية.	107
1-4	مضمون برنامج التنمية الخماسي خلال الفترة (2010-2014).	136
2-4	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة(1990-2012).	150

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم، مستفيدة من التطور الهائل في وسائل الاتصال العالمية، التي تسهل المبادلات التجارية والمالية بين الدول حيث ترتب عن قيام هذه العلاقات والتبادل بين هذه الأخيرة إلى ارتباطها بعضها البعض بعلاقات دائنة ومدينة وهذا مأدى إلى ظهور مشاكل تثيرها العمليات الاقتصادية بين الداخل والخارج، خاصة بعد انهيار نظام بروتن ووذز واتجاه العديد من الدول إلى تعويم عملاتها مما انجر عنه اضطرابات في موازين المدفوعات والاختلال في هذا الأخير يعبر عن وجود خلل في الاقتصاد، خاصة حالة العجز الذي يعني أن العائدات من الخارج أقل من المدفوعات، وتتزايد بذلك المديونية اتجاه العالم الخارجي وبكل ما تحمله من أثار ومخاطر.

ونتيجة للعلاقة الموجودة بين ميزان المدفوعات والسياسات الاقتصادية وبالخصوص السياسة النقدية، التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضبط نمو عرض النقود بما يتماشى والنشاط الاقتصادي، وكذا الأهداف الاقتصادية المنشودة، لذا تعتبر درجة فعالية السياسة النقدية وأهميتها كأحد سياسات الاستقرار الاقتصادي والتي تختلف من اقتصاد لآخر في ضوء تفاوت الهياكل الاقتصادية السائدة والاختلاف في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة لأخرى، عنصرا مهما من عناصر السياسات الاقتصادية الكلية التي تلعب دورا بالغ الأهمية في معالجة الاختلالات الخارجية، وهذا في ظل تفاوت درجة التقدم الاقتصادي إضافة إلى اختلاف حالات الاختلال السائدة، حيث تستعمل السلطات النقدية جميع المتغيرات بغرض التأثير على الجوانب المكونة لأجزاء ميزان المدفوعات.

تستخدم السياسة النقدية سعر الصرف الذي يعتبر كهدف وسيط لها في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية هذا الأخير، ويتم هذا التصحيح عن طريق التسويات النقدية باعتبار أن الاختلال سببه نوع من الاضطراب المرتبط بعدم التوازن في السوق النقدي.

تحاول الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي إعطاء مجموعة من الإجراءات النقدية الكفيلة بذلك ،كما تعتبر الجزائر من بين الدول التي حاولت أن تتأقلم مع الوضع المالي الجديد ،حيث أدركت ضرورة مسايرة الاقتصاد العالمي فكانت البداية بالتوجه إلى اقتصاد السوق لتكمل بعد ذلك مسار الإصلاحات المالية والنقدية بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية وفي هذا الإطار صدر قانون النقد والقرض 90-10 ثم الأمر المعدل له 03-11 وغيرها من القوانين وهذا ما يمثل نقطة البداية لنظام نقدي يتماشى والمتغيرات الدولية الجديدة.

إشكالية البحث:

إن الإشكالية التي يعالجها هذا البحث يمكن صياغتها في سؤال أساسي هو:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة (1990– 2012)؟

وللإحاطة بكل جوانب الموضوع ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل أهم أهداف السياسة النقدية، وما هي أهم الأدوات المستعملة لتحقيق هذه الهداف؟
2- ما هي الأسباب المؤدية إلى الاختلال في ميزان المدفوعات ؟
3- ما هي أساليب السياسة النقدية الفعالة التي تعمل على تحقيق التوازن الخارجي، أو بالأحرى معالجة الخلل في ميزان المدفوعات؟
4- ما هو الدور الذي لعبته السياسة النقدية المطبقة في الجزائر بهدف تحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد، في ظل الإصلاحات والبرامج التنموية المطبقة خلال الفترة (1990-2012)؟

فرضيات البحث:

للإجابة على جملة الأسئلة المطروحة أعلاه اعتمدنا على الفرضيات التالية:

1- يعتبر هدف الحد من التضخم أهم أهداف السياسة النقدية، وتشكل كل من سياسة السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري أهم أدوات السياسة النقدية المستعملة لتحقيق هذا الهدف؛
2- يعود سبب الخلل فيه إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم، وبالتالي تنشأ ضغوط على ميزان المدفوعات؛
3- تتطلب معالجة الخلل في ميزان المدفوعات الحد من نمو عرض النقود عن طريق تقليص الإنفاق إلى حين استعادة التوازن، بالإضافة لاستعمال السلطات النقدية سعر الصرف كأداة للتأثير على ميزان المدفوعات، عن طريق تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة؛
4- اصطدمت السياسة النقدية في الجزائر ببرامج صندوق النقد الدولي المطبقة خلال الفترة (1989-1998)، والتي أعدت خصيصا لتقوية مراكز البلدان المتقدمة، أما خلال الفترة (2000-2014) فإن السياسة المالية احتلت أهمية أكبر مقارنة بالسياسة النقدية في الجزائر وذلك خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي، وهذا ما حدا من فعالية السياسة النقدية المطبقة في الجزائر.

أهمية البحث:

تستمد أهمية هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد لدراسة السياسة النقدية ومواضيع التي تتعلق بالتوازن الخارجي، أو دراسة دور السياسة النقدية في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات حيث يعتبر هذا الأخير من بين أهم المؤشرات الاقتصادية، وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، والنتائج التي يمكن أن تنجم عن إهمال وضعيته من مشاكل تعيق السير الحسن للاقتصاد خاصة في البلدان المتخلفة التي تميز موازين مدفوعاتها اختلالات كبيرة.

كما تهدف الدراسة إلى إبراز المكانة التي توليها برامج الإصلاح الاقتصادي للسياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الكلية وأثرها في معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري .

أهداف البحث:

يرمي هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- محاولة الإلمام بأهم جوانب موضوع السياسة النقدية، ومعرفة تأثيراتها عل النشاط الاقتصادي بصفة عامة؛
- معرفة الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في إعادة التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)؛
- دراسة تطور السياسة النقدية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري عبر مختلف التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل المبررات والدوافع الكامنة وراء اختيار الموضوع فيما يلي:

- الميل إلى البحث في هذه المواضيع وخاصة في ميدان النقود والسياسات النقدية؛
- محاولة الربط بين السياسة النقدية وميزان المدفوعات باعتبار أن الجزائر عانت من اختلالات كبيرة على مستوى الاقتصاد ككل؛
- محاولة معرفة برامج الهيئات المالية الدولية ومدى ملاءمتها لسياسات الدول النامية خاصة الجزائر.

منهج البحث:

لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على المناهج التي تتوافق مع طبيعة الدراسة ويتعلق الأمر بما يلي:

- **المنهج الوصفي**: الذي يسمح بإستعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في الدراسة النظرية للسياسة النقدية عبر تطور الفكر في المدارس الاقتصادية، والسياسة النقدية بمختلف جوانبها، و ميزان المدفوعات وأوضاعه .
- **المنهج التحليلي**: أما بالنسبة للجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يمكن من تحليل الأوضاع الاقتصادية و المالية، من خلال استخلاص نوعية تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات.

حدود الدراسة:

سنحاول من خلال هذا البحث استعراض أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي، مع محاولة إسقاط الموضوع على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من (1990-2012).

أدوات الدراسة:

أما عن أدوات الدراسة المستخدمة في هذا البحث فكانت عبارة عن جداول وإحصائيات متعلقة بميزان المدفوعات وإحصائيات عن السياسة النقدية، وللحصول عليها تم الاستعانة بمجموعة من المراجع سواء كتب أو مذكرات أو ملتقيات أو تقارير بنك الجزائر.

الدراسات السابقة:

يمكن حصر أهم الدراسات التي لها مزايا مشابهة لطبيعة الموضوع فيما يلي:

- دراسة للطالب صالح مفتاح بعنوان النقود والسياسة النقدية أطروحة مقدمة لنيل دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية بجامعة الجزائر 2003، حيث تطرق بشكل مفصل للسياسة النقدية ،ومن أهم النتائج التي توصل إليها أن الاقتصاد الجزائري تميز بالتداول النقدي خارج الدائرة المصرفية وهذا يعيق، ويضعف سيولة الجهاز المصرفي ، والتسيير الإداري لسعر الصرف وأسعار الفائدة وعدم قابلية الدينار للتحول، كل هذا أعاق عمل السياسة النقدية وأخر تقلدها مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، و إن مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري عرفت فقط في الفترة الممتدة (1990-2000) بعد صدور القانون 90-10 وكذا أدواتها وأهدافها ، أما قبل هذه الفترة فإنها لم تكن موجودة أصلا، أما في دراستنا سنحاول إعطاء لمحة حول تطور السياسة النقدية خلال الفترة(2000-2012) في ظل تطبيق الجزائر لبرامج التنمية الاقتصادية.

- دراسة للطالب عمر مؤذن بعنوان تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة المدية 2012، حيث تطرق إلى إشكالية الاختلال في ميزان المدفوعات وتسوية ذلك عن طريق سعر الصرف، ومن أهم ما توصل إليه أن الخلل في ميزان المدفوعات يعبر عن وجود خلل في الاقتصاد وبالتالي وجوب اتخاذ إجراءات أو سياسات لتسوية ذلك، كما توصل إلى أن الجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة من خلال تخفيض العملة الوطنية الدينار خاصة فيما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الإصلاحات، وبدورنا سنحاول إظهار فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي عن طريق استعمال سعر الصرف، الذي يعتبر كهدف وقناة إبلاغ للسياسة النقدية.
- دراسة للطالب رايس فضيل بعنوان التوازنات الخارجية والوضعية النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة قالمة 2006، حيث توصل إلى أن هناك علاقة وطيدة بين التغيرات في الحسابات الخارجية وعرض النقود في الاقتصاد الوطني وقد تم تأكيد هذه الفرضية من خلال عرض الإحصائيات حول تطور الحساب الجاري والتطورات النقدية المرافقة، حيث أن كل زيادة في تصدير المحروقات تؤدي إلى تدعيم الاحتياطيات من العملة الصعبة ونظرا لأن العملات الأجنبية تعتبر أحد مقابلات النقود في الجزائر فقد عرفت الكتلة النقدية تغيرات هيكلية كبيرة، لذا سنحاول في بحثنا هذا العمل على تحصيل مختلف الإحصائيات والمعطيات الجديدة سواء المتعلقة بمؤشرات التوازن الخارجي، أو مؤشرات تطور الوضعية النقدية في الجزائر.
- مقال لعقيل عبد محمد الحمدي وجليل شيعان بعنوان أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة دراسية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 28 من المجلد السابع، 2011، حيث حاول الباحثان دراسة العلاقة السببية النظرية والتطبيقية بين السياسة النقدية وتأثيرها في مجمل النشاط الاقتصادي وصولا إلى تأثيرها في النهاية بميزان المدفوعات، حيث اختير الاقتصاد الأمريكي كحالة دراسية لقياس العلاقة بين السياسة النقدية وميزان المدفوعات، حيث سنقوم في بحثنا هذا الإلمام بمختلف الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية من اجل علاج الخلل في ميزان المدفوعات.

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه ارتأينا تقسيم البحث إلى أربع فصول :

- **الفصل الأول:** يخصص كمدخل نظري حول السياسة النقدية، حيث يتم التطرق فيه إلى تطور السياسة النقدية في فكر المدارس الاقتصادية ،معالم ومفاهيم متعلقة بالسياسة النقدية وكذا أدواتها وأهدافها وقنوات إبلاغها، وفي الأخير تم الإشارة إلى السياسة النقدية من خلال إبراز فعاليتها، ودورها في التنمية الاقتصادية وكذا استهداف التضخم .

- **الفصل الثاني:** يخصص الفصل لدراسة معالم ميزان المدفوعات، من خلال إظهار أهمية ميزان المدفوعات ومختلف العناصر المكونة له، وأهم مؤشراته الاقتصادية، بالإضافة إلى معرفة مختلف أوضاعه من اختلال وتوازن لهذا الأخير، وكذا تبيان مختلف معايير تقيم حجم الاختلال في ميزان المدفوعات، وفي الأخير تم إظهار مختلف وسائل تسوية الخلل فيه
- **الفصل الثالث:** يخصص الفصل لدراسة السياسة النقدية كآلية لتحقيق التوازن الخارجي، وذلك عن طريق استعمال أدوات من طرف السياسة النقدية للتأثير على التوازن الخارجي، والتي تتمثل في كل من سعر الصرف الذي يعتبر أداة فعالة في التأثير على ميزان المدفوعات باعتباره أهم مؤشر يدل على التوازن الخارجي، كما التطرق إلى فعالية السياسة النقدية في العمل على تحقيق التوازن الخارجي عن طريق أسعار الفائدة، وثم التطرق إلى دور العرض النقدي في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وهذا ما يبرزه المنهج النقدي لتوازن ميزان المدفوعات.
- **الفصل الرابع:** يخصص لدراسة مسار السياسة النقدية وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال التطرق إلى أهداف السياسة النقدية وأدواته بالإضافة إلى استعراض تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وتطور التوازنات الخارجية خلال الفترة الممتدة من (1990-2012).
- **الخاتمة:** حيث تمثل عصارة الموضوع من خلال تقديم أهم النتائج المتوصل إليها وأهم الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالموضوع.

الصعوبات:

اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر لأخر، مما يؤدي إلى إرباك الطالب و اختلاف النتائج المتوصل إليها، خاصة فيما يتعلق بالنسب المئوية التي يبنى عليها التحليل.

الفصل الأول:

مدخل نظري حول السياسة النقدية.

تمهيد:

إن موضوع فعالية السياسة النقدية كان مجالا واسعا للنقاش والتحليل بين الاقتصاديون، فبعدما كان الكلاسيك ينظرون إلى السياسة النقدية على أنها أداة فعالة للمحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار وتجنب التضخم، ولقد ظلت هذه الفكرة سائدة لفترة من الزمن إلى غاية إنفجار أزمة الكساد العلمي (1929) حيث لم يستطع الفكر الكلاسيكي أن يقدم علاجا لهذه الأزمة إلى أن ظهر كتاب كينز سنة (1936) الذي أحدث ثورة على أفكار الكلاسيك وعلى أهمية وفعالية السياسة المالية والنقدية ولكنه أيضا لم يلبث حتى ظهرت مدرسة عرفت بمدرسة "شيكاكو" فأعادت للسياسة النقدية أهميتها ومجدت فعاليتها، وهذه التحولات أدت بظهور خيارات فكرية جديدة، ولها رؤى اقتصادية حسب المبادئ والفرضيات التي وضعتها لصياغة السياسة النقدية ورؤية مدى فعاليتها.

حيث حوضية السياسة النقدية باهتمام مختلق الاقتصاديين عبر مختلف العصور، واختلفت الآراء من حيث نظرتهم إلى فعالية السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي ككل، كونها تعتبر جزءا أساسيًا ومهمًا من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر، من خلال استخدام مختلف الوسائل المتاحة، وذلك بممارسة محكمة من طرف السلطات النقدية التي تعتبر احد المكونات الأساسية في النظام الاقتصادي، والتي شهدت تطورات وتحولات جذرية مختلفة خاصة من اجل تنظيم النشاط المصرفي .

يمكن القول أساسا أن السياسة النقدية تعمل على إدارة عرض النقود من طرف السلطات النقدية، قصد توفير من إمكانيات تتوافق والأهداف الاقتصادية المسطرة، من اجل تكيف بين عرض النقود والطلب عليه، وذلك لمنع الاضطرابات المالية من التأثير على الإنتاج الحقيقي، وقيام أدواتها بوضع حدود للتوسع النقدي، والقضاء على الضغوط التضخمية.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث نتناول فيها:

- المبحث الأول: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي؛
- المبحث الثاني: السياسة النقدية أهدافها وقنوات إبلاغها؛
- المبحث الثالث: أدوات ووسائل السياسة النقدية؛
- المبحث الرابع: فعالية السياسة النقدية وأثرها على الاقتصاد.

المبحث الأول: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.

تعكس النظريات الاقتصادية مختلف التوجهات الفكرية الاقتصادية لمحاولة تفسير الأحداث الاقتصادية والأزمات التي تواجهها هذه الاقتصاديات، سواء كانت متقدمة أو مختلفة ودرجة العلاج بالنسبة لكل هذه المجتمعات على ضوء اختلاف كل ظروف ونطاق خاص بكل مجتمع، وهذا كله بفضل تطور وتبلور الفكر الاقتصادي من مدرسة لأخرى، فنظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مختلف مراحل تطوره، من حيث تأثيرها على النشاط الاقتصادي وأهميتها في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك حسب الدور الذي تلعبه النقود في النشاط الاقتصادي من وجهة نظر رواد مختلف المدارس.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي والكينزي.

حيث سنحاول إعطاء لمحة حول السياسة النقدية في كل من الفكريين الاقتصاديين الكلاسيكي والكينزي.

1-السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي:

يقوم التحليل الكلاسيكي على إعتبار التوازن الاقتصادي يتم بصفة تلقائية دون تدخل الدولة في العملية الاقتصادية، ويقوم بتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين حقيقي ونقدي يتم توازنهما الواحد بمعزل عن الأخر، ولهذا الفكر قواعد أساسية ينبغي الإشارة إليها وهي[1]:

- النقود عبارة عن متغير حيادي، لا يؤثر على ما يحدث في القطاع الحقيقي؛
- التوازن يتحقق دائما عند مستوى الاستخدام التام لعوامل الإنتاج؛
- الإيمان بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- النقود لا تغير من التوازن في الاقتصاد وإنما تحدد مستوى الأسعار.

1-1- النظرية الكمية للنقود:

تعد النظرية النقدية الكلاسيكية (النظرية الكمية للنقود) بمثابة خلاصة الفكر والتحليل الكلاسيكي للظواهر النقدية في الاقتصاد، ولقد صيغت هذه النظرية رياضيا على يد الاقتصادي الأمريكي "فيشر" في شكل معادلة عرفت باسم معادلة التبادل، ثم تلتها صياغات مطورة تبنتها مدرسة "كامبرج" من قبل "ألفريد مارشال" و "بيجو".

1-1-1- معادلة التبادل:

إن معادلة التبادل التي صاغها "فيشر" سنة 1917 تؤكد وجود علاقة تناسبية وطردية بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار، بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويتها

[1] – مروان عطوان، **النظرية النقدية**، دار البعث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998، ص4.

ويمكن توضيح هذه المعادلة رياضيا كما يلي[1]:

$MV = PT$ .....(1)

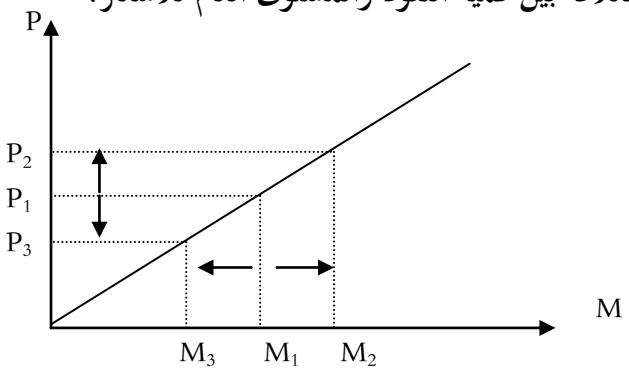
حيث:M : كمية النقود المتداولة، وهي عامل خارجي (تحددها السلطات النقدية). V: سرعة دوران وحدة النقد. P : مستوى العام للأسعار. T: حجم المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل.

وطالما يفترض الكلاسيك أن الدخل ثابت عند مستوى الاستخدام الكامل فإن حجم المبادلات ثابت في الأمد القصير ويمكن تحويل المعادلة (1) إلى معادلة أخرى تحدد مستوى العام للأسعار.

$P = MV / T$ .....(2)

وتصف هذه المعادلة العلاقة التناسبية المباشرة بين مستوى العام للأسعار وكمية النقد[2]، ويمكن التعبير عن نظرية كمية النقود كما في الشكل التالي:

شكل رقم (1-1): العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار:



المصدر: ضياء مجيد الموسمي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 82.

فزيادة النقود من M_1 إلى M_2 يترتب عليها زيادة المستوى العام للأسعار P_1 إلى P_2 وانخفاض M_1 إلى M_3 يترتب عليه انخفاض في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_3.

1-1-2- معادلة كمبرج للأرصدة النقدية :

تختلف صيغة كمبرج عن صيغة فيشر، في كون أن الأولى تركز على أهمية النقود كمستودع للقيمة بدلا من تركزها على النقود كوسيط للمبادلة، حيث يرى "ألفريد مارشال" أن الأعوان الاقتصاديون يميلون بالاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لقابلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات، وهو ما أطلق عليه "مارشال" التفضيل النقدي وهذا التحليل يرتكز على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على الاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة نقدية عاطلة (أي أرصدة سائلة لتمويل النفقات الاستهلاكية الجارية أو الحصول على أصول مالية).

ويمكن التعبير على هذه الصيغة في شكل دالة الطلب على النقد كالتالي: $Md = KPy$ .....(3)

[1] - Jean louis besson, **monnaie et finance**, opu, algerai, 1993, p 102.

[2] - Ammour ben halima, **monnaie et régulation monétaire**, Edition dohleb, algérai, 1997, p 34.

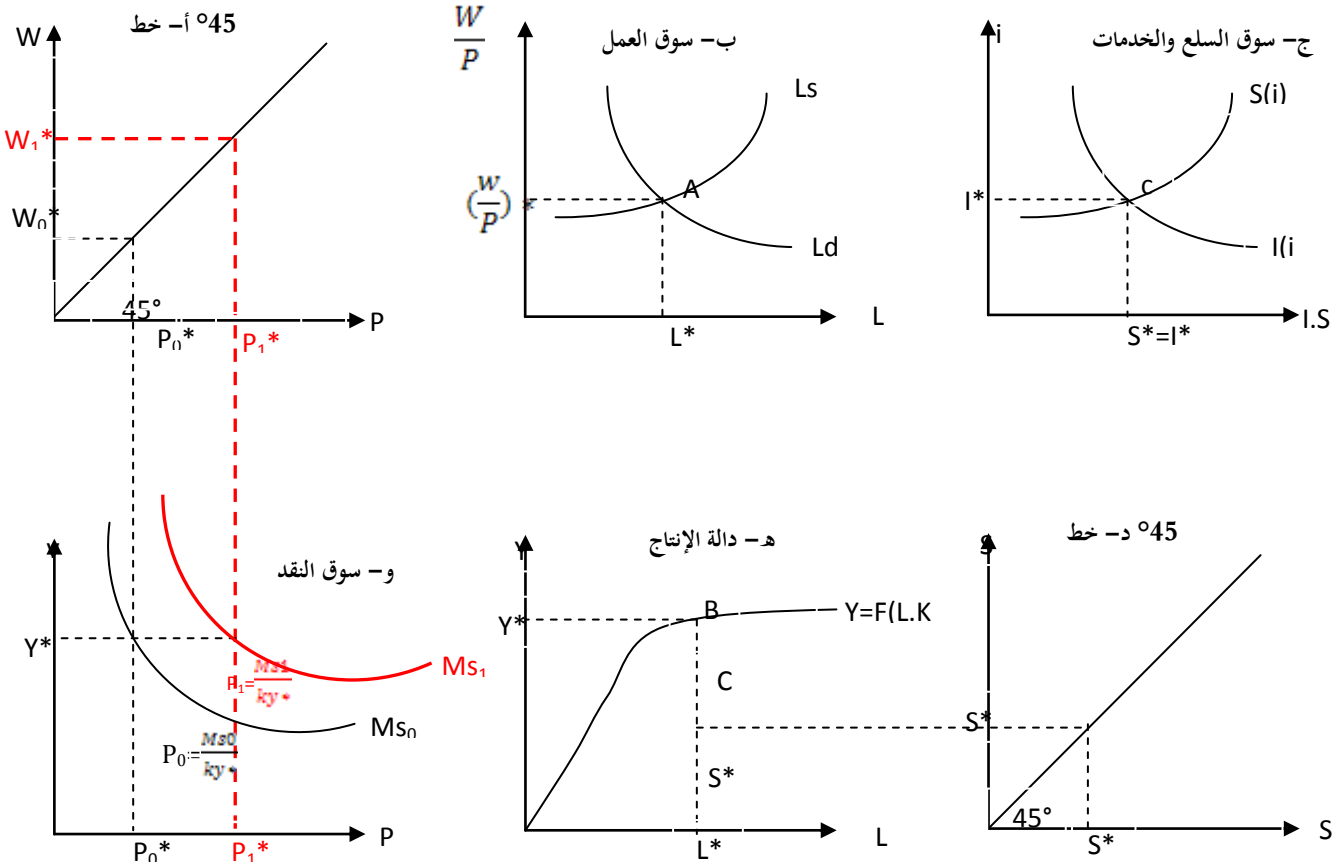
حيث:K : مقلوب سرعة تداول النقد وهي نسبة الدخل النقدي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية سائلة (1/v). Md: الطلب على النقد. Y: الدخل الحقيقي. P: متوسط الأسعار.

وتشير المعادلة (3) أنه كما زادت نسبة احتفاظ الأفراد والمؤسسات بالأرصدة النقدية السائلة كلما انخفض الإنفاق، وبالتالي انخفاض الأسعار والعكس صحيح، وعليه فمعادلة كمبرج تعطي أهمية كبيرة للتغيرات الحاصلة في الأرصدة النقدية من حيث كونها المحدد الرئيسي للتغيرات في الأسعار.

1-2- أثر فعالية السياسية النقدية في النموذج الكلاسيكي:

إذا افترضنا أن عرض النقود قد زاد بمقدار معين أدى إلى انتقل من Ms_0 إلى Ms_1 ومع ثبات حجم الإنتاج الكلي عند مستوى العمالة الكاملة فإن المتغيرات الوحيدة إلى تتغير إثر تغير كمية النقود هي المتغيرات الاسمية، أي المستوى العام للأسعار ومعدل الأجر النقدي، حيث يرتفع المستوى العام للأسعار من p_2 إلى p_1 وتكون الزيادة بنفس نسبة زيادة التي حدثت في M أما بالنسبة المعدل الأجر الاسمي فيكون انتقل من W_0^* إلى W_1^* ويمكن توضع ذلك في شكل التالي:

شكل رقم (1-2): يوضح فعالية السياسة النقدية عند الكلاسيك.



المصدر: محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص132.

وخلاصة القول أن السياسة النقدية أو النقود لا تؤثر على مستوى الإنتاج والتوظيف والدخل، وسعر الفائدة، فالتغير في الكتلة النقدية يسمح فقط بتحقيق الاستقرار النقدي دون التأثير على الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي، وعليه فالسياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي لست فعالة وليس لها مجال ايجابي يذكر في ظل افتراضاتها المتمثلة في التوظيف الكامل، وحيادية النقود وثبات سرعة دوران النقود، وهذا ما أثبتته أزمة الكساد العالمي (1929-1933) عدم قدرة المدرسة الكلاسيكية على تحليل الواقع الاقتصادي الجديد.

2- السياسة النقدية في الفكر الكينزي:

ويعتمد تحليل كينز على المبادئ والفرضيات التالية:

- التحليل يكون في الأجل القصير وبالتالي يؤخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر الفائدة؛
- رفض قانون ساي وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة، ورفض تعادل الادخار والاستثمار باستمرار؛
- رفض كينز فكرة حيادية النقود، حيث تعتبر النقود نشيطة وتؤثر على الحركة الاقتصادية وبالتالي فالتحليل الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاع الحقيقي والنقدي؛
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الإختلالات؛
- يتوقف الادخار والاستثمار على الدخل وليس معدل الفائدة؛
- المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف.

حيث يتمحور الطرح الكينزي في تحليله للنظرية الكمية للنقود على انه يوجد ثلاث حوافز (دوافع) للاحتفاظ بالنقود والتي تتمثل في :

2-1- دافع المعاملات(Mdt):

يتمثل في احتفاظ الأفراد بجزء من نقودهم في شكل سائل أو أصول مرتفعة السيولة لمواجهة الحاجيات اليومية، قصد إحداث توازن بين التدفقات النقدية والتدفقات العينية .

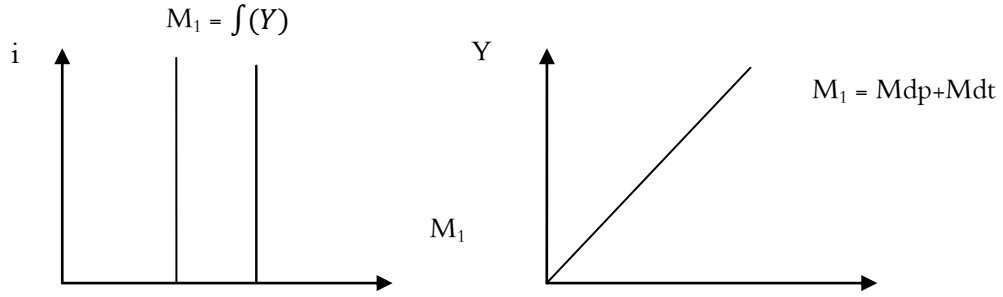
2-2- دافع الاحتياط(Mdp):

هو الاحتفاظ بالسيولة النقدية أو الأرصدة النقدية السائلة يشكل احتياطي لمواجهة مدفوعات أو مواجهة مشاكل مستقبلية مجهولة، وهذا الطلب هو دالة طردية في الدخل .

وعليه يكون الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والذي بشكل الجزء الأكبر من مجموع الطلب على الأرصدة النقدية دالة متزايدة في الدخل وصيغتها: $L_1(y) = M_1 = Mdp + Mdt$

حيث أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط ($L_1(y)$)غير حساسين لمعدل الفائدة (i) ويمكن تمثيلها كما يلي:

شكل رقم (1-3) الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط.



المصدر: خليل عبد القادر، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 288.

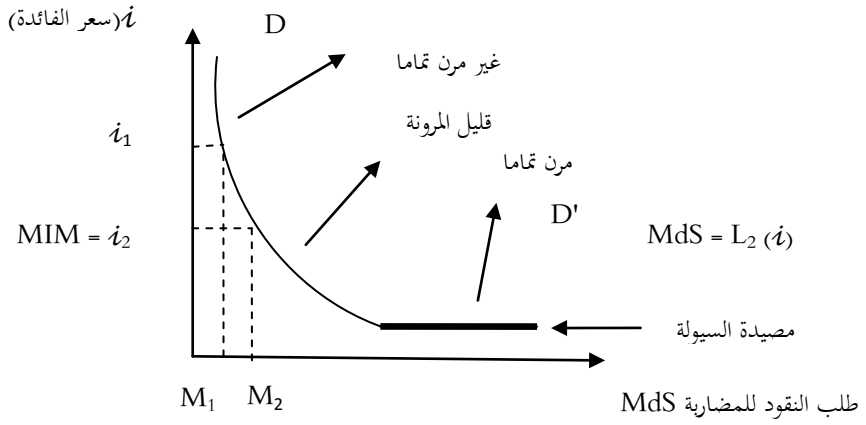
2-3- دافع المضاربة (Mds):

المضاربة تعني عملية شراء وبيع الأوراق المالية في سوق رؤوس الأموال بغية الحصول على أرباح وتعتمد هذه الأخيرة على قدرة المضاربة على التنبؤ بأموال البورصة[1]، فلو توقع المضارب ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل فإنه سيؤجل شراء الأوراق المالية ويحتفظ بنقوده سائلة، والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار السندات يستطيع شراء بأسعار منخفضة ويحقق ربحا عندما يبيعها بأسعار مرتفعة عند انخفاض سعر الفائدة[2]، وبالتالي هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة وتأخذ دالة هذا الطلب الصيغة التالية[3]:

$$Mds = L_2(i) \Longrightarrow \int(i)$$

ويمكن توضيح دافع المضاربة في الشكل التالي:

شكل رقم (1-4): منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة.



المصدر: خليل عبد القادر، نفس المرجع السابق ذكره، ص 293.

[1]- ضياء مجيد الموسمي، **النظرية الاقتصادية**، تحليل اقتصادي كلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992،ص 95.

[2]- صبحي تادرس قريحة، **النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص206.

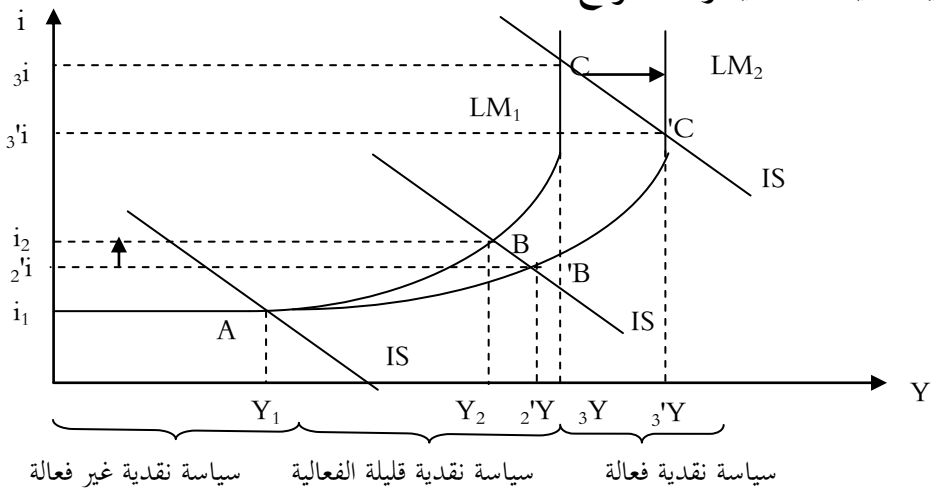
[3]- خليل عبد القادر ، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ، ص293.

يزداد تفضيل السيولة كلما اقترب سعر الفائدة من الحد الأدنى له (i) عند هذا الحد يصبح الطلب على النقود لغرض المضاربة لا نهائي المرونة، ولا تتناقص الدالة بعد هذا الحد من i، لو أرادت السلطات النقدية إتباع سياسة نقدية معينة لإنعاش الاقتصاد عن طريق زيادة عرض النقود، فإن مصير هذه السياسة هو الفشل لأن الأفراد يطلبون كل زيادة في كمية النقود للاحتفاظ بها في شكل سائل وهو ما يعبر عنه "بالسقوط في مصيدة السيولة"[1]، يشمل الطلب الكلي على النقود عند كينز على الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والطلب على النقود بدافع المضاربة، ويطلق على هذا الطلب الكلي بدالة التفضيل النقدي وصيغتها كما يلي:

$$Md = L(Y.i) = L_1(Y) + L_2(i).....(06)$$

2-4- فعالية السياسة النقدية وفقا لنموذج "IS – LM":ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1-5): فعالية السياسة النقدية وفقا لنموذج " IS – LM ".



المصدر: عبد النعيم مبارك و نعمة الله نجيب، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص365.

بافتراض أننا في حالة التشغيل الكامل فإذا كان توازن يتحقق في المنطقة الكلاسيكية فإن نقطة التوازن عند تطبيق سياسة نقدية توسعية تتغير من c إلى ć فينخفض سعر الفائدة إلى i_3 إلى i'_3 ويرتفع دخل من y_3 إلى y'_3 لأنه لا يوجد طلب على النقود بدافع المضاربة في المنطقة الكلاسيكية.

بينما إذا حدث التوازن في المنطقة الوسطى عند النقطة B فإن هذا التوازن ينتقل إلى النقطة B' بفعل انتقال منحنى LM إلى اليمين، وينخفض سعر الفائدة من i_2 إلى i'_2 ويزيد الدخل من y_2 إلى y'_2 لكن بمقدار أقل من زيادته في المنطقة الكلاسيكية، كما أن الأثر المالي للسياسة النقدية سيكون أقل من المنطقة الكلاسيكية، وبالتالي يحفز الاستثمار بصفة أقل فيزيد الدخل بصفة أقل أيضا، وهنا يمكن القول أن السياسة النقدية في هذه المنطقة تكون فعاليتها جزئية غير كاملة.

[1]- خليل عبد القادر، نفس المرجع السابق ذكره، ص 292.

أما في المنطقة الكنيزية (مصيدة السيولة)* يتحقق التوازن في النقطة A التي تحدد مستوى الدخل Y ومستوى الفائدة i_1 فإن أية زيادة في العرض النقدي سوف تمتص بكاملها بدافع المضاربة حيث يكون منحنى التفضيل السيولة في هذه المنطقة لا نهائي المرونة، ولا يتغير سعر الفائدة ولا الدخل وهذا يعني أنه ليس هناك أثرا مباشرا للسياسة النقدية، وهنا تكون السياسة النقدية في منطقة مصيدة السيولة عديمة الفعالية.

السياسة النقدية في الفكر الكنيزي يمكنها أن تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال مستوى سعر الفائدة الذي يؤثر على مستويات الاستثمار وكذلك حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي، إلا أن التحليل الكنيزي يعطي دور كبير للدولة عن طريق انتهاج السياسة المالية أولا ثم السياسة النقدية[1].

المطلب الثاني: السياسة النقدية عند النقديين والكلاسيك الجدد.

1- السياسة النقدية عند النقديين:

يرى فريدمان في تحليله أن النظرية الكمية هي نظرية الطلب على النقود قبل أن تكون للدخل أو الأسعار، كما أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود تستوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة، كما أن السلطة النقدية هي التي تتحكم في عرض النقود حسب السياسة النقدية المطبقة، أما أهم فرضيات تحليل "فريدمان" في النظرية الكمية للنقود تتمثل في [2]:

- الاستقرار الكامل في توزيع الدخل الوطني بين الوحدات الاقتصادية؛
- تجانس سلوك الوحدات في توقعاتهم للتغيرات الحاصلة في معدل الفائدة ومستوى الأسعار؛
- دالة الطلب على النقد متجانسة من الدرجة الأولى، وخطية بالنسبة لعدد السكان ومستوى الأسعار ومستوى الدخل.

1- 1- عرض النقود عند النقديين:

ينص المنهج النقدي بقيادة "فريدمان" أن عرض النقود هو المحدد الرئيسي للحركات الاقتصادية في المدى القصير، حيث يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنفاق والدخل، في حين أنه يؤثر على الأسعار أو المستوى العام للأسعار وذلك في المدى الطويل[3]، حسب "فريدمان" فإن عرض النقود متغير خارجي مستقل عن الطلب عليه، وهو ما جعل السياسة النقدية فعالة، فالسلطة النقدية التي تتحكم كليا في عرض النقود عن طريق وسائلها الخاصة من

---

* - سماها كينز التفضيل المطلق للسيولة ،أما من سماها مصيدة السيولة هي جوانا روبرتسون اقتصادية بريطانية (1903-1983)من الوجوه المهمة في مدرسة كمبرج ،تنتمي للفريق العامل الذي ساعد جون ميناردكينز في تطوير ما أصبح يعرف بالنظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود سنة 1936.

[1] - صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية، مع الإشارة حالة الجزائر في الفترة (90-2000)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص 91.

[2] -خليل عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص326.

[3] - بول ساموبلسون، وليام نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله ،دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 636.

أجل التأثير على السيولة النقدية، ومن أجل أن يكون هذا التأثير فعالا لابد أن يكون الطلب على النقود مستقل عن عرض النقود، ويكون هذا الأخير متأثر بطلب الأعوان الاقتصاديين.

1-2- الطلب على النقود عند النقديين:

اهتم "فريدمان" في تحليله للنظرية الكمية المعاصرة على جانب الطلب على النقود، وبشكل موسع حيث بحث في محددات الطلب على النقود عكس التحليل الكينزي، الذي يركز على دوافع الاحتفاظ بالنقود، حيث يخضع الطلب على النقود حسب تحليل "فريدمان" إلى المتغيرات التالية:

1-2-1- الثروة الكلية:

تشمل جميع الأصول التي يمكن أن تحقق دخلا أو عائدا معينا، فالنقود هي إحدى مكوناتها وهناك الأصول المالية والنقدية، وأصول عينة وأصول بشرية، أي أن الثروة تشمل كل العناصر المادية والبشرية، ولكن تقدير الثروة أمر صعب تحديده، هذا ما تطلب استخدام مؤشر بديل للثروة الكلية وهو الدخل الدائم y_p[1]، الذي يعبر عن القيمة المتوقعة للدخل المتوقع الحصول عليه من الثروة في الأجل الطويل، لهذا يعتبر الدخل الدائم مقياس للثروة ويتحدد بمجموعة من العوامل تتمثل في: المهارة، المهنة، الاستعدادات الفطرية وتوقعات المستقبل[2].

وإذا كانت الثروة (w) هي القيمة الحالية للتدفقات الدخل y عبر الزمن وأن $w = \frac{y}{i}$ وبما أن مؤشر الثروة هو y_p فيكون: $w = \frac{yp}{i}$، حيث i معدل الفائدة، حيث تقسم الثروة إلى ثروة بشرية وثروة غير بشرية ويعبر عنها كما يلي[3]: $w = wh + wnh \Rightarrow w = wh + (m + A + B + E).....(1)$

حيث: W: الثروة، Wh: أصول بشرية، Wnh: أصول غير بشرية، M: أصول نقدية،

A: أصول عنية، B: أصول مالية (سندات ذات مردود ثابت). E: أصول مالية (أسهم ذات مردود متغير)

كما استخدم فريدمان معامل يربط بين Wh و Wnh كما يلي: $\Omega = \frac{Wh}{wnh}$

1-2-2- تكلفة الفرصة البديلة (عوائد الأثمان):

تتكون من المردود الذي ينجر عنه الاحتفاظ بمختلف الأصول (سندات، أسهم، أصول عينية)، وبموجب مبدأ الإحلال بين النقد وهذه الأصول تكون العلاقة عكسية بين الطلب على النقود وتكلفة الفرصة البديلة (السانحة).

1-2-3- أذواق وترتيب الأفضليات لدى الحائزين على الثروة:

يقصد بالأذواق أو الوحدات الاقتصادية قد لا تقوم بتوزيع الثروة بين أشكالها المختلفة على أساس العوائد المتأتية منها فحسب وإنما هناك اعتبارات أخرى لا تعتمد على معايير الفائدة أو العائد ويرمز لها بالرمز (U)[4].

---

[1]- خليل عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 328.

[2]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 329.

[3]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 330.

[4]- ضياء مجيد موسمي، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ذكره، ص142.

1-3- دالة الطلب على النقود:

يعتبر الطلب الحقيقي على السيولة دالة في الثروة الحقيقية، أي في عوائد الأصول النقدية والمالية والطبيعية وكذلك الموارد البشرية وتفضيلات الأعوان الاقتصاديين، وعليه تأخذ دالة الطلب على النقود عند "فريدمان" الشكل التالي[1]:

$$Md = \int (p.rb.re.\frac{1}{p}\frac{dp}{dr}.\Omega.yp.\cup).....(02)$$

حيث: Md: الطلب على النقود، P: المستوى العام للأسعار، rd,re: معدل الفائدة للأسهم والسندات ثابتان خلال الزمن، $\frac{1}{p}\frac{dp}{dr}$: معدل تغير الأسعار، Ω : مؤشر نسبة الربط بين الأصول البشرية والأصول غير البشرية، yp: الدخل الدائم، $\cup$: الأذواق والتفضيلات.

أما بالنسبة لدالة الطلب الحقيقية على النقد أو دالة الأرصدة النقدية الحقيقية فهي على الشكل التالي[2]:

$$\frac{Md}{p} = \int (rd.re.\frac{1}{p}\frac{dp}{dr}.\Omega.\frac{yp}{p}.\cup).....(03)$$

ويمكن استخلاص أن أية زيادة في الطلب على النقود للاحتفاظ بها سائلة يكون حسب زيادة ثروة الفرد وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود نتيجة انخفاض من معدلات عوائد الأصول النقدية والمالية وانخفاض معدل التضخم المتوقع وارتفاع نسبة الثروة البشرية إلى إجمالي الثروة وزيادة درجة تفضيل الأعوان الاقتصاديين للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة.

1-4- تفسير النقديين لمنحنى IS-LM:

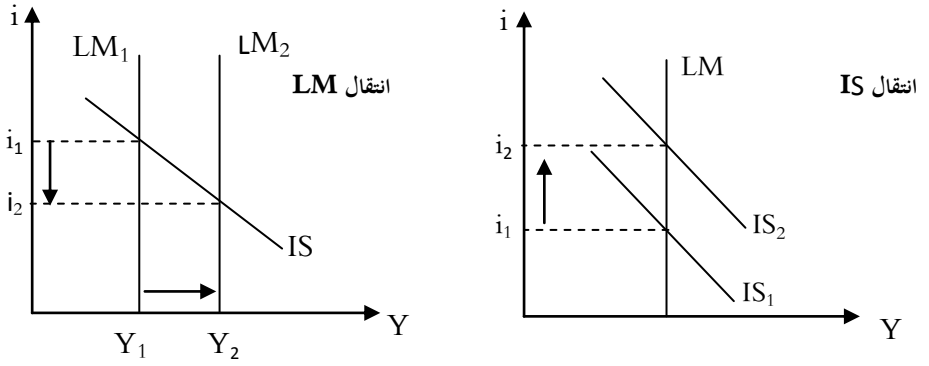
يرى أصحاب الفكر النقدي أن العلاقة مباشرة بين التغير في كمية النقود والإنتاج وتفسيرهم لذلك بأن السياسة النقدية التوسعية تخلق فائضا في عرض النقود وهذا ما يقابله من استجابة من الأفراد الذين يزدون من إنفاقهم على السلع والخدمات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، والعكس في حالة تطبيق سياسة نقدية انكماشية، كما أن فعالية السياسة النقدية مستقلة عن سعر الفائدة[3].

[1]- خليل عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 336.

[2]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 337.

[3]- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، **اقتصاديات النقود، رؤية إسلامية**، دار النسر الذهبي للنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص 407.

شكل رقم (1-6): انتقال منحنى LM في التحليل النقدي وانتقال منحنى IS عند النقديين .



المصدر: ليلى لكحل، **السياسة النقدية ومسارها، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص83-84.

يبين الشكل رقم (1-6) أن منحنى LM عمودي وذلك لسبب أن النقديين يرجعون ذلك أنه عندما يتغير معدل الفائدة لا يتغير عرض النقود لأن الادخار لا يتأثر بدوافع المضاربة بل بدافع المعاملات فقط والذي هو مستقل عن معدل الفائدة، كما أن الإنفاق الحكومي الذي يمول عن طريق الضرائب والاقتراض يؤدي إلى إقصاء الإنفاق الخاص بسرعة وبنفس القيمة، وهذا بسبب ارتفاع سعر الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الأرصدة المتاحة للإقراض، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض الإنفاق الخاص وبالتالي لن يتأثر الدخل، كما يرى النقديين أن السياسة المالية التوسعية التي لا يصاحبها تغير في عرض النقود، تؤدي إلى رفع سعر الفائدة ومن ثم تفرض قيدا على الإنفاق الخاص، ومن ثم لا تحدث زيادة في الناتج الوطني، أو قد تحدث زيادة في الفترة الطويلة، وبالتالي تعتبر السياسة المالية غير فعالة[1].

1-5- مكانة السياسة النقدية عند النقديين:

يرى "فريدمان" أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة ومصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود (الإصدار النقدي) بسرعة أكبر من نمو الإنتاج[2]، ويرفض بشدة القول بأن التضخم يؤدي إلى خفض معدل البطالة، فرغم أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل وبالتالي الحد من البطالة في الأجل القصير، فإنها تؤدي في المستقبل إلى نمو البطالة وحدوث التضخم، بعد زوال الخداع النقدي ولا يكون للنقود تأثير إلا على المستوى العام للأسعار.

دور السياسة النقدية عند "فريدمان" يتمثل في ضمان زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار يتناسب مع نمو الناتج الداخلي، لذلك اقترح "فريدمان" تحديد معدل تغير الكتلة النقدية يكون بالتقريب

[1] - حسينة شلول، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص60.

[2] - صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق ذكره، ص 243.

مساويا لمعدل نمو الناتج الوطني الحقيقي وبذلك يعود الاستقرار في مستوى الدخل النقدي ومنه يتحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار[1].

وبالتالي يمكن القول أن النقديين يعطون أهمية للسياسة النقدية في التأثير على الطلب الكلي وكذا تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا ما يؤدي بهم في بعض الأحيان إلى المناداة بالرقابة المشددة على الجهاز المصرفي من طرف الدولة أو بالأحرى السلطات النقدية هذا مع الملاحظة التالية: "أن فعالية السياسة النقدية والتقيد بها لا يصحان إلا في حالة مكافحة التضخم وذلك بمراقبة معدل نمو الكتلة النقدية وكل هذا بناء على نظرية التنبؤات المستبقة العقلانية"[2].

والمشكل الوحيد الذي يحد من فعاليتها يتمثل في وجود تأخر وتباطؤ*، في عمل السياسة النقدية مما يجعل من الممكن حدوث تأثير عكس الاتجاه المطلوب.

2- السياسة النقدية من وجهة نظر الكلاسيك الجديد:

المدرسة الكلاسيكية الجديدة " la novelle école classique " هي عبارة عن تيار جديد جاء بفكرة التوقعات العقلانية، التي تجعل من النقود وسيلة محايدة لا تأثير لها على دائرة الاقتصاد الحقيقي في المدى القصير، كما أن هذا الفكر الجديد هو أول من جاء بتحليل مصداقية السياسة النقدية[3].

إن المدرسة الكلاسيكية الجديدة علقت فعالية أي سياسة اقتصادية بمدى المصداقية التي يمنحها إياها العملاء الاقتصاديون، ويقصد بذلك مدى الانسجام المتواصل إليه بين عناصر السياسة الاقتصادية السابقة والحالية التي هي محل الدراسة الذي أعده وأعلن عنه القائمون على هذه السياسة، وتتوقف مصداقية السياسة النقدية على ثلاث شروط[4]:

- **الشروط التقنية:** وهي درجة التقدم التكنولوجي، كأن ينصب الاهتمام على نوع من الإحصائيات المتوفرة لأصحاب القرار؛
- **الشروط الإدارية:** وتنتج عن قدرة أصحاب القرار على تشييد نظام قانوني في سياق اقتصادي معين؛
- **الشروط الإستراتيجية:** يتعلق الأمر بالترابط الحاصل بين ممارسة العملاء الاقتصاديين ومراكز القرار السياسي.

---

[1]- حسينة شملول، مرجع سابق ذكره، ص 62.

[2]- محمد الشريف إيمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الأول، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،ص 40.

*- التباطؤ والتأخر نوعان: - التباطؤ الزمني للتشخيص: وهو الوقت الذي يستغرق لتشخيص الوضع الاقتصادي قبل اتخاذ أي إجراء.

- التباطؤ الزمني للنتائج: وهو الوقت الذي يفصل بين اتخاذ إجراء ما وأثر هذا الإجراء على النشاط الاقتصادي.

[3] - Française renversez , **éléments analyse monétaire** , Editions dalloz, paris, 1995, p 149.

[4]- علي حمزة، **فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 82-83.

2-1- مكانة السياسة النقدية عند الكلاسيك الجدد:

يكمن تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة في تقليص دور السياسة النقدية فهذه الأخيرة لا تؤثر على الدخل والتشغيل بل يؤثر فقط على المستوى العام للأسعار وهذا فقط في حالة حدوث تضخم، فوفقا لمبادئ هذه المدرسة يمكن للسياسة التخفيض من حدة التضخم أن تتم بسرعة وبدون تكاليف شرط أن يتفق الأعوان الاقتصاديون في نجاعتها، فباقتراض لجوء السلطات النقدية إلى سياسة نقدية توسعية في حالة الكساد فإن رواد هذه المدرسة يتوقعون نتائج ذلك على المستوى العام للأسعار بسبب نمو الكتلة النقدية، كما يتوقعون أن المؤسسات تقوم بتأجيل زيادة الإنتاج وهذا يؤدي إلى زيادة الأفراد في الاستهلاك، ما يتطلب رفع الأجور وبمطالبة من العمال للمحافظة على قدرتهم الشرائية وتؤدي زيادة الأجور إلى زيادة التضخم[1].

وينص اقتراح "لوكاس – سارجنت" "SARGERT – LUCAS" وهما من أقطاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة على أن: " أية سياسة حكومية للاستقرار غير الدوري يتم تقديرها مسبقا تقديرا كاملا، ليس فيها أي أثر نافع على مستوى التشغيل والإنتاج، وعليه فإن السياسات الاقتصاد يجب أن تكون ثابتة وتتخذ وجهة يعرفها الجميع "[2]، وبصفة عامة فإن "SARGERT – LUCAS" شرط إتباع سياسة نقدية مع تبني قاعدة إصدار محكمة للكتلة النقدية لتفادي كل تغير عشوائي، وبالتالي فإن الأثر النقدي ينحصر في المحافظة على استقرار الأسعار.

إن نظرية التوقعات العقلانية ترى أن فعالية السياسة النقدية تبني على أساس الكتلة النقدية المقدرة سلفا، وهذا ما يؤكد فعاليتها حسب هذا الفكر نظرا لكون أن رواد هذا التحليل يعتمدون على المعلومات كلها السابقة والحالية.

[1]- حسينة شملول، مرجع سابق ذكره، ص65.

[2]- لكحل ليلى، **السياسة النقدية ومسارها، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 88.

المبحث الثاني : السياسة النقدية أهدافها وقنوات إبلاغها :

اختلفت وتنوعت تعاريف السياسة النقدية بشكل موسع، إلا أن هناك اتفاقا حول العناصر المكونة للسياسة، وهي الإجراءات المتخذة للهيئة المصدرة لهذه الإجراءات والهدف النهائي المرجو تحقيقه.

المطلب الأول :ماهية السياسة النقدية :

1- تعريف السياسة النقدية :

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح ظهر في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز من الحين والآخر إبّان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي، كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظّرين الاقتصاديين، وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي، وقد نشأ ذلك عن المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة، وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراستها من نواحيها المختلفة جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

1-1- التعريف الأول: تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، وعلى معدلات الفائدة وشروط القروض[1].

1-2 – التعريف الثاني: السياسة النقدية مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية لتأثير والتحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة[2].

1-3- التعريف الثالث: هي مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، من اجل ضمان استقرار أسعار الصرف [3].

1-4- التعريف الرابع: هي عبارة عن الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصاد القومي إلى تحقيق النمو والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي وذلك في حالة من الاستقرار النسبي لأسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة، وذلك طبعا في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد حتى يتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة[4].

---

[1]- عبد المجيد قدي، **المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 53

[2]- عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص272.

[3] - George Parente, **éléments d'économie monétaire**, Edition économico, paris, 1983, p78.

[4]- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص39.

مما سبق يمكن القول "أن السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات والتدابير التي تستعملها السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي للتحكم والتسيير الأمثل للمعروض النقدي والتأثير على حجم الائتمان، وهذا بما يتماشى والأهداف الاقتصادية المنشودة".

ومنه يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة للسياسة النقدية في:

- السياسة النقدية مجموع الإجراءات التي تتغير بتغير الأهداف الاقتصادية المسطرة؛
- وجود سلطة مشرفة على إدارة السياسة النقدية، وهي البنك المركزي؛
- التأثير على السيولة النقدية بهدف ضمان استقرار في المستوى العام للأسعار وسوق الصرف.

2- اتجاهات السياسة النقدية:

إن اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهون بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة وبمحاولة معالجتها.

2-1- السياسة النقدية التوسعية:

تعني أن حجم وسائل الدفع المتاحة وكذلك التغير في قيمة النقود تتجه نحو توسيع النشاط الاقتصادي، وطبعا يمكن أن يرافق هذا المعدل تضخم صغير مقبولا اقتصاديا، لأنه يؤدي إلى تحفيز أصحاب الأعمال نتيجة تحرك طفيف في الأسعار، وكذلك توسع القوة الشرائية للمستهلكين، وبالتالي رفع الطلب الفعال .

ومن اجل تحقق هذه الحالة يسعى البنك المركزي إلى تخفيض معدل الفائدة وتشجيع الائتمان، والتقليل من الاحتياطي الإجباري، وتخفيض معدل إعادة الخصم، وما إلى ذلك من الوسائل التي تراها السلطة النقدية مناسبة[1].

2-2- السياسة النقدية الإنكماشية:

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية بتقييد الإنفاق وتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار (وبالتالي محاربة التضخم).

2-3- السياسة النقدية للدول النامية :

هناك اتجاه آخر للسياسة النقدية خاص بالدول النامية، فهذه الدول تعتمد إما على الزراعة الموسمية أو على محصول واحد وتصدير المواد الأولية إلى الخارج، وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول، ويقلص من حجمها عند مرحلة بيع المحصول، وهذا لحصر آثار التضخم[2].

3- أسس السياسة النقدية :

تختلف أسسها حسب الزمان والمكان، وذلك تبعا للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل بلد، وبالتالي تتنوع هذه الأسس كما يلي:

---

[1]- خليل عبد القادر، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 150.

[2]- مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 190.

3-1- الأسس السياسية:

إن اللجوء لهذه السياسة عن طريق السلطات النقدية، يجنب الدولة متاهات النقاش مع الشركاء (النقابات، أرباب العمل، البرلمان)حيث أن رفع البنك المركزي الاحتياطي الإجباري أو تدخله في السوق النقدية، لا يؤثر على حساسية الفرد بشكل مباشر، أي أن السياسية النقدية تتصف بعدم الإثارة المباشرة، وبالعمومية والبيروقراطية.

3-2- الأسس العلمية:

تتعلق بالثروة العلمية لكينز فيما يخص نظريته العامة وردود أفعال فريدمان في نظريته الكمية المعاصرة، وما تبعهما من تأصيل تيارين (الكنزيون الجدد، وتيار النقديين)وغيرهما، حيث يركز الكنزيون الجدد على وجوب تدخل الدولة بالسياستين النقدية والمالية حسب الضرورة، ويرى النقديين عدم جدوى السياسة المالية، ووجوب تدخل الدولة في الكتلة النقدية، ثم ظهر بعد فريدمان النقديين الجدد حيث ركزت فكرتهم على محاربة التضخم في وقت قصير بالتوقع الرشيد للفرد، بحيث إذا انخفضت الكتلة النقدية يتوقع لاحقا انخفاض الأسعار، فيحجم عن الإنفاق ويزداد الاحتفاظ بالسيولة، ومنه يتحقق الهدف .

3-3- الأسس الإحصائية:

تتمثل في وجود دراسات ميدانية حاولت أن تربط بين الناتج المحلي الإجمالي، والكتلة النقدية، ولاحظ وجود هذا الارتباط مع فارق (06) أشهر بعد تغير الكتلة النقدية.

4- المعلومات اللازمة لتنفيذ السياسة النقدية :

تحتاج السلطة النقدية في إدارة سياستها، إلى معرفة كيفية تشغيل الاقتصاد الذي تعمل فيه وعن حالته الممكنة في كل الفترة، كما تحتاج إلى معرفة سلوك الوحدات والمؤسسات التي تؤثر في كامل النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في[1] :

- قطاع العائلات .
- القطاع المالي الخاص. = القطاع الخاص
- القطاع غير المالي الخاص.
- الحكومة.
- القطاع المالي العام. = القطاع العام
- القطاع غير المالي العام.
- القطاع الخارجي.

[1]- مجدة مدوخ، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2003، ص 04.

فالحكومة تلعب دورا هاما في توجيه الاقتصاد وتنشيطه من خلال السياسات الاقتصادية التي تنفذها، فهي تفرض الضرائب و تنفق وتدعم وتقترض وتقرض، كما تقوم بسن القوانين و التشريعات المختلفة، وتعد ميزانية الدولة (الحكومة) الأداة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما أن حالة الميزانية تؤثر على وضع الاقتصاد الكلي وعلي السيولة المحلية (عرض النقود) و على وضع القطاع الخارجي.

كما تؤثر الحكومة على النشاط الاقتصادي عن طريق توجيه القطاع العام بما فيه قطاع الأعمال غير المالي والمالي باستثناء السلطة النقدية، من حيث نوع الإنتاج وكمية الموارد المخصصة له وطرق التسعير المستخدمة.

ويؤدي القطاع الخاصة دوراً أساسياً في الاقتصاد من حيث الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، كما يؤثر على عرض النقود وعلى وضع القطاع الخارجي، أما القطاع المالي وعلى رأسه السلطة النقدية فهو يلعب دوراً مهماً في توفير ما يحتاجه الاقتصاد من تمويل, فكلا من الحكومة والقطاع الخاص يقترض من الجهاز المصرفي ويودع موارده المالية لديه.

في حين يعتبر القطاع الخارجي مصدراً لما ينقص من سلع وخدمات ومنفذاً لتصريف الفائض في عرضها، إلى جانب تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل وإلى الخارج.

وعليه ترتبط هذه الوحدات من خلال إجراء معاملات مالية وغير مالية في كل من سوق السلع والخدمات وسوق العمل وسوق المال، ونظراً لكون النقود مخزناً للقيمة ووسيلة للتبادل ويتم تبادلها في جميع الأسواق، فان السياسة النقدية من خلال تأثيرها على كمية وقيمة النقود، تؤثر في كل هذه الأسواق، لذلك تقوم السلطة النقدية بمراقبة حالة جميع الأسواق و ذلك على المستوى الكلي [1].

المطلب الثاني: أهدف وقنوات إبلاغ السياسة النقدية.

طالما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها، وتختلف هذه الأهداف من فترة الأخرى ومن دولة لأخرى، فهناك من يوسع في دائرة الأهداف التي تسعى لتحقيقها السياسة النقدية، وهذا من اجل بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوما السياسة الاقتصادية العامة، وذلك لاعتبار أن السياسة النقدية تمثل أداة أو وسيلة من الوسائل الظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان، وهذا عن طريق تطبيق وسائل وطرق من خلالها يبلغ اثر أدوات السياسة النقدية الأهداف المسطرة .

[1] – مجدة مدوخ، نفس المرجع السابق ذكره، ص 05.

1- أهداف السياسة النقدية :

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أنه يجب إتباع إستراتيجية معينة للوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها السياسة النقدية، والمتمثلة في الاستقرار العام للأسعار والبطالة المنخفضة ونمو اقتصادي مقبول، واستقرار قيمة العملة في السوق الدولية، وهي تعتبر كأهداف عامة للسياسة النقدية ولا تتحقق هذه الأهداف العامة إلا بتحقق الأهداف الأولية التي تؤثر على الأهداف الوسيطة والتي بدورها تغير في الأهداف النهائية .

إن ضمان بلوغ النتائج بفعالية، وهي التي كانت بمثابة أهداف مرسومة، يقتضي مراعاة ضرورة توفر هذه الأهداف، وعلى غرار أي هدف استراتيجي يجب توفر فيه الخصائص التالية [1]:

- الوضوح والدقة؛
- المرونة؛
- القابلية للقياس والتكميم؛
- الواقعية أو القابلية للتحقيق.

1-1- الأهداف الأولية :

تعتبر الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة .

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة وغيرها، أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد[2].

1-1-1- الاحتياطات الكلية (مجمعات الاحتياطات النقدية):

حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

---

[1]- رحيم حسين، **النقد السياسة النقدية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص184.

[2]- صالح مفتاح، **النقد والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص114 .

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة)

1-1-2- ظروف سوق النقد (سعر فائدة الأرصدة المركزية، وسعر فائدة اذونات الخزينة):

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك[1].

والاحتياطات الحرة التي تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة، كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها، وبالتالي فإن النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية لاستخدامه حلقة ربط قوية التأثر بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك نرى أن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثر والتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعمل.

1-2- الأهداف الوسطية :

تعتبر الأهداف الوسطية عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط في الأهداف الوسطية أن تستجيب لما يلي[2]:

- وجود علاقة مستقرة بين الأهداف الوسطية والأهداف النهائية؛
- إمكانية مراقبتها من طرف السلطات النقدية بما لعا من أدوات.

1-2-1- المجمعات النقدية:

تعتبر المجمعات النقدية أغراض داخلية ضرورية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار، وهي تدور حول تطور المجمعات النقدية المتداولة في الاقتصاد، حيث تعمل السلطات النقدية على تحديد معدل

[1] – صالح مفتاح، نفس المرجع السابق ذكره، ص115 .

[2] – قدي عبد المجيد، مرجع سابق ذكره، ص64.

نمو للزيادة السنوية للكتلة النقدية[1]، وطول السنة لابد من السلطات النقدية أن تستخدم مختلف الوسائل الموجودة بحوزتها حتى تضمن عدم تجاوز الكتلة النقدية لهذا المستوى المحدد[2].

1-2-2- معدلات الفائدة :

تسعى السلطات النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، إلا أن المستثمرين والعائلات على حد سواء هم شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم، ومن ناحية تلقى التعويضات عن توظيف مدخراتهم، ولذلك يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، ولكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات، لأن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق، ذلك لأن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع والانخفاض تبعا لوضعية الاقتصاد.

ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة وأبرزها هي [3]:

- المعدلات الرئيسية: وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك؛
- معدلات السوق النقدية: وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، أوراق خزينة... الخ)؛
- معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل: وهي التي على أساسها تصدر السندات؛
- معدلات التوظيف في الأجل القصير (حسابات على الدفاتر، ادخار سكني... الخ)؛
- المعدلات المدينة وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

1-2-3- سعر الصرف:

يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية لأنه يعتبر كمؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما إن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار عملتها مقابل تلك العملات .

---

[1]- شملول حسينة، مرجع سابق ذكره، ص 15.

[2] -Jean Yves Capul et Garnier Olivier, **dictionnaire d'économie et sciences sociales**, Edition Hatier, paris,1994,p 317.

[3]- صالح مفتاح، مرجع سابق ذكره، ص117.

ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من اجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية[1]، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما، ولذلك فإن الاختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم له نتائج ثقيلة منها [2]:

- إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية و يؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد؛
- إن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر، يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، وهو ما يبطئ النمو وفي الأخير يؤدي إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل.

1-3- الأهداف النهائية :

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وذلك كون السياسة النقدية وسيلة لتنظيم النشاط الاقتصادي[3].

هذه الأهداف النهائية تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الانجليزي **"نيكولا كالدور"**، حيث أنه من الصعب التوفيق بين أهداف السياسة النقدية الممكنة والمرغوب في تحقيقها لأنها تتعارض فيما بينها[4].

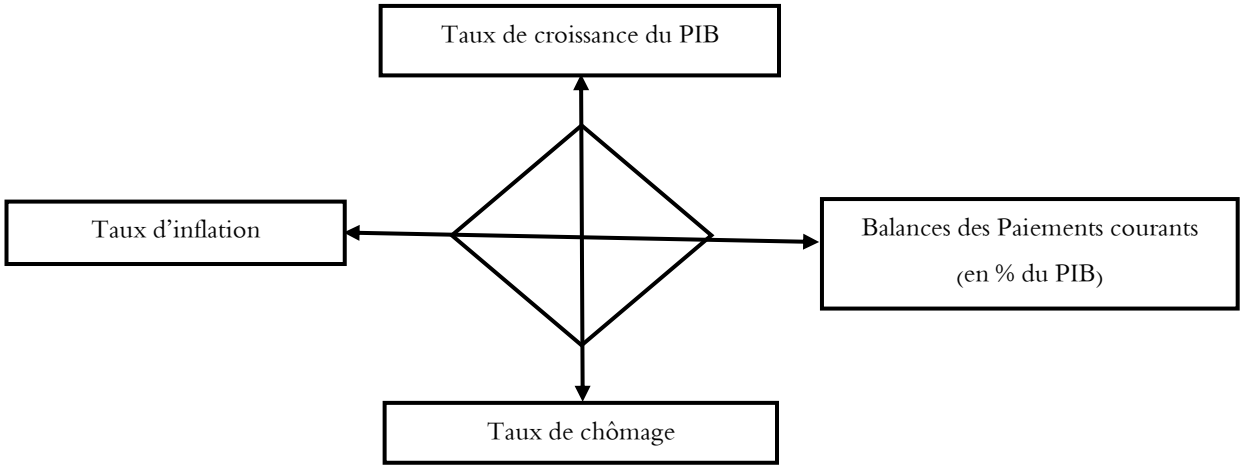
[1] - Patat- Jean-Pierre, **monnaie**, **institutions financières et politique monétaire**, Edition économico, paris,1993,p388

[2] - صالح مفتاح، مرجع سابق ذكره، ص118.

[3] -Mohamed Cherif Ilmane, **L'indépendance de la banque d'Algérie en phase de transition**, conférence animée à l'université de médéa, le 26/01/2012,p06.

[4] - Lionel Artige, La politique monétaire: http://www.ulg.ac.be/crepp/profiles/artige, 14/03/2013.

شكل رقم (1-7): مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية "Le Carré Magique de N. Kaldor"



المصدر:لحلو عبد القادر، **أثـر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990– 2006 "**، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة سعيدة، أفريل 2006، ص 3.

1-3-1- تحقيق الاستقرار في المستوى الأسعار:

إن دور السياسة النقدية هو تحقيق جملة من الأهداف النهائية وعلى رأسها استقرار مستوى الأسعار، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى اقل مستوى لها، والواقع إن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد فريمان انه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود[1].

لم يعرف الاقتصاد الجزائري هدف استقرار الأسعار للسياسة النقدية إلا بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض أي بعد سنوات الإصلاح الاقتصادي ومنها الإصلاح النقدي وأصبح الهدف هو التحكم في معدل التضخم وتخفيضه[2] .

1-3-2- تحقيق مستوى عال من التشغيل :

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف كامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، ويراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية عل تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد البشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من مشاكل اقتصادية [3].

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ذكره، ص 274.

[2]- صالح مفتاح، مرجع سابق ذكره، ص 137.

[3]- زكريا الدوري ويسرى السمارائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 189.

أما في الاقتصاد الجزائري فإن تحقيق العمالة الكاملة لم يكن من ضمن الأهداف المعلنة للسياسة الاقتصادية سواء في مرحلة النظام الاشتراكي أو بعد الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988، وإنما كان من ضمن الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية، وتنفيذ المخططات العامة وخاصة في ظل النظام الاشتراكي، أما بعد الإصلاحات فإنه يكون ضمن برامج الحكومات ولكن في شكل حلول جزئية وتخفيف من حدة البطالة [1].

1-3-3- تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي:

كان ينظر في البداية إلى إن معدل عال من النمو الاقتصادي بأنه مرتبط بتحقيق العمالة الكاملة، لكن تغير النظرة بعد الخمسينيات من القرن العشرين وأصبح ينظر إلى النمو الاقتصادي كهدف من الأهداف النهائية للسياسة النقدية، غير أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر سياسة اجتماعية ملائمة ولهذا نجد دور السياسة النقدية يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل بغية تحقيق هذا الهدف .

النمو نعني به التغير في الناتج الكلي الحقيقي، غير أن الاقتصاد الجزائري لم يسند مهمة النمو الاقتصادي إلى السياسة النقدية، ولكنه كان يمارس ضمنيا من خلال دور السياسة النقدية في التوسع الائتماني من اجل توفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات الاقتصادية[2].

1-3-4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يجسد ميزان المدفوعات لدولة ما العلاقة النقدية والمالية والتجارية لهذه الدولة مع باقي أقطار العالم ويكون هذا الميزان في صالح الدولة عندما تكون إستلاماته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج، والعكس صحيح، وتسعى جميع الدول مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل إلى صالحها من اجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطات من العملة الصعبة[3].

فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تدفع أكثر من ما تستلم بصورة جارية بالعملة الصعبة، ولا يمكن تغطية هذا العجز إلا بالسحب من احتياطاتها النقدية الأجنبية أو بيع بعض موجداتها أو عن طريق الاقتراض أو الحصول على بعض المنح والإعانات، مع ما يترتب من أثار سلبية على القيمة الخارجية للعملة الوطنية، ودور السلطات النقدية هنا التدخل للحد من التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير مصرفية في محاولة لتقليص إستردادها، أما إذا كان سبب العجز في ميزان المدفوعات كثرة التوظيفات القصيرة وطويلة الأجل في الخارج، فان تقليص حجم الائتمان المصرفي يقود إلى تقليص السيولة في هذا الاقتصاد، مما يرغمها على استعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج.

---

[1]- صالح مفتاح، مرجع سابق ذكره، ص 138.

[2]- غربي احمد، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسات النقدية والمالية**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 109.

[3]- زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سابق ذكره ص190.

2- قنوات إبلاغ السياسة النقدية :

تسمح الأهداف الوسطية بانتقال أثر أدوات السياسة النقدية إلى الأهداف النهائية عن طريق قنوات إبلاغ وقفا لاختيار الهدف الوسيط، حيث تعتبر هذه القنوات الطريق الذي من خلاله يبلغ اثر أدوات السياسة النقدية، وتتمثل هذه القنوات في:

2-1- قناة سعر الفائدة:

وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، لأن إتباع سياسة نقدية انكماشية يعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على رفع سعرها الحقيقي، ومنه ارتفاع رأس المال، وهذا يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو[1]، إضافة إلى ذلك فان التغيرات في أسعار الفائدة تغير توقعات الأعوان الاقتصاديين تبعا للنمو الاقتصادي والأرباح المتوقعة[2].

2-2- قناة سعر الصرف:

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لكثير من الدول، خاصة تلك التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر صرف عملتها، مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق استقرار وانخفاض أسعار وارداتها

وتستخدم قناة سعر الصرف كأداة لتنشيط الصادرات من جهة، كما تستعمل إلى جانب سعر الفائدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الخارجي، مما يجذب رأس المال الأجنبي ويرفع الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمة هذه الأخيرة، مما ينعكس سلبا على الصادرات ومنه عل وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي [3].

2-3- قناة أسعار السندات المالية:

تعبر هذه القناة عن وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد الذي ينتقل عبر قناتين رئيسيتين، هما قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على مؤشر توبين للاستثمار $(Q)^*$وقناة اثر الثروة على الاستهلاك.

---

[1]- قدي عبد المجيد، مرجع سابق ذكره، ص77.

[2]- شهرزاد نشاشدة، **الانتقال إلى الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2006، ص 27.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 27.

* مؤشر توبين للاستثمار يعبر عن العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات و مخزون رأس المال الصافي، وحسب توبين الاستثمار يرتفع بارتفاع مؤشر (Q).

2-3-1- قناة توبين للاستثمار:

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، وهذا ما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها، وهذا يؤدي إلى انخفاض الأسعار فينخفض مؤشر توبين فيتراجع حجم الاستثمار ومنه تراجع الناتج المحلي .

2-3-2- قناة أثر الثروة على الاستهلاك:

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي تؤدي إلى انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور، وهذا ما يحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي.

2-4- قناة الائتمان: وتنقسم هذه القناة بدورها إلى قناتين [1]:

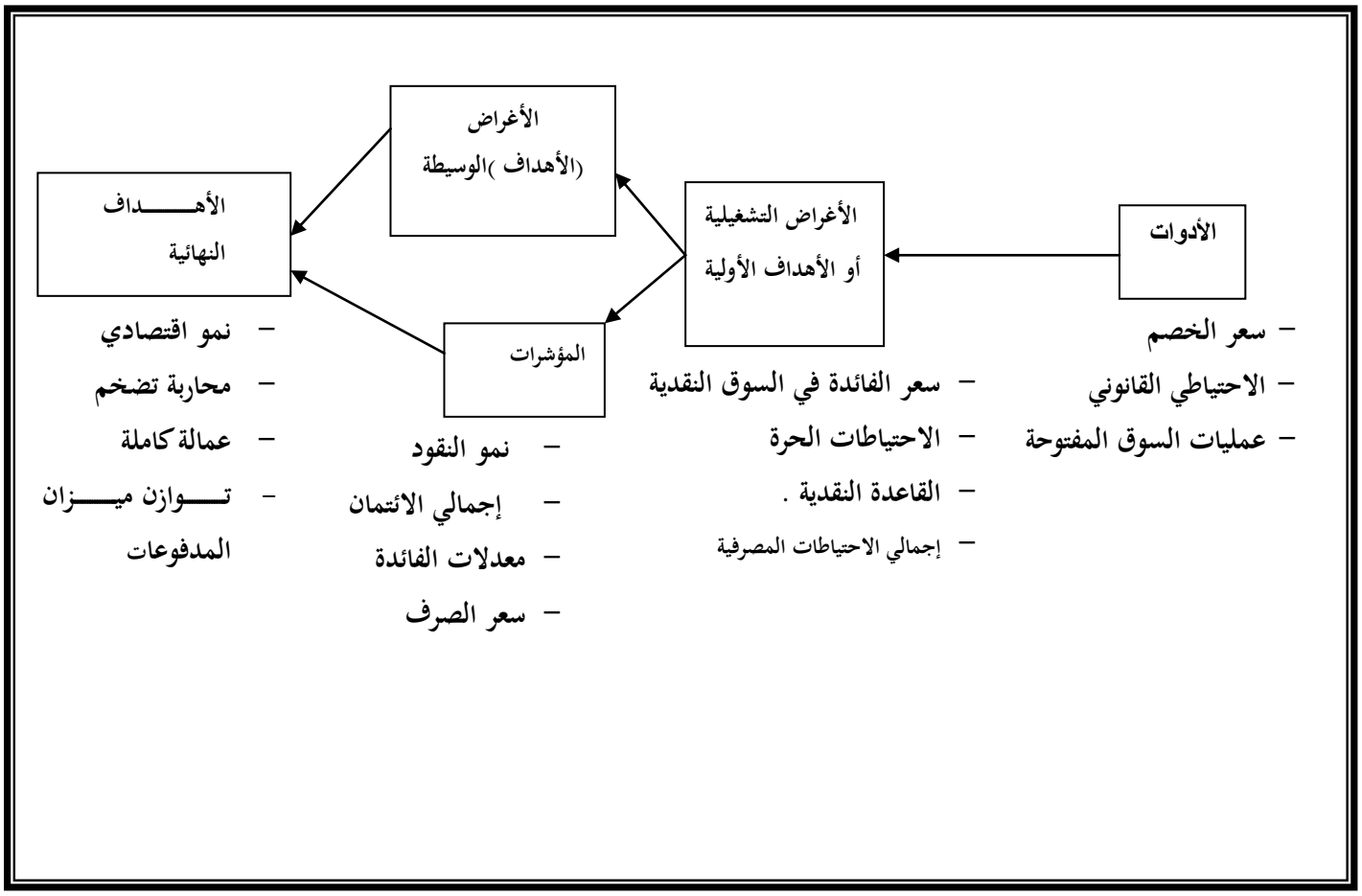
2-4-1- قناة الإقراض المصرفي: حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى البنوك، ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار و بالتالي يحد من النمو.

2-4-2- قناة ميزانية المؤسسات: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض في صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص و بالتالي التأثير على معدل نمو الناتج المحلي.

إن اختيار الأهداف يعتبر مهما جدا بالنسبة للسياسة النقدية ولكن لا يمكن تحقيق هذه الأهداف دفعة واحدة نتيجة للتناقض والتعارض في هذه الأهداف، وهذا ما يتطلب إتباع إستراتجية من اجل بلوغ أهداف السياسة النقدية المنشودة عن طريق أتباع أدوات ووسائل مسطرة لهذا الغرض، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

[1] - قدي عبد المجيد، مرجع سابق ذكره، ص 79.

شكل رقم (1-8): إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة.



المصدر: صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص123.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية.

تتلخص آلية عمل السياسة النقدية في استخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير أو السيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح، ويوجد نوعان من الأدوات، أدوات مباشرة التي تبحث عن الحد من الكتلة النقدية التي تخلقها البنوك التجارية عند منحها القروض، وأدوات غير مباشرة والتي تهدف إلى تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح دون التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات.

المطلب الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.

وتسمى أيضا بالأدوات النوعية، والتي تهدف إلى التأثير المباشر على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو قطاعات ما، حيث تمارس تأثيرا كميا ونوعيا على مستوى طلب القروض، وكذلك على مستوى قدرة المؤسسات المالية على الإقراض، فقد تتوقف لدى البنوك الرغبة والمقدرة على تمويل الاستثمارات إلا أنها تمتنع عن القيام بها لان توجهات الوحدات الاقتصادية المقترضة لا تتفق وأهداف هذه الأساليب، أو أنها لا توفر الضمانات الكافية لأنواع معينة من متطلباتها [1].

ومن أهم هذه الأدوات أو الأساليب التي تستخدمها السلطات النقدية نجد:

1- تأطير القروض :

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة، ففي الاتجاهات التضخمية تضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تأطيرية إجبارية للقروض بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك للزبائن أو تقوم بتحديد معدل سنوي لتزايد القروض، وهكذا من سنة لأخرى يجب ألا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية، وفي حالة تجاوزها من بنك أو بعض البنوك تطبق عليها عقوبات تتباين من دولة لأخرى .

2- تنظيم الائتمان الاستهلاكي :

ظهر هذا النوع من الرقابة على الائتمان في الدول الصناعية خلال أربعينات القرن الماضي، حيث استعملته الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية ضمن برنامج اقتصادي لمعالجة الضغوط التضخمية والحد من الطلب على بعض المواد الإستراتجية، وبموجب هذا النوع من الرقابة يجري تنظيم الائتمان للأغراض الاستهلاكية عن طريق قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية المعمرة وابرز هذه القواعد هي[2]:

- قيام البك المركزي بتحديد المبلغ الواجب دفعه مقدم كجزء من قيمة السلعة المشترات، ففي حالة رفع البنك المركزي هذا المبلغ سيؤدي ذلك إلى خفض طلب الائتمان على هذا الغرض؛

[1]- زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سابق ذكره، ص216.

[2]- نفس المرجع السابق ذكره، ص 217.

- تحديد مدة سداد هذا الائتمان الاستهلاكي، فإذا قام البنك المركزي بتقصير هذه المدة مما يؤدي إلى رفع قيمة القسط الواجب دفعه، وهذا من شانه أن يحد من الطلب على الائتمان من قبل المستهلكين.

3- السياسة الانتقائية للقروض :

وتستخدم هذه السياسة لتجنب مساوئ السياسة الشمولية في مراقبة منح الائتمان، لأنه عندما تتبع السلطات النقدية السياسة القرضية الشمولية ينتج عن ذلك توقف في زيادة الائتمان لكل القطاعات الاقتصادية، لذا ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، فالهدف الأساسي من استعمال السياسة القرضية الانتقائية هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية و الاستخدامات المرغوبة [1].

4- النسبة الدنيا للسيولة :

يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم[*]، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة [2].

5- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية :

تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة مستمرة واستثنائية، كتقديمه القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

6- الإقناع الأدبي :

الإقناع الأدبي هو أداة من أدوات السياسة النقدية المباشرة، ويعني ببساطة أن البنك المركزي يستعمل قدرته على إقناع البنوك التجارية في تنفيذ سياسة مسطرة ومعينة من طرفه في مجال منح القروض [3].

ويتم هذا بإصدار تعليمات إلى البنوك التجارية بطريقة ودية وغير رسمية في مجال منح الائتمان ويعتبر هذا الأسلوب ناجحا في كل من كندا، استراليا، نيوزلندا، ومخفقا في الولايات المتحدة الأمريكية، لأن نجاح هذه السياسة يتوقف على :

---

[1]- قويدر عياش، **إصلاح السياسة النقدية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 28.

[*]- تحدد هذه النسبة عن طريق مقررات لجنة بازل وتحسب كما يلي: $\frac{\text{اجمالي راس المال}}{\text{مجموع الاصول مرجحة باوزان مخاطرها}} \geq 8\%$

[2]- قدي عبد المجيد، مرجع سابق ذكره، ص81.

[3]- توماس ماير، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة السيد احمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1996،ص517.

- مدى أهمية البنك المركزي للبنوك التجارية؛
- مدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

المطلب الثاني: الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية.

يتحدد الغرض الأساسي من استخدام أدوات غير مباشرة في التأثر على كمية الائتمان المصرفي، أي التأثير في حجم عمليات الإقراض والاقتراض فمن خلالها تستطيع السياسة النقدية التأثير على النشاط الاقتصادي بطريقة توسعية أو انكماشية، وهناك ثلاث أدوات للتأثير على العرض النقدي وهي : سعر إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي القانوني .

1- معدل إعادة الخصم :

يقصد بمعدل إعادة الخصم نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي نظير إعادة خصمه للأوراق المالية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والاقتراض منه بصفته المقرض الأخير، ويسمى أيضا سعر البنك[1].

وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل إعادة الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847 ثم سار البنك المركزي تدريجيا خلال هذه الفترة على وضع يجعله"الملجأ الأخير للإقراض"، وفي فرنسا سنة 1857 وفي الولايات المتحدة سنة 1913، أما في الجزائر فلم تستخدم إلا في 1972/01/01 [2].

وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي[3]:

- السندات التجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة مثلا ثلاثة أشهر، يشترط أن تكون متمتعة بثلاثة ضمانات (ساحب، ومسحوب عليه، ومستفيد) كالكمبيالات؛
- سندات الخزينة التي قد يشترط أن تكون ذات أجل محدد؛
- أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل؛
- سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل؛
- سندات محركة لسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل.

فإذا كان هدف البنك المركزي التوسع في عرض النقود، فانه يخفض معدل إعادة الخصم، فيؤدي هذا إلى انخفاض معدلات الفائدة في البنوك التجارية وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم من البنوك التجارية، وهذا ما ينتج عنه توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة القدرة الاقراضية لها.

[1]- زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سابق ذكره، ص 193.

[2]- صالح مفتاح، مرجع سابق ذكره، ص 147.

[3]- غربي احمد، مرجع سابق ذكره، ص 84.

أما إذا رفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم فإن البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية*، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لأن تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة، وسيؤدي هذا إلى تشجيع أصحاب الإدخارات على زيادة ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية للحصول على معدل فائدة مرتفع، وبالتالي التأثير على حجم عرض النقود، أي حد البنوك التجارية من منح الائتمان .

من خلال هذا يلاحظ أن العلاقة بين معدل إعادة الخصم ومعدلات الفائدة علاقة طردية، الأمر الذي يؤثر على حجم الاستثمار نتيجة العلاقة العكسية بين الاستثمار ومعدلات الفائدة، أما بالنسبة لفعالية سياسة معدل إعادة الخصم تتوقف على عدة عوامل منها[1]:

- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية؛
- مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة بمعني عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية؛
- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

جدول رقم (1-1) تغير معادل إعادة الخصم في بعض الدول الصناعية الكبرى بالنسبة المئوية.

الدول	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دول الاورو	3.25	2.75	2	2	2	3.5	4
الولايات المتحدة الأمريكية	2.75	2.25	1	2	4	3	2.75
اليابان	0.25	00	00	00	00	0.25	0.75
بريطانيا	4	4	3.75	4.75	4.5	5.25	5.75

المصدر: غربي احمد، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسات النقدية والمالية**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص89.

2- عمليات السوق المفتوحة :

تعني هذه السياسة دخول البنك المركزي للسوق النقدية و المالية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية، و تعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستخداما خاصة في الدول المتقدمة، فقد اعتبرها فريدمان من أكثر الأدوات نجاعة و فعالية في التأثير على المعروض النقدي، و من ثم حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك، فهي أداة غير تضخمية، إلا أنه يقر أن استعمال هذه الأداة غير كاف ما لم تصحب

* - يجب التفرقة بين معدل الخصم ومعدل إعادة الخصم، فالأول يكون بين البنوك التجارية والمتعاملين من أفراد ومؤسسات، أما معدل إعادة الخصم فيكون بين البنك المركزي والبنوك التجارية فقط.

[1] - صالح مفتاح، مرجع سابق ذكره، ص 150.

بأدوات أخرى خاصة تلك الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية، و إن تتمتع الدول بأسواق نقدية و مالية متطورة و منظمة[1]، وكان أول من استخدم هذه السياسة هو بنك إنكلترا كوسيلة إضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالا سنة1931 [2].

فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود من اجل إنعاش الاقتصاد بمختلف قطاعاته فان البنك المركزي يقوم بعملية شراء الأوراق المالية، من البنوك التجارية أو الأفراد مباشرة، هذا ما يسمح بضخ كتلة نقدية جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى منح القروض من البنوك التجارية، وهذا من شانه أن ينشط الحركة الاقتصادية، أما في حالة التضخم فان البنك المركزي يتدخل كبائع للأوراق المالية التي بحوزته، من اجل امتصاص الفائض في الكتلة النقدية التي في الغالب توجد لدى البنوك التجارية، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض قدرة هذه البنوك عن خلق الائتمان .

و يتوقف نجاح البنك المركزي في تحقيق أهدافه باستخدام هذه الأداة على ما يلي[3]:

- وجود سوق نقدية متطورة بها سندات حكومية و اذونات الخزينة العامة؛
- مدى تطور سوق الأوراق المالية و حجمها؛
- مدى تنظيم و تطور الجهاز المصرفي.

تتميز هذه الأداة عن الأدوات الأخرى للسياسة النقدية بما يلي[4]:

- عمليات السوق المفتوحة مرنة بحيث يتدخل البنك المركزي كبائع وشاري حسب الوضعية الاقتصادية السائدة؛
- إن تصحيح أخطاء البنك المركزي في السوق المفتوحة تكون بسرعة، حيث أن البنك المركزي يستطيع التدارك بسرعة وتصحيح الأخطاء المتعلقة بسوء تقدير عماليات البيع أو الشراء؛
- عمليات السوق المفتوحة لا يوجد بها تعقيدات؛
- تؤثر عمليات السوق المفتوحة على سوق النقود من خلال أسعار الفوائد بحيث أن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يرفع من سعرها، وفي نفس الوقت تنخفض العوائد المتأتية منها لان الأوراق الحكومية تشكل جزءا كبيرا من الأوراق المطروحة في السوق المالية .

3- معدل الاحتياطي القانوني :

يعتبر الاحتياطي القانوني من بين السياسات التي يستعملها البنك المركزي بهدف مراقبة سيولة البنوك التجارية، ومفهومها يتلخص في إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع العملاء لديها في

[1]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 190.

[2]- صالح مفتاح، مرجع سابق ذكره، ص 150.

[3]- بلعزوز بن علي، مرجع سابق ذكره، ص 190.

[4]- غربي احمد، مرجع سابق ذكره، ص 88.

خزائن البنك المركزي، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي[1].

وظهرت هذه الأداة الذي تسمى متطلبات الاحتياطي المتغير كأداة للسياسة النقدية لأول مرة في الولايات المتحدة من خلال تعديلات مناسبة في قانون الاحتياط الاتحادي في سنة 1933 و1935، ولقد كان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بديلة أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض النقود، ولم يبق الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك، ولكنها أصبحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على السيولة النقدية، وبالتالي على المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية حسب أهداف السياسة النقدية[2].

فإذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فانه يخفض نسبة الاحتياطي القانوني، أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود من خلال تخفيض قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فانه سيرفع من نسبة الاحتياطي القانوني .

تستخدم هذه الأداة على نطاق واسع لأنها سهلة الإدارة نسبيا بالمقارنة بالأدوات الأخرى و تكون هذه الأداة أكثر فاعلية و نجاعة إذا كان وعاء الاحتياطات الإجبارية شاملا لجميع أنواع الودائع، و كذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي (إكتناز) و عدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي، ومدى استجابة و مرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية[3].

ولهذا نجد أن نسبة الاحتياطي القانوني تساعد البنك المركزي في التحكم في العرض النقدي، وان فعاليتها تتلخص في النقاط التالية[4]:

- ❖ تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع، أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض، وسبب ذلك يعود إلى أن قدرة البنوك على خلق الائتمان واستعدادها لزيادة حجم القروض وتقديمها قد لا يقابله طلب على هذه القروض من الأفراد والمؤسسات نظرا لانتشار حالة الكساد؛
- ❖ تعتبر هذه الأداة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة والصغيرة على حد سواء؛

[1] – بابا عبد القادر، **السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية**، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة مستغانم، افريل 2006، ص 02.

[2] – صالح مفتاح، مرجع سابق ذكره، ص 152 .

[3] – بلعزوز بن علي، مرجع سابق ذكره، ص 191.

[4] – صالح مفتاح، مرجع سابق ذكره، ص 154.

- إن التغيرات المتكررة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لها تأثير على وضع البنوك وقابليتها لمنح القروض واستثمار أموالها لأنه يجعل البنوك مرتبكة نتيجة لعدم التأكد من وجهة هذه التغيرات ودرجتها، ولذلك يرى فريدمان أنه يجب تثبيت الاحتياطي النقدي ثباتا دائما عند مستوى معين؛
- ورغم ما يقال على أداة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أو الإجباري من قلة المرونة وضعف فعاليتها إلا أنها تتسم بأكثر فعالية وأقل كلفة من سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات للسياسة النقدية وخاصة في البلدان النامية نظرا لعدم توفر أسواق مالية ونقدية واسعة.

المبحث الرابع: فعالية السياسة النقدية وأثرها في الاقتصاد.

تعمل السياسة النقدية على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة و الحفاظ على مستوى الأسعار المحلية، مع ملاحظة أن وجود معدل للتضخم في حدود تعتبر من الأمور المقبولة اقتصاديا .

المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي.

ترتبط فعالية السياسة النقدية بعدة عوامل منها ما يتعلق بوسائل انتقال السياسة النقدية التي تم التطرق إليها، ويتم ذلك من خلال إعطاء مفهوم لهذه العملية ومستوياتها، ولتكون السياسة النقدية أكثر فعالية يتطلب استقلالية البنك المركزي باعتباره الهيئة المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية .

1- فعالية السياسة النقدية:

تعني فعالية السياسة النقدية مدى قدرة السياسة النقدية التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السلطة النقدية[1]، وينصرف مفهومها إلى البحث عن الكيفية التي يستطيع البنك المركزي التأثير بها على مستوى النشاط الاقتصادي بغية الوصول إلى أهداف معينة ودرجة هذا التأثير، فإذا كان هدف البنك المركزي هو الحد من التضخم فان فعالية السياسة النقدية تنصب في الكيفية التي تمكن البنك المركزي من تحقيق هذا الهدف.

1-1- مستويات فعالية السياسة النقدية:

لا يمكن للسلطة النقدية مباشرة الوصول إلى الهدف النهائي لكن بإمكانها التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال وسائل انتقال السياسة النقدية لمباشرة الهدف المراد تحقيقه، ويظهر هذا الطرح أن مفهوم الفعالية للسياسة النقدية يضيق ويتسع بحسب ما تشمله كيفية الوصول إلى الهدف.

- المفهوم الضيق لفعالية السياسة النقدية: ينحصر المفهوم الضيق للسياسة النقدية عموما إلى إمكانية استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق الغرض الأساسي من هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها[2]، بمعنى أن الفعالية بهذا المفهوم لا ترتبط بكيفية استخدام هذه الأدوات وإنما ترتبط بمدى إمكانية تحقيق النتائج المتوقعة من هذا الاستخدام.
- المفهوم الواسع لفعالية السياسة النقدية: يعني المفهوم الواسع للفعالية مدى التنسيق والملائمة بين استخدام وسائل انتقال السياسة النقدية من جهة، وبين استخدام أدوات ووسائل السياسات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية بغية تجنب الآثار والإجراءات والتدابير المتعارضة التي يمكن أن تنجم عن وضعية عدم التنسيق والملائمة بين هذه السياسات فيما بينها، ونخص هنا بالذكر تعارض الأهداف (تحقق كل هدف

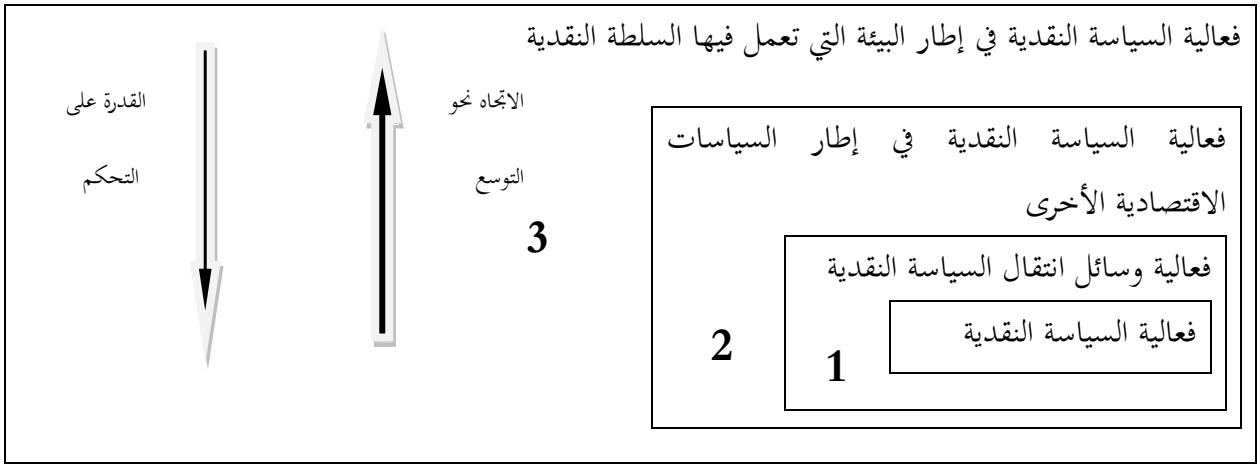
[1]- ناضم محمد الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الاردن، 2006، ص435.

[2]- نفس المرجع السابق ذكره، ص435.

يتطلب وسائل معينة حسب طبيعة السياسة المتبعة) من شانه أن يؤدي إلى تعارض وسائل الوصول إلى تلك الأهداف؛

- المفهوم الأوسع لفعالية السياسة النقدية: يزداد هذا المفهوم اتساعا ليشمل البيئة التي تعمل فيها السلطة النقدية في رسم وتنفيذ السياسة النقدية من خلال التأثير على المعروض النقدي، ومن ثم على النشاط الاقتصادي، يشمل المفهوم الأوسع لفعالية السياسة على الإجراءات المتخذة من طرف هذه الأخيرة التي تثير مشكلة الفجوات أو التباطؤات الزمنية مما لا يؤدي إلى تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، كما يشمل هذا المفهوم مدى تجاوب المؤسسات المالية مع البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار لمستوى الأسعار، إلى جانب مدى استقلالية البنك المركزي وأثاره على فعالية السياسة النقدية، كما يرتبط هذا المفهوم بمدى توفر المعلومات الكافية عن سلوك الوحدات الاقتصادية و النقدية الرئيسية (القطاع الإنتاجي، الحكومة، قطاع العائلات، القطاع المالي، القطاع الخارجي)حتى تتمكن السلطة النقدية من اتخاذ قرارات سليمة تؤدي إلى بلوغ الأهداف المسطرة، كما ترتبط فعالية السياسة النقدية بمدى وجود أسواق نقدية ومالية منتظمة وجهاز مصرفي قوي ومتكامل.

شكل رقم (1-9): يوضح مستويات فعالية السياسة النقدية.



المصدر: حميد حسين، **فعالية السياسة النقدية في ظل حرية حركة رؤوس الأموال الدولية – بالإشارة إلى حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012، ص 51.

2- استقلالية البنك المركزي وتنفيذ السياسة النقدية:

يعتبر موضوع استقلالية البنك المركزي من أهم المواضيع التي ساهمت بشكل كبير في فعالية ومصداقية السياسة النقدية، رغم الجدل القائم حول ذلك، ومن هنا يجدر بنا التطرق إلى مفهوم البنك المركزي ومفهوم استقلاليته وأهم مؤشرات استقلاليته.

2-1- تعريف البنك المركزي:

البنك المركزي هو الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت، ويضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليه الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة على النظامين الاقتصادي والاجتماعي[1].

وتتلخص وظيفة البنك المركزي الأساسية في الرقابة على البنوك التجارية وتنظيم الائتمان بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية، إذ انه المسؤول عن قيادة وإدارة السياسة النقدية ، ورقابة البنك المركزي على البنوك التجارية تتم من خلال علاقته بهذه البنوك، فهو بالنسبة لهم بنك البنوك والمقرض الأخير عند الحاجة كما انه بنك الدولة والمصدر للأوراق البنكنوت، إضافة إلى ذلك يقوم البنك المركزي باعتباره المسؤول عن قيادة وإدارة السياسة النقدية بالوظائف التالية:

- القيام بالخدمات المصرفية التي تطلبها الحكومة؛
- مراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيهه وجهة تدفق وتنفيذ سياسة نقدية مرغوب فيها؛
- إدارة احتياطي البلد من العملات الأجنبية ومراقبة أحوال التجارة الخارجية، بغرض المساهمة في تحقيق استقرار أسعار الصرف الأجنبي.

2-2- استقلالية البنك المركزي:

يقصد باستقلالية البنك المركزي إعطاء هذا الأخير شخصية تمكنه من التصرف بحرية في تحقيق الأهداف الموضوعة والسعي وراء تنفيذها[2]، ولقد فرضت استقلالية البنك المركزي نفسها باعتبارها الشرط اللازم والضمانة الرئيسية لإمكان قيام البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسة النقدية على نحو يحقق هدف استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة، حيث يطالب العديد من الاقتصاديين بضرورة استقلالية البنوك المركزية لكونها أثبتت نفسها في الواقع العملي، إلا أن الجدل لا يزال قائم حول مبررات هذه الاستقلالية، وتدور أهم مبررات الاستقلالية فيما يلي:

- حصيلة الدارسات النظرية التي أثبتت التحيز التضخمي للحرية المطلقة للحكومة في صنع السياسة النقدية؛
- تعتمد حجة استقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية وبالتالي قدرتها على المحافظة على استقرار الأسعار في المدى الطويل وبأقل تكلفة اقتصادية ممكنة، هذه المصداقية سوف تتحسن إذا كانت السلطات النقدية تتمتع باستقلالية عن الحكومة تجعلها تأخذ في الاعتبار الأهداف طويلة الأمد؛

---

[1]- زينب حسين عوض الله وأسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 138.

[2]- محمد صالح جمعة، **السياسة النقدية وأثارها على نمو الناتج المحلي**، دار الرضا للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2005، ص30.

- الارتباط بين استقلالية البنك المركزي وبين اعتبار استقرار الأسعار بمثابة الهدف الأولي والرئيسي للسياسة النقدية.

2-3- مؤشرات استقلالية البنك المركزي:

هناك مجموعة من المعايير أو المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس استقلالية البنوك المركزية، وان هناك خلاف في ترتيبها والوزن النسبي لكل منها، ويمكن حصر أهم هذه المؤشرات في خمسة نقاط هي[1]:

- مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي والحكومة بشان هذه السياسة؛
- المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار وقيمة العملة كهدف للسياسة النقدية، وما إذا كان هو الهدف الوحيد، أم هو الهدف الأول والرئيسي مع أهداف أخرى؛
- مدى سلطة الحكومة في تعين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس الإدارة، ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم، ومدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخول لها إصدار الإذن بذلك ومدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس؛
- مدى إمكانية منح القروض للخزينة العامة(الحكومة) وطبيعة القروض الممكن منحها وشروط وحدود الإقراض الممكن منحه، إضافة إلى مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة، فكلما تقلصت أو انعدمت الجهات المسؤولة عن محاسبته كلما كان أكثر استقلالية؛
- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.

المطلب الثاني: السياسة النقدية وإستهداف التضخم.

1- سياسة إستهداف التضخم:

تعد سياسة إستهداف التضخم من المفاهيم التي أدت إلى تطور إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية، وذلك من خلال التركيز على معدل التضخم وتتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بان هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة[2].

[1]- أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 234.

[2]- بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)**، مجلة البحوث الاقتصادية عربية، العدد41، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص41.

1-1- تعريف سياسة إستهداف التضخم:

يعرف إستهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بان التخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية.

1-2- الشروط العامة والشروط الأولية لإستهداف التضخم:

لضمان فعالية إستهداف التضخم يجب توفر نوعين من الشروط، شروط عامة والتي تدل على مدى وجود استهداف التضخم في البلد من عدمه، وشروط أساسية والتي تعني فعالية السياسة النقدية[1].

1-2-1- الشروط العامة لإستهداف التضخم:

تعني الشروط العامة تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن القول أنها تستهدف التضخم، ويمكن تحديدها في:

- الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط، تلتزم السلطة النقدية التزاما صريحا بتحقيق معدل تضخم أو مدى مستهدف محددين في إطار زمني؛
- التزام مؤسساتي لاستقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق الهدف؛
- إستراتجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات ليس فقط المجمعات النقدية واستعمالها في اتخاذ قرارات السياسة النقدية، كما يجب أن تتوفر لدى البنوك المركزية آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي؛
- زيادة الشفافية حول إستراتجية السياسة النقدية للاتصال بالجمهور والأسواق حول خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية؛
- إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في انجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

1-2-2-الشروط الأولية لإستهداف التضخم:

وهي تعبر عن تلك المعايير المبدئية الواجب توفرها في دولة ما حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فعالية اكبر في تطبيقها، وهي ثلاث شروط[2]:

- استقلالية البنك المركزي، حيث غياب هذا الشرط يضعف فعالية السياسة النقدية في الوصول إلى الإستهداف الموضوع؛

---

[1]- بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز، نفس المرجع السابق ذكره، ص 43-46.

[2]- حسين حميد، **فعالية السياسة النقدية في ظل حرية حركة رؤوس الأموال الدولية – بالإشارة إلى حالة الجزائر–** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012، ، ص 75.

- امتلاك هدف وحيد، ويقتضي هذا الشرط وجود هدف نهائي واحد ووحيد للسياسة النقدية يتمثل في معدل مستهدف محدد لفترة معينة؛
- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم .

1-3-إستراتجية إستهداف التضخم:

إن إستهداف التضخم هو ذلك النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط وإنما يتم استهداف معدل التضخم بشكل مباشر، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال إتباع ثلاث خطوات وهي:

- تحديد السلطة النقدية معدل التضخم المستهدف؛
- يتنبأ البنك المركزي بمعدل التضخم المتوقع في المستقبل؛
- تتم مقارنة المعدل المستهدف بالمتوقع، فإذا كان المتوقع أعلى من المستهدف يتم إتباع سياسة نقدية انكماشية، والعكس صحيح.

2- دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية :

يقع على عائق السياسة النقدية في الدول النامية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي من مسؤولياتها التي تعتبر ضرورية في الاقتصاديات المتخلفة، من خلال الدور الذي تساهم به السياسة النقدية في جمع الادخارات وتشجيع الاستثمارات، والعمل على تطوير الأسواق النقدية والمالية[1].

2-1- جذب الادخار:

يتم ذلك عن طريق تشجيع الادخارات الوطنية واستخدامها الاستخدام الأمثل الذي يخدم عملية التنمية، وقد أخذت العديد من الدول النامية بسياسة الاعتماد على الذات، وذلك بجمع مختلف أنواع الادخارات فهي إما ادخارات إجبارية، أو ادخارات اختيارية من المؤسسات أو الأفراد، فإذا لاحظنا أن الادخار الإجباري المتمثل في الضرائب نجد أن مستوى حصيلة الضرائب مرتفع في أغلب الدول النامية، وأن الجهاز الإداري لها لا يتمتع بالكفاءة اللازمة، وهو ما يتطلب جهودا كبيرة من البنك المركزي لتقديم النصائح والمشورة لحكومات هذه الدول حتى تخفف من عبء الضرائب على الأفراد والمؤسسات، حتى يتمكنوا من الادخار في الأشكال الاختيارية التي تكون محل عمل لأدوات السياسة النقدية، ويعود سبب عدم نمو الادخار الاختياري إلى عدة عوامل منها:

- ضعف متوسط حجم الادخار الفردي؛
- اعتماد الادخار الفردي على متوسط دخل الفرد، وأن هذا الدخل يتميز ببطء الزيادة.

وبالتالي يقع على عاتق السياسة النقدية توفير موارد وإدخارات مالية حتى تصبح أدواتها قادرة على اجتناب التضخم أو الانكماش وإحداث الإنعاش الاقتصادي واستمراره.

[1] - صالح مفتاح، مرجع سابق ذكره، ص194-196.

2-2- تشجيع الاستثمار:

إن أول شيء يعتمد علية الاستثمار هو الادخار، وكما أن الادخار أيضا يحتاج إلى أن تكون المؤسسات التي تعنى به متوفرة بشكل منظم وخاصة البنوك، ولذلك يجب على البنك المركزي أن يعمل على توفير الشروط القانونية والتنظيمية لهيكل البنوك التي تقدم القروض للاستثمار وذلك من خلال إحكام الرقابة بواسطة أدوات السياسة النقدية، والعمل على تشجيع إقامة بنوك متخصصة في جميع المجالات الاقتصادية التي تخدم عملية التنمية.

ويقع على عاتق السياسة النقدية عبء توجيه القروض نحو مشاريع التنمية ذات الأولوية من خلال استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية النوعية المذكورة سابقا، التي تؤدي إلى تشجيع تدفق الائتمان نحو قطاعات التنمية الهامة وتجنب تدفقها نحو قطاعات أخرى أقل إنتاجية ولا تخدم التنمية الشاملة.

2-3- تطوير السوق النقدية والمالية:

تؤدي السياسة النقدية دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية لابد من وجود السوق النقدية والسوق المالية، والعمل على تطويرها بأساليب فعالة حتى لا تتسرب الموارد المالية المحلية نحو الخارج بحثا عن الفوائد المغرية والأمان المفقود في بلدانها، والحصول على السيولة في الوقت الذي تريد، والعمل على تجنب اعتماد المؤسسات الاقتصادية على الموارد المالية الأجنبية، وخاصة القروض الأجنبية بكثرة، والدول التي عملت على تطوير أسواقها النقدية والمالية هي التي تكون مؤهلة لأن تسهل عمل السياسة النقدية

أما الدول الأخرى التي لم تطور بعد أسواقها تحتاج سلطاتها النقدية أن تراعي الجوانب التالية:

- ✓ تهيئة الجو المناسب للاستثمار في الأوراق المالية ومراعاة تفضيلات البنوك والجمهور والمستثمرين لنوع معين من الأوراق على حساب نوع آخر ومحاولة توفيره بكثرة وخاصة سرعة الحصول على قيمة الورقة عند طلبها؛
- ✓ السعي للحفاظ على حسن أداء السوق النقدية والمالية ورفع كفاءتهما من خلال تشديد رقابة البنك المركزي عليها وذلك بالتدخل المناسب؛
- ✓ العمل على تنمية المؤسسات المالية والمصرفية التي ترفع مستوى الادخار والاستثمار معا، كما تعمل على تقديم التسهيلات اللازمة لتمويل الاستثمار؛
- ✓ توفير المعلومات والبيانات والبحوث والدراسات اللازمة حول أوضاع عرض الأموال والطلب عليها مما يخفف العوائق الموجودة بين أصحاب الادخار والمستثمرين والناتجة من عدم الإلمام بظروف واتجاهات سوق رأس المال مما يؤدي إلى اتساع السوق وانتظامها.

خلاصة الفصل

اختلفت رؤى المدارس الاقتصادية في تحليلها لدور السياسة النقدية، حيث يرى أصحاب الفكر الكلاسيكي أن السياسة النقدية لست فعالة وليس لها مجال ايجابي يذكر في ظل افتراضاتها المتمثلة في التوظيف الكامل، وحيادية النقود وثبات سرعة دوران النقود، فنظرة الكلاسيك لها تميزت بطابع النظرة الحيادية لنقود، فهي تأثر فقط على المتغيرات النقدية، اما في الفكر الكينزي فيكمن دور السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال مستوى سعر الفائدة الذي يؤثر على مستويات الاستثمار وكذلك حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي، إلا أن التحليل الكنيزي يعطي دور كبير للدولة عن طريق انتهاج السياسة المالية أولا ثم السياسة النقدية، حيث أن أدوات السياسة المالية تعد أكثر فعالية لتحقيق أهداف اقتصادية مسطرة ومنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما أن النقديين يعطون أهمية للسياسة النقدية في كونها أداة قوية وفعالة في التأثير على مجرى النشاط الاقتصادي ، أما بالنسبة لنظرية التوقعات العقلانية ترى أن فعالية السياسة النقدية تبني على أساس الكتلة النقدية المقدرة سلفا، وهذا ما يؤكد فعاليتها حسب هذا الفكر نظرا لكون أن رواد هذا التحليل يعتمدون على المعلومات كلها السابقة والحالية.

هناك تعاريف عديدة للسياسة النقدية إلا أنها تشمل في مجملها الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير على عرض النقود، وذلك عن طريق مجموعة من الأدوات التي تستعملها من اجل تحقيق أهداف معينة، وتعتمد السلطة النقدية من اجل تحقيق هذه الأهداف والمعروفة باسم المربع السحري على إستراتجية السياسة النقدية، من خلال استهداف أهداف أولية من اجل التأثير على الأهداف الوسطية ومنه تحقيق الأهداف النهائية، وذلك عبر مجموعة قنوات التي تنقل اثر هذه السياسة إلى الاقتصاد الحقيقي.

وباعتبار أن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية العامة، فإنها تملك تحت تصرفها عدة آليات، يستخدمها البنك المركزي في مراقبة عرض النقود والتأثير على سيولة البنوك التجارية، وقد تعددت هذه الأدوات واختلفت بحسب نوعية تدخل السلطة النقدية، فمنها ما يسمى بالأدوات غير المباشرة المتمثلة في عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإجباري وكذا معدل إعادة الخصم، إضافة إلى هذا رأينا الأدوات المباشرة.

كما تعمل إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية على التركيز على محاربة التضخم، من خلال الإعلان بان هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد من معدل التضخم خلال فترة زمنية محدودة، كما يتجلى دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهم السياسة النقدية في جذب الادخار وتشجيع الاستثمارات والعمل على تطوير الأسواق النقدية والمالية ذلك من اجل لتحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

الفصل الثاني:

مدخل لميزان المدفوعات ومعالجة الخلل فيه.

تمهيد:

معروف أن العلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على العديد من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، مثل الصادرات والواردات السلعية والخدماتية وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، بالطبع ينتج عن ذلك حقوق والتزامات فيما بين الدول، ويتم تدوين هذه المعاملات في ميزان المدفوعات، تكمن أهمية تسجيل هذه المعلومات الاقتصادية الدولية في كونها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني.

ذلك أن تطور حجم وقيمة وهيكل هذه المعاملات إنما تعكس بالنتيجة المشاكل الأساسية ومعطيات الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية أو دولية وهيكل هذه المعاملات تعكس قوة الاقتصاد وقابليته التنافسية ودرجة استجابته للمتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الإنتاج والتصدير بما في ذلك العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف والمستوى العملي والتكنولوجي.

وفي ضوء ذلك يمكن أن يكون ميزان المدفوعات أداة أو وسيلة هامة تساعد السلطات المختصة على وضع مختلف السياسات التي تهدف إلى حماية وتقوية الاقتصاد الوطني، وسنقوم في دراستنا النظرية لميزان المدفوعات إلى تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث نتناول فيها:

- المبحث الأول: ميزان المدفوعات؛
- المبحث الثاني: تحليل ميزان المدفوعات؛
- المبحث الثالث: أوضاع ميزان المدفوعات؛
- المبحث الرابع: علاج الخلل في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات السياسية والاقتصادية في وضع معالم سياستها الاقتصادية المختلفة على ضوء الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات، وما زاد أهميته هو الارتفاع الكبير في حجم المبادلات الاقتصادية الخارجية الدولية كذلك أهمية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الذي يدل على قوة الاقتصاد ويمنح ثقة كبيرة للمستثمرين ورجال الأعمال، ولذا سنحاول دراسة أهم مكونات ميزان المدفوعات وإظهار أهميته.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات.

1- تعريف ميزان المدفوعات:

يمكن عرض أكثر من تعريف لميزان المدفوعات، ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

1-1- التعريف الأول: ميزان المدفوعات هو "عبارة عن سجل لمجمل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة"[1].

1-2- التعريف الثاني: "هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة أي ينشأ على هذه الدولة حقوق على العالم الخارجي أو ديون والتزامات عليها من قبل العالم الخارجي، ويقصد بالمقيمين الأفراد والهيئات الحكومية التي تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة، وذلك بصرف النظر عن جنسيتهم والمقيمين في الدولة الأجنبية الأخرى يقصد بهم كافة الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطها المعتاد في الدول الأخرى والأفراد الذين يقيمون في الخارج لفترة طويلة مثل الطلاب والعمال وهم يعتبرون مقيمين في الدولة المضيفة ولا يحملون جنسيتها"[2].

1-3- التعريف الثالث: يقدم صندوق النقد الدولي تعريفا لميزان المدفوعات على أنه: "سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي أو حقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم"[3].

---

[1] -عبد الحميد عبد المطلب، **الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 424.

[2] -Guendouz Brahime, **relation économique international**, édition el maarifa, Alegria, 1998, p5.

[3] - سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 322.

ورغم تعدد تعاريف ميزان المدفوعات لكنها تتفق جميعا في معنى واحد وهي أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن نطاق كونه عبارة عن سجل تسجيل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية جرت العادة أن تكون سنة، كما يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن ميزان المدفوعات يتضمن المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية المحققة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين داخل البلد فلا علاقة لها بميزان المدفوعات، لها حسابات تخصها؛
- إن مفهوم الإقامة يشمل كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمارسون نشاطاتهم داخل إقليم الدولة أما غير المقيمين فهم جميع من يمارس نشاطهم خارج إقليم الدولة، في حين يعتبر الأشخاص الذين يقيمون بصفة مؤقتة على ارض الدولة أو الإقليم مثل السائحين والطلاب لا يعتبرون من المقيمين؛
- يتسع مفهوم الدولة ليشمل كافة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي، يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها؛
- استعمال طريقة القيد المزدوج لكل معاملة اقتصادية دولية تدخل في ميزان المدفوعات[1].

2- أهمية ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات واحدا من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة للدولة، حيث تكمن أهميته فيما يلي :

- يسمح ميزان المدفوعات بقياس القدرة التجارية لدولة معينة؛
- تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد الوطني محمل الدراسة واقتصاديات العالم الخارجي، فإذا توفرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لإعطائنا مزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني محل الدراسة؛
- متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة من ناحية تأثير التنمية الصناعية وزيادة الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي على التركيب السلعي لصادرات الدولة، وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات وأيضا من ناحية تأثير دخول رأس المال على تنمية القدرات الإنتاجية للاقتصاد[2]؛

[1] – ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات، المعهد العربي للتخطيط، متاح على الموقع: www.arab-api.org/course40/pdf، تاريخ الاطلاع:2013/03/26.

[2] – عرفان تقني الحسيني ، **التمويل الدولي** ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999، ص 115.

- معرفة أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة وذلك من خلال مقارنة حالة ميزان المدفوعات خلال الفترات الزمنية المختلفة، كما يساعد السلطات المختصة للدولة في وضع السياسات الاقتصادية وتوجيهها بدقة اعتماداً على ميزان المدفوعات؛
- يعتبر ميزان المدفوعات كمؤشر يدل على التنبؤ المستقبلي لكل الأزمات المالية خاصة إذا تعلق الأمر بوجود عجز مزدوج.
- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف، حيث تؤثر التغيرات في المدفوعات والمقبوضات من العملات الأجنبية على العرض المحلي لعملة الدولة، ومن ثم على السياسة النقدية والمالية الواجب إتباعها[1].

3- العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات:

تتمثل فيما يلي [2]:

- **التضخم**: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا؛
- **معدل نمو الناتج المحلي**: يؤدي الزيادة في دخل دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات؛
- **الاختلاف في أسعار الفائدة**: يبدي التغير في سعر الفائدة على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين؛
- **سعر الصرف**: تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

[1] – احمد السيد كردي، ميزان المدفوعات، متاح على الموقع: http://kenanaonl.com/users/ahmedkordy، تاريخ الاطلاع:2013/03/26.

[2] – بسام الحجازي ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 64-65.

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات.

إن ميزان المدفوعات هو عبارة عن حصر دقيق لكافة العلاقات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فهذه الدولة، فهو يعتبر حصر شامل للعديد من العمليات الاقتصادية كالبيع والشراء، والتحويلات الرأسمالية، حيث يوجد تقسمين لميزان المدفوعات.

1- التقسيم الأفقي لميزان المدفوعات:

وهو التقسيم الذي يعتمد على البنود المكونة لميزان المدفوعات، حيث ينقسم حسب هذا الأخير إلى جانبين وهما الجانب الأيمن الذي يمثل الدائن credit والجانب الأيسر الذي يمثل المدين debt، حيث يحتوي الجانب الدائن على سجل لكل المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد للبلدان الأخرى، أما الجانب المدين فهو سجل لكافة المعاملات التي ينتج عنها دخول لمدفوعات أجنبية إلى هذا البلد.

2- التقسيم العمودي لميزان المدفوعات:

في هذا الخصوص يقسم ميزان المدفوعات إلى موازين وحسابات كالتالي:

2-1- ميزان العمليات الجارية:

يشمل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات مجموعة متنوعة من التدفقات المالية الناتجة عن المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل الوطني بصورة مباشرة سواءاً بالزيادة أو بالنقصان، وينقسم هذا الحساب إلى :

2-1-1- الميزان التجاري السلعي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة والذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة (أي صادرات وواردات الدولة من السلع فقط [*])، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة يعبر عن جميع السلع الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية المخولة بذلك.

2-1-2- ميزان الخدمات:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة والذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية المتخذة لشكل غير مادي، ويتم تسجيل في هذا الحساب كل من صادرات وواردات الخدمات بجميع أقسامها التالية [1]:

---

[*] حيث تقيم الصادرات السلعية وفق طريقة (FOB) وتعني قيمة السلعة قبل أن يضاف إليها نفقات النقل ، التامين ، الشحن ، أما الواردات السلعية فتقيم وفق طريقة (CIF) وتعني قيمة السلع مضاف إليها نفقات النقل والتامين ، والشحن

FOB :Free On Board

CIF :Cost Insurance Freight

[1] -كامل بكرى ، **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2001، ص 213-214.

- خدمات النقل: وتشمل جميع المدفوعات الدولية المدفوعة المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل؛
- خدمات التأمين: وتتعلق بالمدفوعات الخاصة بالتأمين على الحياة و نقل البضاعة، والحوادث، وبما في ذلك إعادة التأمين؛
- خدمات السفر: وتشمل نفقات السياحة ورحالات رجال الأعمال، مصاريف العلاج الطبي، نفقات الدراسة بالخارج وما شبه ذلك من مدفوعات؛
- دخل الاستثمار: وتشتمل على العائد على الأصول المستثمرة في الخارج سواء أكانت استثمارات مباشرة (فوائد أرباح من فروع وشركات تابعة في الخارج أو دخل ناشئ عن عقارات تجارية، ..الخ)، أو أرباح أسهم أو فوائد قروض أو سندات؛
- خدمات أخرى: وتشتمل على باقي بنود الخدمات مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج، العمولات التجارية، مدفوعات البريد والتلفون، عوائد الحقوق الأدبية... الخ.

*حيث يمثل الميزان التجاري صافي رصيد الواردات والصادرات السلع والخدمات .

2-1-3- ميزان التحويلات من جانب واحد:

وهو ذلك الميزان الذي يعبر عن رصيد صافي في التحويلات التي لا يترتب عنها نقل الحق مثل الهبات والمساعدات الخارجية من البلد المعني[1]، كما يتضمن أيضا المبالغ المدفوعة أو المحصلة من العمال المهاجرين أو اللاجئين خلال سنة، والذين يعتبرون مقيمين في بلدانهم الأصلية على اختلاف جنسياتهم.

2-2- ميزان العمليات الرأسمالية:

يسجل في هذا الحساب كافة المعاملات التي تنتج عنها تدفق القروض والاستثمارات الدولية في الأجل الطويل والقصير[2]، وينقسم إلى :

2-2-1- حساب رأس المال طويل الأجل:

ويضم حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل إلى المعاملات مستحقة السداد لأكثر من سنة ويتضمن الاستثمارات المباشرة، والقروض الحكومية والمصرفية، واستثمارات في الأوراق المالية.

2-2-2- حساب رأس المال قصير الأجل:

وتشمل حركات رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لأجل قصير أي لمدة اقل من سنة، وتتمثل هذه التحويلات في العادة في تغيرات تطرأ على إجمالي الحقوق المالية القصيرة الأجل التي يحتفظ بها المقيمون على الأجانب، وعلى إجمالي الحقوق المالية التي يحتفظ بها الأجانب على المقيمين، وتتخذ هذه الحقوق أشكالا مثل [3]:

---

[1] - عرفان تقي الحسني ، **التمويل الدولي** ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999، ص 117.

[2] - Dominick Salvateur, **économie internationale**, mcgraw - Hill, paris, 1982, p 102.

[3] - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق ذكره ، ص 117.

- ❖ العملات الأجنبية؛
- ❖ الودائع المصرفية؛
- ❖ الأوراق المالية قصيرة الأجل.

حيث تتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الكبيرة، وسهولة انتقالها بين الدول

* تجدر الملاحظة إلى

ميزان العمليات الجارية + ميزان العمليات الرأسمالية =الميزان الأساسي (la balance de basic)

2-3-حساب التسويات الرسمية:

يسجل في هذا القسم من ميزان المدفوعات صافي التغيرات من الأصول الاحتياطية الرسمية لبلد ما خلال سنة[1]، ويتشكل هذا الحساب من ما يلي :

2-3-1- حساب حركة الذهب:

يستخدم الذهب عموما في تغطية الاحتياطات الدولية من العملة الصعبة، ويتم تسجيل حركة الذهب في حساب الذهب الفرعي، ففي حالة خروج الذهب من دولة ما فإنه يسجل في الجانب الدائن شأنه شأن أي سلعة عادية وبالتالي نكون دائنين للخارج بقيمة ذلك الذهب، أما في حالة دخول الذهب للدولة بقيمة معينة فإنه يسجل في الجانب المدين ونكون مدينين بتلك القيمة من الذهب.

2-3-2- حساب الاحتياطات النقدية:

تتمثل الاحتياطات في كل من العملات الدولية القابلة للتداول وحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي(هي أصل احتياطي دولي استحدثه صندوق النقد الدولي سنة 1969، ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالدول الأعضاء حيث يوزع عليها في شكل حصص، بحسب أهميتها الاقتصادية وحجم تجارتها الخارجية)[2]، ويكون دخول أو خروج تلك العملة مقابل تصدير أو استيراد سلعة معينة، وبالتالي يقيد دخول العملة في الجانب المدين وخروجها في الجانب الدائن.

2-3-3- حساب السهو الخطأ:

قد يحدث ألا يكون القيمة المتحصل عليها للمجموع الكلي للبنود الدائنة والمدينة متساوية من الجانبين، في هذه الحالة يظهر حساب السهو الخطأ لتعديل القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات[3].

[1] - Dominick Salvateur, op.cit, p102.

[2] -حقوق السحب الخاصة، متاح على الموقع: www.imf.org/external/np/exr/facts/sdr.htm، تاريخ الاطلاع: 2013/04/12.

[3] - زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ن2004، ص 68-69.

نظرا لاعتماد ميزان المدفوعات التسجيل عن طريق القيد المزدوج، ينبغي التعادل في جمالي العناصر الدائنة والمدينة لجميع الحسابات المكونة لميزان المدفوعات، وهذا ما يتطلب وجود حساب السهو الخطأ كقيد خاص لتحقيق التعادل المحاسبي لجانبي ميزان المدفوعات[1].

*ملاحظة **الميزان الأساسي + ميزان التسويات الرسمية = الميزان الكلي**

[1] – عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي وجوانب الاقتصاد الدولي المعاصرة**، ، دار الجامعة، بيروت، 1999، ص 107.

جدول رقم (2-1):يوضح تقسيمات ميزان المدفوعات وفق الطبعة الخامسة لصندوق النقد الدولي.

البند	دائن	مدين
1- الحساب الجاري:		
أ- السلع والخدمات:		
- السلع؛		
- الخدمات؛		
- النقل؛		
- الخدمات الحكومية؛		
- خدمات أخرى.		
ب- الدخل:		
- تعويضات العاملين؛		
- دخل الاستثمار؛		
- الفائدة على الدين الخارجي؛		
ت- تحويلات جارية.		
2- الحساب الرأسمالي والمالي:		
أ- الحساب الرأسمالي:		
- تحويلات رأسمالية؛		
- اكتتاب/ التصرف في أصول غير مالية وغير منتجة؛		
ب- الحساب المالي:		
- صافي الاستثمار المباشر؛		
- صافي استثمار المحفظة؛		
- صافي استثمار أخر؛		
- قروض وائتمانات تجارية؛		
- استخدام ائتمانات الصندوق وقروض من الصندوق؛		
ت- الاحتياطات:		
- الذهب النقدي؛		
- حقوق السحب الخاصة؛		
- نقد أجنبي؛		
- مستحقات أخرى.		

المصدر: عمر مؤذن، **تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2010)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012، ص 68.

المبحث الثاني: تحليل ميزان المدفوعات.

من أجل إدراك الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات، ينبغي تحليل كل الجوانب التي يقوم عليها، بمعرفة أهم الأرصدة الموجودة في الميزان، وكذا المبادئ الواجب إتباعها في تقييد المعاملات من أجل التوصل لحساب الأرصدة دون أخطاء، بالإضافة للمؤشرات الاقتصادية المميزة للدولة والتي يمكن استشفاؤها من الميزان.

المطلب الأول: المدلول الاقتصادي لميزان المدفوعات ومبادئ وضعه.

1-المدلول الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات:

التقديم السابق لميزان المدفوعات، كان في شكل مجموعة من البنود التي تترتب عن عمليات دائنة ومدينة، متوازنة في آخر فترة الميزان، ومن أجل فهم هذه التشكيلة نقوم بتجميع هذه البنود في مجموعات كبيرة ومتجانسة، ينتج عنها أرصدة تتراوح بين العجز والفائض والتوازن، ويمكن إيجاد العلاقات المختلفة بين هذه الأرصدة والمتغيرات الاقتصادية السائدة والأرصدة الأكثر أهمية هي:

- **الرصيد التجاري:** يمثل هذا الرصيد الفرق بين الصادرات والواردات السلع، ويعبر عن مكانة الدولة من خلال حجم المبادلات مع العالم الخارجي في السلع بكل أنواعها، كما يعبر هذا الرصيد على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ممثلة في الصادرات ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان، ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات، وقد يأخذ التطور في هذا الحساب إما اتجاه سلبي (العجز) أو اتجاه موجب (الفائض)، ويمكن تقسيم هذا الميزان حسب ما يلي[1]:
  1. المنتج: منتج غذائي، طاقوي، صناعي، سلع ومنتجات أخرى؛
  2. المنطقة الجغرافية: المجموعة الأوروبية، شمال إفريقيا ....الخ.
- **رصيد التجارة غير منظورة:** يعتبر مؤشرا هاما للمبادلات التجارية الخارجية أيضا، لأنه يهتم بالخدمات المرافقة لكل العمليات التجارية، بالإضافة إلى خدمات أخرى، وهو يمثّل الفارق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي تقدمها ومدفوعاتها عن الخدمات التي تحصل عليها، ويكون في حالة عجز إذا فاقت المدفوعات المقبوضات، أو فائضا إذا تحقق العكس.
- **رصيد العمليات الجارية:** هو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، وهو يعبر عن الفرق بين القيود الدائنة والمدينة للسلع والخدمات والتحويلات، حيث يقيس التغير في صافي وضع الأصول الأجنبية لاقتصاد ما، ففي حالة تحقيق رصيد موجب هذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل باعتباره استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، إما في حالة تحقيق رصيد سالب فهذا يدل على احتياج التمويل.

[1] -Peyrard Josette, **Gestion financière internationale** ,Edition Vuibert, Paris,1999,p46.

- **رصيد المعاملات الرأسمالية:** وهو يمثل الفارق بين مجموع رؤوس الأموال(استثمارات مباشرة، استثمار في المحافظ المالية، استثمارات أخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل) الخارجة من اقتصاد البلد ومجموع رؤوس الأموال الداخلة، وتجدر الإشارة أن تعليمات الدليل الخامس لميزان المدفوعات المنشور من طرف صندوق النقد الدولي في عام 1993 ألغت تقسيم حركات رؤوس الأموال إلى طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وقد برر ذلك بالاختلاف غير الصريح الموجود في الأسواق المالية بين استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل، فمثلا لم يصبح الاستثمار في المحافظ المالية يعتبر كتوظيف طويل الأجل خاصة أن المستثمر أصبح مغطى بدرجة كبيرة من خطر الصرف[1]، ويكون الرصيد عجزا إذا فاقت التدفقات الخارجة لرؤوس الأموال التدفقات الداخلة، أما الفائض فيكون في حالة العكس.
- **رصيد التغير في الاحتياطات الدولية:** وهو يتمّثل في ما يظهر في ميزانية البنك المركزي من صاف ناتج عن حركات الذهب العملة الصعبة، واحتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي، بما فيها إعانات وحقوق السحب الخاصة.
- **الرصيد الإجمالي:** وهو مجمع رصيد العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلبا على العملات الأجنبية وعرضا للعملة المحلية، وبالتالي التدهور في قيمتها بينما العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلب على العملة المحلية وبالتالي تحسن قيمتها.

2- مبادئ وضع ميزان المدفوعات:

من خلال ما سبق رأينا أن ميزان المدفوعات هو ميزان محاسبي يستوجب تساوي فيه الجانب الدائن والجانب المدين، وبالتالي فهو يعرف بمبادئ محاسبية تقوم على أساس القيد المزدوج، الذي يعتبر من المبادئ الأساسية في كل محاسبة متطورة، فكل معاملة اقتصادية تتم مع الخارج يتم طرحها في شكلين أو وجهين، شكل اقتصادي وشكل نقدي، مثلا: عملية على السلع أو الخدمات لها شكل اقتصادي أو تجاري (صادرات أو واردات)، وشكل نقدي يتمّثل في طريقة التسديد وما يترتب عنها من انخفاض أو ارتفاع رصيد العملة الأجنبية، وقد نستنتج شكل مالي يتمّثل في ارتفاع أو انخفاض الذمم على الخارج[2]، فكل معاملة اقتصادية تتم في الجانب الدائن يتم تدعيمها بتسجيل في الجانب المدين بمبلغ مساوي له، وبالعكس إذا كانت عملية مدينة، فهي تعني زيادة في الالتزامات وانخفاض في الأرصدة تقابل في الجانب الدائن وتسجل بنفس المبلغ.

[1] - حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2005، ص20.

[2] - نفس المرجع السابق ذكره، ص22.

مثال 01: قام مصدر جزائري بتصدير ما قيمته100 و.ن إلى بلد أجنبي، ويتم التسجيل العملية كما يلي:

أي دخول قيمة والمتمثلة في قيمة الصادرات

البيان	دائن	مدين
صادرات (سلعة)	100	
أصول أجنبية قصيرة الأجل في الخارج(رأم.ق.أ)		100

حالة استيراد قيمة 200و.ن.أجنبية

البيان	دائن	مدين
واردات (سلعة)		200
رأس المال قصير الأجل	200	

حيث الاستيراد يسجل في بند السلع، وقيمتها تسجل في إحصاءات البنوك لتوضيح التغيرات في الالتزامات والأرصدة، وفي حالة تصدير أو استيراد خدمة فإن التسجيل يكون بنفس الطريقة.

مثال 02: شراء مقيم لأسهم شركة أجنبية بقيمة 150و.ن.

البيان	دائن	مدين
رأس مال طويل الأجل (استراد أوراق مالية)		150
رأس مال قصير الأجل	150	

تكون القيمة خارجة إذا كان التسديد من حساب في الداخل، وتتمّثل هذه القيمة في زيادة التزامات اتجاه الخارج، أما إذا كان التسديد من رصيد في البنوك التجارية الأجنبية، فإن العملية ينتج عنها نقص في أصول أجنبية سائلة للبلد.

لكن توجد بعض البنود في ميزان المدفوعات لا تكون فيها عملية ومقابل لها، أي إذا سجلت العملية في الجانب الدائن، لا يكون لها مقابل مدعم في الجانب المدين، لأنها تحويلات أحادية الجانب، وبالتالي لا يكون لها شكلين، وللمحافظة على مبدأ القيد المزدوج لا بد وأن توازن بتسجيل مقابل للقيمة التي حصلت عليها الدولة أو التي دفعتها، هذا المقابل هو حساب التحويلات.

مثل: حصلت الجزائر في فيضانات 2002 على هبات تمثلت في مواد غذائية بقيمة 1000و.ن.حيث تسجل العملية كما يلي:

البيان	دائن	مدين
سلع		1000
تحويلات	1000	

أو قامت الحكومة الجزائرية بتقديم إعانة مالية لدولة ما بقيمة 500 و.ن.تسجل العملية كما يلي:

البيان	دائن	مدين
تحويلات (هبات)		500
رأس المال قصير الأجل	500	

- **تاريخ تسجيل العمليات ووحدة التقييم:**

في ميزان المدفوعات يتم تسجيل العملية وقت تحققها الفعلي، وليس وقت عقد الصفقة، أي الوقت الذي تتم فيه تحويل الملكية بين المقيم وغير المقيم، وبما أن كل معاملة تسجل في الدائن والمدين، فان هذين التسجيلين يتمان في نفس الوقت، وفي الجهتين المتعاملتين معا، مثلا: إذا قام مقيم بعملية تصدير للخارج ولم يتم التسجيل في نفس الوقت، وجب تقييد الصادرات طبيعيا في الجانب الدائن، وفي المدين بدل وضع طريقة التسديد يتم وضع قرض تجاري ممنوح من طرف المصدر إلى المستورد من أجل الالتزام بمبدأ الوقت.

أما بالنسبة للوحدة التي تتم بها المعاملات، فلا بد أن تكون كلها بنفس وحدة الحساب، وعادة ما يتم وضع ميزان المدفوعات بالعملة الوطنية للبلد، لان إحصائيات ميزان المدفوعات تستعمل بشكل مشترك مع إحصائيات وطنية أخرى، وفي بعض الأحيان يتم وضعه بعملات أجنبية بشرط أن تتمتع باستقرار، ويكون اختيار هذه العملة التي يتم التحرير بها على أساس اعتبار قابلية تحويلها إلى العملة الوطنية[1].

- **فوائد استخدام القيد المزدوج:**

إن التسجيل بالقيد المزدوج في جانبيه الدائن والمدين وبنفس المبلغ وفي نفس الوقت، يمكن من توضيح حقيقة العملية الاقتصادية بشقيها الحقيقي والمالي، وبالتالي إمكانية المقارنة بين الدول، سواء من خلال الميزان التجاري أو الميزان الإجمالي أو الموازين الأخرى، بالإضافة إلى انه من خلال هذا القيد يمكن اكتشاف الأخطاء التي قد يقع فيها المحاسب بتسجيل جزء فقط من العملية وإهمال الجزء الآخر، كتسجيل دخول قيمة دون أن يرافقها خروج نفس القيمة، ويكون اكتشاف الأخطاء من خلال الفارق بين الدائن والمدين في آخر الفترة.

- **المصادر الإحصائية المستعملة لوضع ميزان المدفوعات:**

لكي يكون ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لكل المعاملات التي تتم مع الخارج، فان المسؤولين على وضعه يقومون بجمع المعلومات من مصادر مختلفة ثم تبويبها، ومن أهم هذه المصادر نجد[2]:

- المصالح الجمركية: يتم استعمال معلوماتها خاصة في ضبط الميزان التجاري، لأنها تعطي إحصائيات عن السلع التي تدخل وتخرج من والى البلد وقيمتها؛

[1] – حنان لعروق نفس المرجع السابق ذكره، ص 24.

[2] – Peyrard Josette, op.cit, p41.

- المصدر البنكي: إن ميزانية القطاع البنكي التي تدل أصولها على الأرصدة بالعملة المحلية والأجنبية اتجاه المقيمين وغير المقيمين، أما خصومها فهي تمّثل التزامات بالعملة المحلية والعملات الأجنبية أيضا، بالإضافة إلى أن القطاع البنكي هو همزة الوصل بين الدولة والخارج من أجل إتمام العقد بين الطرفين.

لكن هذه المصادر قد تختلف من حيث القيم الموجودة في إحصائياتها عن نفس العملية، كتصريح مصلحة الجمارك بدخول سلعة قيمتها(xx) في حين القطاع البنكي يصرح بدفع قيمة مقابل هذه السلعة(yy)، أو حتى كل المعاملات التي تمر على كل جهاز، فالقطاع الثاني يحصي المعاملات التي تمر على القطاع البنكي فقط، وبالتالي فهي تهمل العمليات التي تتم بدون مقابل، أي التحويلات العينية، بالإضافة إلى العمليات التي يتم الدفع فيها مباشرة يدا بيد دون اللجوء إلى البنوك؛ أي التي تتم في السوق الموازي، في حين الجهاز الجمركي يسجل كل السلع التي تمر عبر الحدود بصرف النظر عن وقت أو طريقة الدفع، كما أن الجهاز البنكي يسجل العمليات التي تم فيها الدفع حقيقة، حتى وإن لم تدخل السلعة الحدود، لأنه في أغلب الأحيان يكون فارق زمني بين الدفع والمرور عبر الجمارك، كأن يسبق الدفع الحصول على السلعة أو حالة تقديم الموردين تسهيلات.

وهذا ما يستوجب وجود بند لتصحيح هذه الفوارق، وهو بند السهو والخطأ، وقد تكون هذه الاختلافات ناتجة عن التقييم على أساسFOB وCIF، بحيث يسجل جزءا من قيمة الواردات أو الصادرات في بنود أخرى من ميزان المدفوعات، كبند النقل والتامين[1].

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات.

يفيد ميزان المدفوعات في الاستدلال عن الوضعية الاقتصادية لأي دولة كانت، وذلك من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات حيث يهدف كل مؤشر إلى النظر إلى ميزان المدفوعات من زاوية معينة، وعلى العموم نورد أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

1- نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات:

تعتبر الصادرات المصدر الرئيسي لدفع هذه الديون على المدى الطويل أو المتوسط، ولهذا فبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة وقريبة من الواحد بقدر ما يواجه الاقتصاد خطر التوقف عن السداد، ولهذا تحرص الكثير من الدول ألا تتجاوز هذه النسبة 50%، أي يجب أن تكون قيمة الصادرات مرتفعة لكي يستمر الاقتصاد في السداد.

2- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون:

تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، لذا فان ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية، لان الاحتياطي هو بمثابة هامش أمان تلجا إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف، فهو يستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية لميزان المدفوعات.

[1]- كامل بكري، مرجع سابق ذكره، ص239.

3- نسبة التغطية:

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد درجة تغطية واردات دولة ما من بقية العالم بواسطة صادراتها إليه، ويقاس هذا المؤشر بواسطة النسبة التالية:

$$\text{نسبة التغطية} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 100$$

تعكس قيمة هذه النسبة فيما إذا كان الميزان التجاري يوجد في حالة توازن أم لا، إذا زادت النسبة عن 100 فهذا يعني أن الصادرات تمول(تغطي) بالكامل الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري، والعكس صحيح.

4- معدل الانفتاح:

يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي بالنظر إلى الصادرات والواردات، ويقاس بواسطة النسبة التالية[1]:

$$\text{نسبة الانفتاح} = \frac{\frac{\text{حجم الواردات} + \text{حجم الصادرات}}{2}}{\text{حجم اجمالي الناتج الداخي}}$$

تعكس هذه النسبة مدى اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي، حيث انه كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على وجود اندماج اكبر لهذا الاقتصاد في الاقتصاد العالمي.

5- معدل خدمة الدين:

تعبر هذه النسبة عن عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد من حيث امتصاصها للعوائد من العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير، فإذا كانت هذه النسبة ضعيفة هذا يعني أن الدولة قادرة على تسديد الالتزامات الخارجية والاستيراد ودعم احتياطي الصرف، وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل خدمة الدين} = \frac{\text{القسط السنوي المدفوع} + \text{الفوائد}}{\text{اجمالي حصيلة الصادرات السنوية}}$$

وما يعاب عن هذا المؤشر هو انه يربط بين متغيرين من طبيعة مختلفة، فمبلغ خدمة الدين بالنسبة للمستقبل معلوم، في حين أن حجم الصادرات هو قيمة تقديرية لهذا نقول أن المؤشر أكثر دلالة عن الماضي منه بالنسبة للمستقبل.

6- الطاقة الاستيرادية للاقتصاد:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$C_m = \frac{(X + F) - (D + P)}{B}$$

حيث:

[1]- الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص251.

C_m:الطاقة الكلية على الاستيراد. D:خدمات الدين كمدفوعات.

X:حصيلة الصادرات. P:تحويلات نحو الخارج (أرباح، مدا خيل الاستثمار).

F:حجم الأموال الأجنبية المحصلة. B: متوسط سعر الوحدة من الواردات.

ويمكن كتابة العلاقة السابقة على النحو التالي:

$$C_m = \frac{X - D}{B} + \frac{F - P}{B}$$

حيث تعبر القيمة (X-D/B) عن الطاقة الاستيرادية الذاتية الناتجة عن الفائض من حصيلة الصادرات، بينما تعبر القيمة (F-P/B) عن الطاقة الاستيرادية المعتمدة على القروض.

7- معدل القدرة على التصدير:

ويشير هذا المعدل إلى نسبة الصادرات من السلع إلى الناتج الداخلي الخام، ويحسب عن طريق العلاقة التالية:

$$TE = \frac{X}{PIB} \times 100$$

فإذا كان هذا المعدل كبيرا فانه يعكس القدرات الكبيرة لهذه الدولة في الاعتماد على قطاع التصدير.

8- معدل التبعية:

يعبر هذا المعدل عن نسبة الواردات من السلع إلى الناتج الداخلي الخام، ويحسب وفق العلاقة التالية :

$$TD = \frac{M}{PIB} \times 100$$

فكلما كان هذا المعدل اقل كلما تراجعت تبعية هذا البلد إلى العالم الخارجي.

9- نسبة خدمات الدين إلى الناتج الوطني الخام :

وهي نسبة بين خدمات الدين الخارجي والناتج الوطني الخام مقومة بسعر السوق، تعبر عن نصيب الأجانب من الناتج الوطني الخام، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت القدرات الإنتاجية الوطنية موجهة بصفة أساسية لخدمة الدين الخارجي.

10- معدلات التبادل:

يعتبر هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات لتحليل التجارة الخارجية لبلد ما، حيث يهدف إلى قياس تطور وضعية اقتصاد بلد ما في علاقاته الاقتصادية مع الخارج، ويتم حسابه بواسطة النسبة التالية[1]:

$$\text{معدل التبادل} = \frac{\text{مؤشر تغير أسعار الصادرات}}{\text{مؤشر تغير أسعار الواردات}}$$

[1]- الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق ذكره، ص252.

يعتبر انخفاض قيمة هذه النسبة عن تدهور وضعية هذا البلد في علاقاته الاقتصادية الخارجية، فحين يعتبر ارتفاع هذه النسبة عن تحسن هذه الوضعية.

11- علاقة العجز الموازني بالعجز الخارجي:

يمكن إقامة علاقة محاسبية بين الميزانية العامة وميزان المدفوعات انطلاقا من معادلات الناتج المحلي الخام.

- الناتج المحلي الخام من وجهة نظر الإنفاق:

$$PIB = C_P + I_P + G + X - M$$

- الناتج المحلي من وجهة نظر استخدامات الدخل:

$$PIB = C_P + S_P + T + R$$

حيث:

C_P: الاستهلاك الخاص. M: الواردات من السلع والخدمات.

I_P: الاستثمار الخاص. S_P : الادخار الخاص.

G: الإنفاق العمومي. T: إيرادات الحكومة (الضرائب).

X: الصادرات من السلع والخدمات. R: صافي تحويلات.

وانطلاقا من المعادلتين يمكننا إيجاد:

$$C_P + I_P + G + X - M = C_P + S_P + T + R \Rightarrow$$
$$(S_P - I_P) + (G - T) = M - X + R$$

تبين المعادلة أعلاه أن رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات يساوي رصيد (الاستثمارات-الادخار) للقطاع الخاص والعجز الشامل للميزانية، ومنه فان العجز الشامل في الميزانية لابد أن يقابل[1]:

- إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص المحلي تزيد عن استثماراته؛
- إما بعجز في الحساب الجاري؛
- إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص أو بعجز في الحساب الجاري الخارجي.

وتطرح هذه المعادلة إمكانية إفتراض وجود على الأقل تأثير متبادل بين عجز الميزانية العمومية وعجز الحساب الجاري.

[1]- قدي عبد المجيد، مرجع سابق ذكره، ص 208-209.

المبحث الثالث: أوضاع ميزان المدفوعات.

يمكن القول أن التوازن في ميزان المدفوعات نادرا ما يحدث، حيث تبقى حالتي العجز والفائض هما الصورتان الأكثر تعبيرا عن حالة اغلب موازيين مدفوعات مختلف أقطار العالم، وهذا ما يتطلب وضع سياسات اقتصادية رشيدة تهدف إلى الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.

1- التوازن المحاسبي والاقتصادي لميزان المدفوعات:

يقودنا الحديث عن توازن ميزان المدفوعات إلى الفصل بين نوعين من التوازنات، وهما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي لهذا الأخير.

1-1- التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات:

من خلال الوثيقة المحاسبية لميزان المدفوعات يتبين أن هذا الأخير حتما سيكون متوازنا، وهو ما يتطابق مع قاعدة القيد المزدوج والتي تنص على تعادل مجموع الأصول مع مجموع الخصوم بعد إضافة بند السهو والخطأ، ويؤخذ على هذا التوازن المحاسبي أنه لا يقدم أي دلالة على طبيعة التوازنات الخارجية، فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات، وتتمثل حتمية التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات فيما يلي[1]:

- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن يكون في حالة فائض وبنفس القيمة؛
- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد أن يكون في حالة عجز وبنفس القيمة؛
- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن فإن حساب رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن يكون أيضا في حالة توازن.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج العلاقة التالية:

رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال+ رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ = الصفر.

[1] – سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق ذكره، ص 371.

جدول رقم (2-2): يوضح التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات.

دائن (+)		مدين (−)	
البيان	**المبالغ**	**البيان**	**المبالغ**
1- صادرات السلع	500	6- واردات السلع	400
2- صادرات الخدمات	100	7- واردات الخدمات	60
3- رصيد الميزان التجاري	**+140**		
4- تحويلات أحادية	50	8- مدفوعات بدون مقابل	70
5- واردات رؤوس الأموال	300	9- صادرات رؤوس الأموال	380
		10- الزيادة الصافية لاحتياطي الميزان التجاري من الذهب والعملات الأجنبية	40
المجموع	**950**	**المجموع**	**950**

المصدر: عمر مؤذن، مرجع سابق ذكره، ص 76.

1-2- التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

يمكن تعريف توازن أي ظاهرة اقتصادية على أنه: "تعادل مفهوم القوى التي تنتابها على نحو لا يكون من شأنه تغيير حالتها في هذا الاتجاه أو ذاك"[1]، يتعلق التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بمقارنة القيمة الكلية للجانب الدائن مع القيمة الكلية للجانب المدين لبعض الحسابات أو العمليات أو الموازين الفرعية المكونة لميزان المدفوعات، فإذا كانت متساوية يعني ذلك أن الميزان في حالة توازن، أما إذا حدث العكس فمعناه أن الميزان في حالة اختلال اقتصادي.

وعلى العموم هناك نوعان من العمليات التي يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات وهي كالآتي[2]:

1-2-1- العمليات المستقلة [*] (التلقائية) :

و قصد بها تلك العمليات التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات وهي ذات طبيعة اقتصادية بحتة، بحيث يرجع سبب إتمامها إلى الاختلاف في مستويات الأسعار والدخول و أسعار الفائدة بين

[1] - نفس المرجع السابق ذكره، ص372.

[2] - رايس فضيل، **التوازنات الخارجية والوضعية النقدية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، 2006،ص 24-25.

[*] العمليات المستقلة تسمى أيضا عمليات اقتصادية فوق الخط حيث تنقسم بنود ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين: معاملات اقتصادية فوق الخط ومعاملات اقتصادية تحت الخط. ويمكن القول إن المعاملات الاقتصادية فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة فائض أو في صورة عجز (تتكون من حساب العمليات الجارية + حساب رأس المال)

الدول، وبالتالي فهي عمليات اختيارية وتتم بغرض تحقيق ربح أو إشباع رغبة اقتصادية لدى المقيمين داخل الدولة ويشمل هذا النوع من المعاملات البنود الآتية:

- جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة: حيث يقوم المصدرون والمستوردون بعمليات التصدير والاستيراد بقصد الاستفادة من الفروق في الأسعار الدولية ولتحقيق رغبات المستهلكين ؛
- التحويلات من جانب واحد: تؤدي هذه التحويلات إلى التقليل من التفاوت في مستويات الدخول بين المقيمين في دولة ما وباقي الدول ؛
- حركة رؤوس الأموال الخاصة: وتتجه في الغالب نحو الدول التي تكون فيها أسعار الفائدة مرتفعة، أو لغرض الدخول في مشروعات مشتركة ؛

➢ بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتحرك بهدف المضاربة، إما هروبا من عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية، أو بهدف الاستفادة من فروق العملات.

1-2-2- العمليات الاقتصادية الموازنة (التعويضية):

وهي العمليات التي تترتب عن العمليات المستقلة وتتم في ضوء موقف معين لميزان المدفوعات (فائض أو عجز)، ويكون الغرض منها تعويض الفارق بين الجانب الدائن والجانب المدين، يوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها، وهكذا فإن تعادل قيمة جانب الدائن الخاص بهذه العمليات (المتحصلات) مع قيمة جانب المدين (المدفوعات) إنما يعني توازن ميزان المدفوعات، في حين عدم تعادل هاتين القيمتين يعني اختلال الميزان، ولإختلال الميزان صورتان:

➢ الأولى: وهي الفائض وذلك عندما تزيد قيمة جانب الدائن في العمليات التلقائية أو المستقلة عن قيمة جانب المدين؛

➢ الثانية: وهي العجز وذلك عندما تزيد قيمة جانب المدين في هذه العمليات عن قيمة جانب الدائن.

2- أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات وهي:

2-1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

وذلك لوجود علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك البلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر البلدان الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته[1]، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب إذ سيؤدي ذلك إلى توسيع

[1] – عرفان تقي الحسني، مرجع سابق ذكره، ص 125.

الصادرات مقابل تقلص الاستيراد مما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته أيضا على أن الآثار المترتبة على تحديد سعر عملة البلد على ميزان مدفوعاته تختلف عما إذا كان الميزان في حالة عجز أو فائض، إذ غالبا ما تؤدي حالة العجز في الميزان إلى بروز ضغوط تضخمية والتي تقود إلى حدوث اختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات.

2-2- التضخم المالي:

إذا كان الاقتصاد القومي يعاني ضغوطات تضخمية فانه ينشأ عجز باستمرار في ميزان المدفوعات حيث تؤدي الزيادة في الدخول النقدية إلى زيادة الطلب على الواردات، وامتصاص السلع المتاحة للتصدير، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى تحويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا إلى بديلاتها من المستوردة، حيث يصبح سعرها أرخص نسبيا، وتحول الطلب الأجنبي إلى سلع الدولة المنافسة أو البدائل المنتجة محليا في الدول المستوردة، حيث يصبح سعرها هي الأخرى أرخص نسبيا والنتيجة هي عجز باستمرار في الحساب الجاري وتبعا لذلك في ميزان المدفوعات فان تفشي التضخم في الاقتصاد القومي كفيل بأن يولد عجزا مستمرا فيه لأنه يشجع الاستيراد ويعيق التصدير، وينشأ الأثر المبدئي من الزيادة في الدخول النقدية (أثر الدخل) ومن الارتفاع في الأسعار بالنسبة لتلك التي تكون في الدولة المنافسة أو المستوردة (أثر الثمن)[1].

2-3- أسباب هيكلية:

هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إضافة إلى هيكل الناتج المحلي وينطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار النامية الذي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين (مثل الزراعة، الصناعة والنفط) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل من أبرزها درجة الإحلال الصناعي لصادرات الأقطار النامية وهو الاتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر والتي تأثر على هيكل تجارة الأقطار النامية مما يؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها.

2-4- أسباب دورية:

هي تلك الأسباب التي تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الدول المتقدمة عادة، ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لهذه الدول وتدعى بالدورات التجارية مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دوريا، فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الأقطار المختلفة، وإنما تتفاوت في أوقات بدايتها وكذلك من حيث حدتها[2].

[1] – أحمد عادل حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق ذكره، ص 122.

[2] – فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص263.

2-5- الظروف الطارئة:

قد تحصل أسباب عرضية إضافة إلى الأسباب المشار إليها بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات كحالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات، الزلازل، الجفاف، أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب، فمثل هذه الحالات ستؤثر حتما على صادرات البلد المعني وما يترتب عليه من انخفاض في حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا وقد يصاحب ذلك تحولات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات[1].

المطلب الثاني: أنواع الخلل في ميزان المدفوعات ومعايير تقيم حجم الاختلال فيه.

1- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

يحمل ميزان المدفوعات أنواعا عديدة من الاختلالات والتي لا تقتصر على العجز فقط، على اعتبار أن الفائض يشكل اختلالا يجب معالجته، وتنقسم هذه الاختلالات إلى:

1-1- الاختلال الموسمي:

يحدث هذا النوع من الاختلال عادة في الدول التي تكون اغلب صادراتها منتجات زراعية موسمية، كما يرتبط هذا الاختلال بالمدة المأخوذة يعين الاعتبار عند إعداد ميزان المدفوعات، وكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما زاد احتمال ظهور هذا الخلل، والعكس صحيح حيث يتلاشى هذا الاختلال دون اللجوء إلى سياسة اقتصادية معينة لمواجهته، حيث تختفي هذه الاختلالات الموسمية خلال السنة.

1-2- الاختلال الطبيعي (العارض):

وهو ذلك الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوة الاقتصادية الحقيقية للدولة، أي يحدث نتيجة سبب مؤقت ويزول مع زواله ومثال على ذلك العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات في الدول الزراعية نتيجة إصابة المحصول الرئيسي للتصدير بمرض زراعي يؤدي إلى هلاك المحصول، أو ما تعانيه الدول المتقدمة من عجز نتيجة الإضرابات العمالية التي تشل النشطات أو الصناعات التصديرية، مما يشجع على استيراد السلع البديلة للإنتاج المحلي[2]، ويختفي هذا الاختلال بمجرد اختفاء العارض المسبب له.

[1] - زينب عوض الله حسين، مرجع سابق ذكره، ص 72.

[2] -صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة، مصر، 2000، ص10.

1-3- الاختلال الدوري :

يجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائض وتارة يحقق عجزا، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورات الاقتصادية.

1-4- الاختلال المتصل بالأسعار:

وقد يرجع الاختلال في ميزان المدفوعات في إحدى الدول إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية، وتتوقف هذه العلاقة على قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي بالنسبة إلى العملات الأخرى، وعلى مستوى الأسعار في الدول الأخرى[1].

1-5- الاختلال الاتجاهي:

هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو.

1-6- الاختلال الهيكلي:

هو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر في هيكل الاقتصاد الوطني وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة.

1-7- الاختلال النقدي :

وينتج عن تدخل الدولة في سعر الصرف والحفاظ على مستواه رغم تغيير القدرة الشرائية للعملة الوطنية[2].

2- تقيم حجم الاختلال في ميزان المدفوعات:

يمكن القول أن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات ما هو إلا توازن في صورة معينة بمجموع معاملات اقتصادية معينة أطلق عليها اصطلاحا المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط، ومن هنا يمكن اعتبار الفائض في ميزان المدفوعات توازن موجبا بمعنى زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن للمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط، وفي الحقيقة فانه لا يوجد معيار واحد موضع اتفاق ويمكن الاعتماد عليه في تحديد المعاملات الاقتصادية

[1] - حنان لعروق، مرجع سابق ذكره، ص 49.

[2] - زينب عوض الله حسين، مرجع سابق ذكره، ص 100.

الواقعة فوق الخط ولتلك الواقعة أسفله، حيث يمكن حصر أهم المعايير المستخدمة في قياس العجز والفائض في ميزان المدفوعات في [1]:

2-1- الميزان الصافي للسيولة :

يعتبر الميزان الصافي للسيولة أقدم المعايير المستخدمة في قياس مقدار الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات وطبقا لهذا المعيار فان المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تشتمل على كل من:

1-الصادرات المنظورة وغير المنظورة والواردات المنظورة وغير المنظورة؛

2- التحويلات من جانب واحد؛

3- كافة حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

أما المعاملات الاقتصادية تحت الخط وتشمل الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي، وطبقا لهذا المعيار فان ميزان المدفوعات يكون به فائض أي توازن ايجابيا حينما تزداد الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي غير أن هذا لا يحدث إلا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة في كل من الميزان التجاري وميزان التحويلات من جانب واحد، ميزان رأس المال بمعناه الضيق أكثر من المعاملات الاقتصادية المدينة التي تلزم البلد بمدفوعات إلى العالم الخارجي، الواردة في كل من الميزان الجاري ميزان التحويلات من جانب واحد، وميزان رأس المال بمعناه الضيق، والنتيجة هي انه يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الاقتصادية المدينة مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة.

جدول رقم (2-3): تقدير الفائض في ميزان المدفوعات باستخدام الميزان الصافي السيولة.

1-رصيد الميزان التجاري	+140
2-رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد	-20
3-رصيد ميزان رأس المال بمعناه الضيق	-80
4-رصيد ميزان المدفوعات	+40
5-رصيد الميزان الصافي السيولة (التغير في الاحتياطي المركزي من الذهب والصرف الأجنبي)	-40

المصدر: سامي عفيفي حاتم ،**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** ،الدار المصرية اللبنانية ،مصر ،1993،ص 376.

[1] - سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق ذكره، ص 373-380.

2-2- الميزان الشامل للسيولة:

يعترف هذا المعيار بالدور الهام الذي يمكن للاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية من الذهب والصرف الأجنبي باعتبارها إضافة هام إلى احتياطات البنك المركزي من ذهب والصرف الأجنبي، ويطلق على هاذين النوعين من الاحتياطيات اسم الاحتياطات النقدية الكلية للدولة أو السيولة الشاملة وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادي الواقعة فوق الخط هي:

- الصادرات والواردات(المنظورة وغير المنظورة)؛
- التحويلات من جانب واحد؛
- حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط والتي يمكن منها ميزان الشامل فهي:

- الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي؛
- الاحتياطات من الذهب والصرف الأجنبي المتوفرة لدى البنوك التجارية.

بصفة عامة فإن هذا المعيار يكسب أهميته الخاصة طالما كانت احتياطات الذهب والصرف الأجنبي خاضعة لرقابة البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية، فإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن هناك مشاكل نقدية كبيرة يمكن أن تنشأ عند محاولة دمج الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية واحتياطيات البنك المركزي من الذهب والصرف الأجنبي في رقم واحد.

جدول رقم (2-4): يوضح تقدير الفائض في ميزان المدفوعات باستخدام الميزان الشامل للسيولة.

1-رصيد الميزان التجاري	+140
2-رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد	-20
3-رصيد ميزان رأس المال طويل الأجل	-40
4- رصيد ميزان رأس المال قصير الأجل	-20
5-رصيد ميزان المدفوعات	+60
6-التغيرات في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية	-20
7-التغيرات في احتياطات البنك المركزي	-40
8-رصيد الميزان الشامل للسيولة	-60

المصدر: سامي عفيفي، نفس المرجع السابق ذكره ،ص 378.

2-3- الميزان الأساسي:

يعتمد هذا الأسلوب على التفرقة بين نوعين من المعاملات الاقتصادية، المعاملات الاقتصادية التي لها صفة الدورية والمعاملات الاقتصادية التي ليس لها صفة التكرار والدورية وتعرف باسم بنود الموازنة، وطبقا لهذا المعيار فإن الميزان الأساسي يتكون من كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي لها صفة الدورية التكرار والواقعة فوق الخط، هذه المعاملات تتمثل في:

- الصادرات والواردات (المنظورة وغير المنظورة)؛
- التحويلات من جانب واحد؛
- حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل.

رصيد الميزان الأساسي= رصيد الميزان التجاري+ رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد+ رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل.

أما بنود الموازنة فتتمثل في تلك المعاملات الاقتصادية التي ليس لها صفة الدورية والتكرار والتي يمكن تلخيصها على الوجه التالي:

- حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل؛
- حركة الذهب النقدي؛
- التغيرات في احتياطات الصرف الأجنبي؛

رصيد بنود الموازنة = رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل+ رصيد ميزان الذهب النقدي+ رصيد ميزان احتياطات الصرف الأجنبي

المبحث الرابع: علاج الخلل في ميزان المدفوعات.

إن وجود الخلل في ميزان المدفوعات لبلد ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك البلد من المعاملات الاقتصادية الدولية، لذلك عادة ما تتدخل السلطات العامة من اجل إحداث التوازن في هذا الميزان، وقد يتطلب هذا الأمر عدة سنوات لتحقيق ذلك، وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة .

المطلب الأول: تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق.

ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي وبالتالي فهي لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر، لقد قدم لنا الفكر الاقتصادي تصورين مختلفين:

1- النظرية التقليدية (التوازن عن طريق الأثمان):

درس الاقتصاديين الكلاسيك موضوع تسوية ميزان المدفوعات سواءاً عن طريق تغير الأسعار الداخلية أو عن طريق تعديل سعر الصرف وتتلخص في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لحركة الأثمان في الداخل والخارج وأثر هذه الحركات على حجم التصدير والاستيراد، ترجع هذه النظرية التغيرات في الأسعار الداخلية إلى نظام الصرف السائد.

1-1- إعادة التوازن عن طريق تغير الأسعار الداخلية:

وتنسب هذه الفكرة إلى الاقتصادي "دافيد هيوم"(1711-1886)،وسبقه في التعبير عن هذه الفكرة الاقتصادي"ريشار كانتيون"(1680-1734) حيث كان آنذاك يعتمد على قاعدة الذهب كنظام صرف، حيث استخدم الكلاسيك أسلوب التحليل الجزئي لسهولة العرض وذلك بافتراض بقاء الأشياء على حالها وبصفة خاصة تغيرات الدخل[1]، عند بحث اثر تغير الأسعار على توازن ميزان المدفوعات.

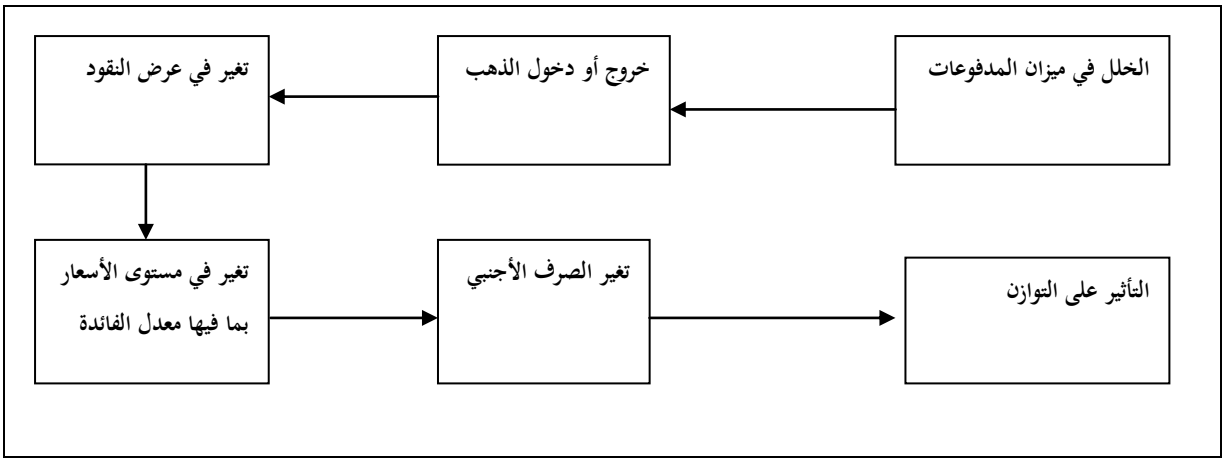
واستنادا على ما تقدم فانه يترتب على وجود الفائض في ميزان المدفوعات لدولة ما دخول الذهب إليها، وهو ما يترتب عليه الزيادة في كمية النقود المتداولة نتيجة زيادة كمية الذهب مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية عن المستوى العالمي، ومعنى ذلك أن أسعار السلع المحلية تصبح مرتفعة الثمن مقارنة بالنسبة إلى أسعار السلع الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات وقلة الصادرات مما يؤدي إلى إحداث العجز في ميزان المدفوعات ويعوض الفائض الذي كان موجودا في البداية، مما يعني عودة التوازن لميزان المدفوعات.

[1] – تجاني محمد العيد، **الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على ميزان مدفوعات الدول النامية (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص 86.

أما إذا افترضنا أن ميزان المدفوعات يعاني من عجز والذي يعني المطلوب من النقد الأجنبي اكبر من المعروض منه، وعند الوصول إلى نقطة خروج الذهب فان الدولة ستقوم بتصديره إلى الخارج مما يؤدي إلى انخفاض المخزون منه، وحسب النظرية الكمية للنقود فان أسعار السلع الداخلية تتوجه إلى الانخفاض مقارنة مع أسعار السلع الأجنبية، وهذا أمر يعد منشطا للصادرات وكابحا للواردات، ومن ثم العودة نحو التوازن.

ويمكن إيضاح هذه الآلية عن طريق الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): يوضح تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق آلية الأسعار.



المصدر: محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2006، ص106.

1-2- التوازن في ظل الصرف:

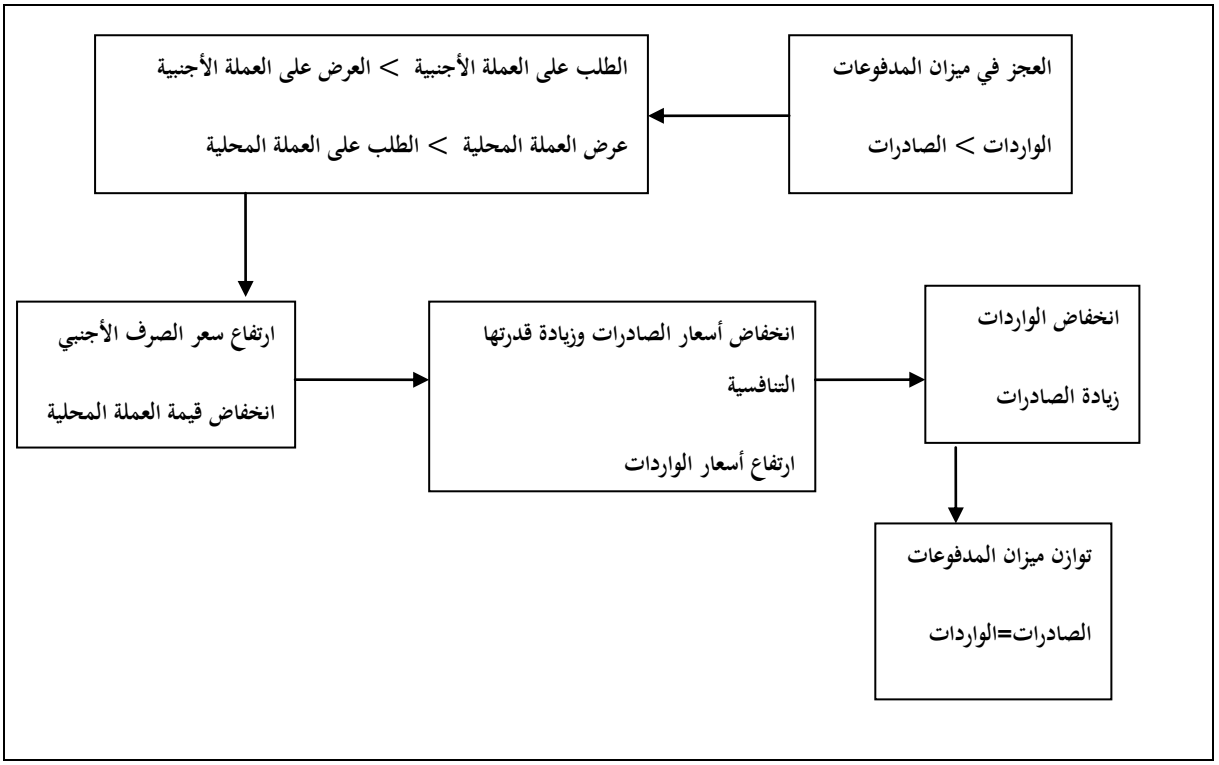
بحلول أزمة الثلاثينات وانهيار قاعدة الذهب أصبح سعر الصرف محور المناقشات حول فعاليته في توازن ميزان المدفوعات إذا أصبحت عودة التوازن تعتمد على تغير أسعار الصرف ذاتها.

فاختلال ميزان المدفوعات الناتج عن تغير ظروف الطلب بزيادة استهلاك الدولة ذات العجز للواردات من دولة ذات الفائض يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة دولة ذات العجز، عندئذ ينعكس تخفيض قيمة عملة الدولة ذات العجز على أسعار السلع لديها بالانخفاض عند تقدير قيمتها بوحدات بالنسبة من عملة الدولة ذات الفائض، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على منتجات الدولة ذات العجز، عكس ذلك يحدث بالنسبة لأسعار سلع الدول ذات الفائض حيث ترتفع تلك الأسعار مقدرة بعملة دول ذات العجز فينخفض الطلب عليها وينتج عن ذلك زيادة في صادرات دول العجز وانخفاض في وارداتها من الدول ذات الفائض، الأمر الذي يعيد التوازن لميزان المدفوعات[1].

ويمكن إيضاح هذه الآلية عن طريق الشكل التالي:

[1] – زينب عوض الله حسين، مرجع سابق ذكره، ص 110.

الشكل رقم (2-2): يوضح تصحيح العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.



المصدر: محمد السيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص320.

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات رغم أهمية التحليلات المقدمة من طرف التقليديين ومن أهم هذه الانتقادات نجد[1]:

- تفترض هذه النظرية من خلال التوازن عن طريق حركات الأثمان مرونة عالية للأسعار الداخلية في حين الأمر على خلاف ذلك في الحياة العملية؛
- إهمالها لحركات الذهب والعملات الأجنبية ورؤوس الأموال التي ترجع لأسباب أخرى بخلاف تغيرات ميزان المدفوعات؛
- لا توضح هذه النظرية إمكانية تغير الدخل، فالتغيرات في الأسعار لا تؤثر منفردة على ميزان المدفوعات إلا في حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الدولة.

2- النظرية الكينزية (التوازن عن طريق الدخل):

تعتمد النظرية على مبدأ التأثير في العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات على الدخل والإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي، حيث قامت افتراضات هذه النظرية على افتراض ثبات أسعار الصرف وسعر الفائدة، وكذلك عمل الاقتصاد في مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل، وإن العرض من الموارد المتاحة مرن

[1] - كمال العرقيب، **تأثير تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2006، ص 76-77.

بالنسبة للأسعار الجارية، ونتيجة لهذه الافتراضات فان التغير في الدخل التي تأخذ في الحسبان تكون هي المتغيرات في الدخل الحقيقي.

ويتلخص جوهر هذه النظرية في أن الاختلال في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد، وبالتالي على مستوى الدخل المحقق، وتعتمد في ذلك على الميل الحدي للاستيراد وعلى مضاعف التجارة الخارجية، الموضح في العلاقة التالية [1]:

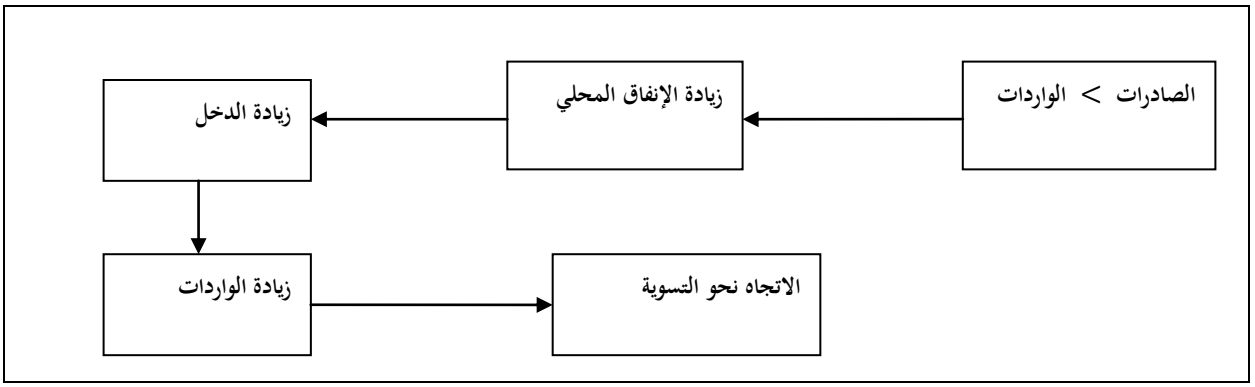
$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{1}{MPS + MPM} = K$$

حيث: K: مضاعف التجارة الخارجية، ΔY : التغير في الدخل، ΔX : التغير في الصادرات، MPS: الميل الحدي للادخار ويحسب كما يلي :$\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ ، MPM:الميل الحدي للاستيراد ويحسب كما يلي : $\frac{\Delta M}{\Delta Y}$

ويرمز مضاعف التجارة الخارجية إلى أن تغير الصادرات بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الدخل بمقدار (K)،أي بمقلوب الميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للادخار .

ففي حالة عجز ميزان المدفوعات تضيق فرص الاستثمار المحلي، وبالتالي الانخفاض في مستويات الدخول بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا بمضاعف التجارة الخارجية، فتؤدي هذه الأوضاع في النهاية إلى انخفاض الواردات وزيادة الصادرات، وبالتالي زوال العجز لميزان المدفوعات، أما في حالة الفائض لما تكون الصادرات اكبر من الواردات فان الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد مما يؤدي إلى زيادة الواردات بفضل اثر الميل الحدي للاستيراد، ومنه يعود التوازن، وبافتراض أن ميزان المدفوعات في حالة فائض يكون التصحيح كما يلي:

الشكل رقم (2-3): يوضح تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق آلية المداخيل.



المصدر: محمد العربي ساكر، مرجع سابق ذكره، ص108.

[1] -سلفادور دومينيك، **الاقتصاد الدولي**، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص 136-167.

مثال توضيحي: بافتراض انه يوجد اقتصاد يعمل في مستوى اقل من التشغيل الكامل، وان الصادرات تساوي الواردات (X=M)، وأنMPS=0بينما MPM=0,1، وأن الصادرات زادة بقيمة 100$، فان :

$$K = \frac{1}{MPM+MPS} = \frac{1}{0,1+0} = 10$$

$$\Delta Y = (\Delta X)(K) = \$100 \times 10 = \$1000$$

$$\Delta M = (\Delta Y)(MPM) = \$1000 \times 0,1 = \$100$$

حيث أن الزيادة المترتبة في الواردات والتي تبلغ 100$ تساوي الزيادة الأصلية للصادرات التي تساوي 100$ فإن (X=M) مرة ثانية، ومن ثم فان التعديل تام.

المطلب الثاني: التوازن عن طرق التدفقات المالية وتدخل السلطات العامة.

1- التوازن عن طريق التدفقات المالية:

تساهم التدفقات المالية في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بشكل لا يقل أهميه عن الشكل الذي تساهم به كل من حركات الأسعار والتغيرات في الدخل، حيث أن جزء من تدفقات رأس المال تستعمل كإجراء لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، أما الجزء الأخر من هذه التدفقات تكون تلقائية لا علاقة لها بحالة ميزان المدفوعات، وهو ما ينطبق على حالة العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة، التي تعكس تدفقاتها الدولية فائض في مدخراتها مقابل استثماراتها المحلية، وعموما يمكن تصنيف الأسباب المؤدية إلى التدفقات الدولية لرأس المال إلى الأسباب التالية [1]:

- الزيادة المطلقة في دالة الطلب على النقود المحلية؛
- الزيادة في إنتاجية رأس المال المحلي؛
- عوامل خارجية وتتمثل في: الاختلاف بين أسعار الفائدة الدولية، وبيانات ميزان المدفوعات؛
- تفادي المخاطر السياسية والمخاطر الاقتصادية.

تختلف التدفقات المالية من حيث مصادرها وأنواعها، فهي بذلك تؤدي ادوار متباينة من نوع لأخر، حيث يمكن التميز بين أربع أصناف رئيسية لحركة رؤوس الأموال الدولية وهي:

- رأس المال النقدي ورأس المال العيني؛
- رأس المال الإنتاجي ورأس المال التسليفي [*] ؛

[1]- عرفان تقي الحسني، مرجع سابق ذكره، ص271-272.

[*]-يقصد برأس المال الإنتاجي تلك التدفقات الرأسمالية التي تبحث عن فرص الاستثمار(كاستثمارات مباشرة أو غير مباشرة) أما رأس المال التسليفي فهو يمثل القروض الخارجية التي يحصل عليها البلد من المصادر الخارجية، والذي يستخدم عادة لتمويل الاستيرادات الإنتاجية والاستهلاكية.

- رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل؛
- رأس المال الحكومي ورأس المال الخاص.

1-1- آثار التدفقات المالية على ميزان المدفوعات:

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائض، هذا ما يؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في أسعار الفائدة وهذا ما يساعد على خروج رؤوس الأموال من البلد، ومن ثم إعادة التوازن إلى الميزان، والعكس في حالة العجز حيث تنخفض السيولة مما ينجر عنه انخفاض في عرض رؤوس الأموال وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة، مما يتسبب في دخول رؤوس أموال اتجاه هذا البلد الذي يوجد به العجز، ومنه إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

رغم أن آلية التسوية تبدوا منطقية إلا أن إتباع أي بلد لنظام الصرف الثابت يعيق آلية التسوية التلقائية عن طريق سعر الصرف، مما قد يؤدي إلى استمرار الاختلال، وهذا ما يتطلب اللجوء لحلول أخرى لإعادة التوازن[1].

2- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

حسب النظريات السابقة للتوازن في ميزان المدفوعات يتم التوازن فيه بصفة تلقائية وبدون تدخل الدولة لإعادة تسويته، وذلك اعتمادا على آلية السوق المستندة إلى حرية التجارة تصديرا واستيرادا، وعدم وضع قيود تحدد أو تقيد هذه الحرية، لكن يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العمة في الدولة قوى السوق وشانها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستوى الأسعار والدخل الوطني، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار واستقرار الدخل الوطني عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى التوازن في ميزان المدفوعات[2].

وفي هذه الحالة غالبا ما تتدخل السلطات العامة بصورة مباشرة بهدف معالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات، تجنبا لاستمراره من ناحية، وللحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من ناحية أخرى، ويتم ذلك باستخدام جملة من الإجراءات يمكن تحديدها في[3]:

- إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وتتمثل في:

[1] - كمال العرقيب، مرجع سابق ذكره، ص 82.

[2] - نفس المرجع السابق ذكره، ص 83.

[3] -عرفات تقي الحسيني، مرجع سابق ذكره، ص 141-142.

- ❖ يمكن للدولة من خلال سياسات غير مباشرة دعم المنتجات الوطنية كتقديم إعانات للمصدرين، أو تخفيض قيمة العملة الوطنية الذي يجعل المنتجات الوطنية أكثر تنافسية نظرا لانخفاض سعرها مقارنة بالمنتجات الأجنبية مما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات؛
- ❖ بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة العجز؛
- ❖ بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

➢ إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني وتتمثل في:

- ❖ اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المتاحة (مثل صندوق النقد الدولي، البنوك المركزية الأجنبية ...الخ)؛
- ❖ بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج؛
- ❖ بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لموطني تلك الدولة من اجل الحصول على النقد الأجنبي.

والجدير بالذكر أن تدخل الدولة لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات، ولو انه يقصد به أن يكون مؤقت فحسب إلا انه قد يكون تدخلا دائما، وذلك لأنه يمنع القوى التلقائية من مباشرة عملها في علاج الخلل فضلا عن انه قد يخفي مصادره الأصلية ويسمح بإهمال أسبابه الحقيقية، فالواقع أن تدخل الدولة بإجرأتها المختلفة لا يمكنها أن تكون بديلا عن سياسة اقتصادية سليمة تهدف إلى إزالة الأسباب الحقيقية للعجز في ميزان المدفوعات، وعلى الأخص الاتجاه التضخمي للاقتصاد الوطني وارتفاع الأسعار في الداخل مقارنة مع الدول الأخرى.

حيث يمكن الإشارة انه لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات لابد من معالجة أسبابه، وهذه الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناه الحقيقي، ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية الدولية المختلفة، إذ انه يوجد في المحيط الاقتصادي الدولي ارتباط بين عجز ميزان بعض الدول وبين الفائض للبعض الأخر، ولما تتلاق وتترابط الأهداف والأساليب فقد تصبح إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات أمر ممكن .

خلاصة الفصل:

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما، بأنه عبارة عن تلخيص أو سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة، والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية (عادة سنة)، ويوضح هذا الميزان في دولة، مالها من حقوق وما عليها من التزامات اتجاه العالم الخارج، كما يسمح بإعطاء نظرة عن اقتصاد البلد و علاقته بالاقتصادية الدولية، ويحدث الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات (العجز أو الفائض) نتيجة الاختلال بين المعاملات التلقائية الدائنة والمعاملات التلقائية المدينة وتختلف أسباب هذا الاختلال.

إن هذه الوثيقة تسمح بإعلام سلطات البلد بحالة علاقتها الاقتصادية الدولية، وتمكنها من اتخاذ القرارات الصائبة في ميادين السياسة النقدية، المالية التجارية وكذا سياسة الصرف، فالبيانات التي يحتويها ميزان المدفوعات تظهر القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية، بالإضافة إلى تأثير على السياسة الاقتصادية من خلال الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول أو المناطق النقدية المتعامل معها، إلى جانب إمكانية التعرف على قدرة الجهاز الإنتاجي في الوفاء باحتياجات الدولة من السلع والخدمات كما أنه يعكس كل تغير في الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات.

إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن، حيث استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل الوطني لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأسعار وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظريات شاملة، لكن هذه التسوية تتم بفرض عدم وجود عوائق تعيق آلية السوق في إعادة التوازن، لذا تلجأ الدولة بالتدخل لإعادة التوازن بتطبيق مختلف السياسات المتاحة لها.

الفصل الثالث:

السياسة النقدية كمدخل لتحقيق التوازن الخارجي.

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أداة مهمة لتحقيق مختلف الأهداف باستخدام أدواتها ووسائلها المختلفة، بحيث أن تحقيق التوازن الاقتصادي هو الهدف المحرك لكل الأهداف لذا ينبغي التركيز على هذا الجانب والذي ينقسم بدوره إلى قسمين، إذ نجد التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، فالأول مرتبط بمدى قدرة السياسة النقدية التحكم في التضخم ومن ثم تحقيق كفاءة الجهاز البنكي والمالي بصفة عامة، أما الثاني فهو مرتبط بوضعية ميزان المدفوعات ومدى قدرة هذه السياسة المحافظة على توازنه لمواجهة الصدمات الخارجية، كما نجد أن المنهج النقدي هو المنهج الذي قدم الصياغة الأولى للاتجاه النقدي بتركيزه على قضايا ميزان المدفوعات وتطبيقاته العملية، فهو يهتم بالتفسير الإجمالي لميزان المدفوعات، معتبراً أن سبب الاختلال في ميزان المدفوعات هو إضطراب مرتبط بعدم التوازن بين المعروض النقدي والطلب عليه، ومنه فان المشكلة المتعلقة بميزان المدفوعات هي ظاهرة نقدية، يتطلب تصحيحها عن طريق التسويات النقدية (السياسة النقدية).

كما تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية، والتي تعتمد على سعر الصرف وسعر الفائدة كهدفين وسيطين لها، تستخدمهما من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات كونهما يعتبران مؤشران ذو فعالية على ميزان المدفوعات.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث نتناول فيها:

- المبحث الأول: السياسة النقدية وسعر الصرف؛
- المبحث الثاني: مناهج إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق سعر الصرف؛
- المبحث الثالث: السياسة النقدية و التوازن الخارجي عن طريق أسعار الفائدة؛
- المبحث الرابع: دور المعروض النقدي في إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

المبحث الأول: السياسة النقدية وسعر الصرف.

كل عملية تجارية أو مالية تتم بين رعايا الدولة وبين العالم الخارجي تؤثر في الميزان الحسابي، إذا تبين أن أحد جانبي الميزان مصادر الطلب على العملات الأجنبية وبين الجانب الآخر مصادر العرض من العملات الأجنبية وسعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن في الميزان الحسابي أي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية .

المطلب الأول: سعر الصرف وفعالية السياسة النقدية في ظل أنظمته.

سنقوم بدراسة سعر الصرف من خلال تعريفه والتطرق إلى أهم العوامل المؤثرة فيه، كما سنحاول إظهار الصيغ المختلفة لأنظمة الصرف، وكذا فعالية السياسة النقدية في ظل أنظمة الصرف السائدة.

1- ماهية سعر الصرف:

1-1- تعريف سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع و الاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات[1]، أي سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من عملة ما، مقوما بوحدات من عملة أجنبية أخرى، ويوجد طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر [*].

1-2- العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

لا شك أن هناك عوامل تؤثر على أسعار صرف العملات في مختلف البلدان خاصة تلك التي تتعرض إلى ضغوط اقتصادية ومالية وسياسية، وتتمثل أهمها في:

- **تغير الأسعار:** إن انخفاض الأسعار في بلد ما تؤدي إلى زيادة صادرات هذا البلد ومن ثم تؤدي إلى زيادة الطلب على عملته وهذا يؤدى بدوره إلى رفع سعر صرفها في السوق والعكس صحيح؛

[1] – عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق ذكره، ص 147.

[*] – التسعير المباشر: وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة. وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة في بريطانيا العظمى في المركز المالي في لندن بقياس الجنيه الإسترليني كما يلي: 01جنيه إسترليني = 1.4285 اورو، أما التسعير غير مباشر: فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة بما فيها الجزائر مثلا: 01 دولار أمريكي = 74.4 دج

- **تغير الصادرات والواردات:** إذا كانت صادرات دولة ما اكبر من وارداتها فان ذلك يعني أن هناك طلب أجنبي كبير على عملتها مقارنة بطلب هذه الدولة على عملات الدول الأخرى، وهو ما يؤدي إلى تأثير على سعر صرف عملتها اجابا والعكس صحيح؛
- **التغيرات الهيكلية:** خاصة تلك المتعلقة بالهيكل الإنتاجي في دولة ما والتي تؤدي إلى تغير سعر صرف العملة الوطنية، لان تطوير القدرة الإنتاجية والتحكم في نفقات الإنتاج يؤدي إلى انخفاض في الأسعار مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي عليها، ومنه تزداد الصادرات لهذه الدولة، ومن ثم يزداد الطلب على عملتها؛
- **المضاربة:** تؤدي المضاربة في الأسواق الدولية للعملات إلى التأثير على سعر صرف العملات وخاصة في المدى القصير، فإذا توقع المضاربون أن قيمة عملة بلد ما سترتفع في المستقبل فإنهم سيسعون لاقتناء هذه العملة، ومن ثم يزداد الطلب عليها ويرتفع سعر صرفها والعكس صحيح؛
- **أسعار الفائدة:** يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة الطلب على العملة ومن ثم ترتفع قيمتها والعكس صحيح.

1-3- أنظمة الصرف:

تتفاوت النظم المختلفة لأسعار الصرف بين التثبيت المطلق لسعر العملة تجاه العملات الأخرى وبين التعويم المطلق لسعر العملة وفقا لظروف السوق وقوى العرض والطلب على هذه العملة مقابل العملات الأخرى، وتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية.

1-3-1- نظام الصرف الثابت: وهنانميز بين شكلين[1]:

- **نظام الربط إلى عملة واحدة:** لكل دولة الحق في اختيار العملة الأجنبية التي تربط عملتها المحلية وغالبا ما يتم هذا الاختيار على أساس العلاقة الاقتصادية التي تقيمها الدولة بواسطة هذه العملة، ومن ثم تصبح العملة الأجنبية أساس رئيسي أو محدد رئيسية لقيمة العملة المحلية المرتبطة بها.

[1]- قدي عبد المجيد، مرجع سابق ذكره ، ص 116.

- **نظام الربط إلى سلة من العملات:** وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أومن عملات صندوق النقد الدولي أو ما يسمى بحقوق السحب الخاصة [*] وهي مكونة من عدة عملات رئيسية (الدولار، الاورو، الجنيه الإسترليني، الين، .....الخ).

1-3-2- نظام الصرف المرن: انهيار نظام الصرف الثابت بعد قرار الرئيس الأمريكي نيكسون رسميا في 1971 عن التخلي عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وانهيار بريتون وودز أدى إلى ظهور نظام الصرف المرن الذي ينقسم بدوره إلى نظامين:

- **نظام سعر الصرف المرن المدار (التعويم المدار):** يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدرا كبيرا من المرونة لأسعار الصرف وفي نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا وشراءاً للعملات الأجنبية من أجل تفادي التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، وكمثال على هذا النظام نأخذ النظام النقدي الأوروبي الذي يعطي مرونة تامة بتغير سعر الصرف لكن ضمن حدين معينين حد أعلى وحد أدنى وبالتالي لا تتدخل الحكومة أو السلطات المختصة إلا إذا تجاوز سعر الصرف الحد الأعلى أو انخفض عن الحد الأدنى وعملت به الدول الأوروبية (11دولة) منذ 1979 حتى انتقالها إلى العملة الأوروبية الموحدة اليورو عام 2001 [1].
- **التعويم الحر:** يتم في هذه الحالة تحديد سعر الصرف عملة البلد في سوق صرف حر باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير سعر الصرف في سوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب بصفة حرة دون تدخل السلطات، وتتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا أو عند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق، أي تعزيز قوى السوق على تحديد سعر الصرف [2].

2- فعالية السياسة النقدية في ظل أنظمة الصرف:

سيتم دراسة فعالية السياسة النقدية في ظل أنظمة الصرف من خلال التطرق إلى أشكال تدخل السياسة النقدية في سوق الصرف الأجنبي ثم آلية عمل نظام كل صرف وفعالية السياسة النقدية حسب كل نظام صرف.

---

[*] – وتحدد قيمة وحدة السحب الخاصة بنسبة مئوية تساوي أو تعادل النسبة المئوية لحصة كل دولة من احتياطيات صندوق النقد الدولي، وهناك من الدول التي تربط عملتها المحلية لوحدات السحب الخاصة نتيجة تشعب معاملاتها الاقتصادية.

[1] - الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 271-272.

[2] - نفس المرجع السابق ذكره، ص 271-272.

2-1- فعالية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت:

يمكن أن تأخذ صيغ تدخل السياسة النقدية في سوق الصرف أشكال متعددة كشراء وبيع السندات في سوق الصرف، التأثير في أسعار الفائدة الحقيقية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف، بالإضافة إلى فرض قيود على حركة رؤوس الأموال الدولية، وكل هذا بهدف تحقيق التوازن في سوق الصرف[1]،كما يجب الإشارة إلى انه يجب التميز بين بيئتين اقتصاديتين يعمل فيهما نظام الصرف الثابت تتمثل البيئة الأولى في حركة عالية لرأس المال، و البيئة الثانية تتمثل في حركة ضعيفة لرأس المال[2].

ففي ظل الحركة العالية لرأس المال نجد أن هناك الكثير من المضاربين يتلهفون للحصول على الربح من خلال المراهنة ضد البنك المركزي الذي يريد المحافظة على استقرار سعر الصرف، وهذا ما يتطلب منه وضع أسعار فائدة كتلك السائدة في العالم، لذلك نجد أن السياسة النقدية سوف لن تكون قادرة على لعب دور مهم في الاستقرار المحلي، فلا يمكن أن يقوم البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة لمواجهة البطالة، أو رفع هذه الأخيرة لمكافحة التضخم بسبب تخصيص سعر الفائدة للحفاظ على نظام الصرف الثابت.

أما عند الانتقال إلى الحالة التي تكون فيها حركة رأس المال ضعيفة، هذا ما يعني وجود عوائق على حركة رؤوس الأموال الدولية، مما يعني أن احتياطات الحكومة من الصرف الأجنبي تكون كبيرة نسبيا بالنسبة إلى تدفقات رؤوس الأموال، وفي ظل هذه القيود على حركة رأس المال فان السلطة النقدية ستعيد بعضا من الحرية أو الفعل لإستعمال السياسة النقدية وذلك لتحقيق الأهداف الداخلية، معتمدتا في ذلك على الاحتياطات فان البنك المركزي يستطيع أن يختار أو أن يجعل الاحتياطات تنخفض لفترة وجيزة وليس رفع سعر الفائدة المحلية.

2-1-1- السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت:

في ظل سعر الصرف ثابت فان آثار السياسة النقدية المحلية تنعدم في النهاية عندما لا يقوم البنك المركزي بتعقيم* التدفقات الاحتياطية، كما أنها تتآكل بسرعة بوجود حركة عالية لرأس المال كما هو موضح من خلال الشكل التالي:

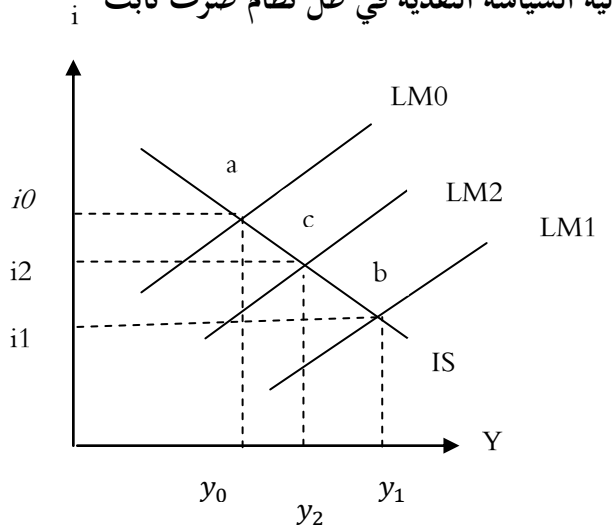
---

[1] -Brat Burgemier, **Analyse et politique économiques**, édition économica ,paris,2006,p406.

[2] - لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية ، بيروت، لبنان، 2010، ص195.

* - يقصد بعملية التعقيم تدخل البنك المركزي في السوق النقدية مستخدما آلية السوق المفتوحة، وذلك بغرض تحييد أثار تدخله في سوق الصرف على النقود المركزية، ويمكن شرح دلك عن طريق المثال التالي: عندما يقوم البنك المركزي بالتدخل في سوق الصرف عن طريق بيع مقدار معين من الاحتياطات من العملة الصعبة التي يمتلكها، ينتج عن هذه العملية انخفاض في حجم القاعدة النقدية، وبغرض الإبقاء على نفس الحجم من هذه النقود يقوم البنك المركزي بالتدخل بواسطة عمليات السوق المفتوحة، وذلك بشراء الأوراق المالية مما يؤدي إلى ضخ سيولة في الاقتصاد تعادل الكمية التي تم سحبها عن طريق التدخل في سوق الصرف، وبالتالي تبقى حجم القاعدة النقدية دون تغير.

شكل رقم (3-1): يوضح فعالية السياسة النقدية في ظل نظام صرف ثابت



المصدر: بوزيدي جمال، **دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012، ص211.

فرضا إن السياسة النقدية التوسعية قد تم تصميمها وتطبيقها لدفع الاقتصاد المحلي إلى تحقيق العمالة الكاملة، فإن هذه السياسة المتبعة تؤدي إلى انتقال منحنى LM من LM0 إلى LM1، وبذلك تنخفض أسعار الفائدة من i_0 إلى i_1 وبافتراض أن مستوى هذه الأخيرة أقل من مستوى أسعار الفائدة العالمية، مما ينتج عنه ارتفاع الناتج المحلي منy_0 إلىy_1، وينجر عن انخفاض أسعار الفائدة خروج رؤوس الأموال من الدولة المعنية إلى الخارج بحثا عن معدلات فائدة أخرى أعلى من الموجودة في البلد المعني، ثم ينتقل منحنى LM إلى الأعلى ملغيا جزء من التوسع (ينتقل منLM1 إلى LM2)، فإذا كانت حرية حركة رؤوس الأموال كبيرة فان منحنى LM سوف يعود إلى مكانه الأصلي عاجلا أي LM0 لأن الفروق بين أسعار الفائدة في دولتين ما يساوي للفرق في مخاطر الاستثمار في كلا البلدين.

وبالتالي تعد حركة رأس المال هامة فيما يخص إستعادة التوازن لميزان المدفوعات، ففي الحالة التي تكون فيها حركة رأس المال معدومة يكون عجز ميزان المدفوعات مساويا إلى عجز الحساب الجاري الناشئ عن زيادة الدخل، ويبقى البنك المركزي مستخدما احتياطاته بشكل أقل من درجة حرية رأس المال وبهذه الاحتياطات يقوم البنك المركزي بتمويل العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي تعقيم التوابع التي تلي استخدام السياسة النقدية، حيث لا يستمر ذلك بصفة دائمة.

ويمكن توضيح أثر السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف الثابتة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-1):يوضح أثر السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت.

حركة رأس المال	احتياطات النقد الأجنبي	الناتج المحلي	سعر الفائدة المحلي
معدومة	قدر محدود للاحتياطات	لا تغير	لا تغير
منخفضة	قدر كبير للاحتياطات	لا تغير	لا تغير
كبيرة	قدر واسع للاحتياطات	لا تغير	لا تغير
كاملة	قدر لا نهائي للاحتياطات	لا تغير	لا تغير

المصدر: لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 204.

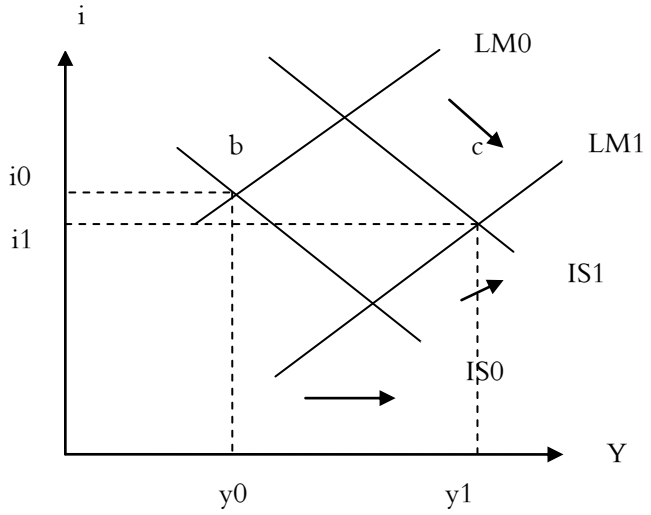
من خلال دراسة فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت تم الوصول إلى أن السياسة النقدية عديمة التأثير على أسعار الفائدة والناتج، لأن إتباع نظام صرف ثابت يكرس جهد السياسة النقدية لهدف التأكد من أن مستوى سعر الصرف الثابت هو أيضا مستوى التوازن، مما يعني عدم قدرة السياسة النقدية على التحكم في المعروض النقدي، وعليه تصبح إدارة الاقتصاد الكلي صعبة وذلك لعدم قدرة صانعي القرار على تحقيق سعر صرف ثابت وسياسة نقدية موجهة إلى أهداف داخلية[1].

2-2- فعالية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن:

إتبعت عدة بلدان سياسة صرف مرنة لعدم القدرة على الدفاع عن سعر ثابت أمام حرية تدفق رؤوس الأموال من والى الخارج، كما أن البنك المركزي لا يستطيع التدخل في ظل نظام الصرف المرن نتيجة عدم تغير صافي الأصول الأجنبية، كما تنقسم العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات، ويستبعد البنك المركزي قدرته على التحكم في عرض النقود في حالة نظام الصرف المعوم، لذلك نجد أن السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المعوم تمارس تأثيرها فقط على الدخل الوطني مهما كانت درجة قابلية رؤوس الأموال للحركة على المستوى الدولي، ويمكن توضح من خلال الشكل التالي :

[1] – احمد طفاح، **التدفقات المالية و إشكاليتها**، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة البرامج التدريبية، الكويت، 2005، ص 12.

شكل رقم (3-2): يوضح فعالية السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المرنة



المصدر: بوزيدي جمال، مرجع سابق ذكره، ص 213.

بفرض حرية حركة رؤوس الأموال وان النظام السائد هو نظام صرف مرن، ومن خلال تطبيق سياسة نقدية توسعية عن طريق إتباع سياسات السوق المفتوحة، حيث يقوم البنك المركزي بشراء السندات مقابل زيادة الائتمان المحلي، سوف يؤدي إلى انتقال منحنى LM من LM0 إلى LM1 مما ينجر عنة انخفاض في أسعار الفائدة، هذا ما يترتب عنه خروج رؤوس الأموال إلى الخارج في حين أن زيادة الطلب يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري، مما ينجر عنه انخفاض في قيمة العملة الوطنية، وهذا ما يشجع زيادة الطلب على الصادرات ويضعف الطلب على الواردات، وبذلك ينتقل منحنى IS من IS0 إلى IS1 وبانتقال كل من منحنىIS و منحنىLM يزداد الدخل والناتج بدرجة اكبر وتصبح نقطة التوازن الجديدة C.

كما أنه في ظل نظام الصرف المرن وحرية حركة رؤوس الأموال تصبح أسعار الفائدة ذات أهمية قليلة، في حين تزداد أهمية سعر الصرف والسبب في ذلك انه كلما كانت تدفقات رأس المال أكثر حساسية إلى التغير في سعر الفائدة فان أحجاما كبيرة من تدفقات رأس المال تتجه نحو الخارج نتيجة لأي تغير بسيط في التباين في سعر الفائدة لذلك كلما زادت درجة الحركية لرأس المال كلما انخفضت إمكانية السياسة النقدية التوسعية فتتغير أسعار الفائدة، وطالما أن التدفق الكبير في رؤوس الأموال إلى الخارج يولد تغيرا كبيرا في أسعار الصرف، فإنه مع زيادة حركية رأس المال فإن الزيادة في الطلب المحلي سوف تتأثر بالتغير في أسعار الفائدة[1].

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول التالي:

[1] – لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق ذكره، ص 211.

جدول رقم (3-2): يوضح اثر السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف المرنة.

حركة رأس المال	الناتج المحلي	سعر الفائدة المحلي	سعر الصرف المحلي
معدومة	زيادة صغيرة	انخفاض كبير	انخفاض صغير
منخفضة	زيادة كبيرة	انخفاض صغير	انخفاض كبير
كبيرة	زيادة أكبر	انخفاض أصغر	انخفاض أكبر
كاملة	زيادة متعا ضمة	لا يتغير	انخفاض متعاضمة

المصدر: لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق ذكره، ص 211.

يتضح من خلال ما سبق أنه في حالة تبني سياسة سعر صرف مرن تكون السياسة النقدية أكثر فعالية وترفع من كفاءتها من خلال الحصول على الاستقلالية الذاتية للسياسة النقدية، وبالتالي يمكن استخدامها لأغراض مثل تحقيق استقرار الأسعار ومحاربة التضخم.

المطلب الثاني: آليات عمل سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات.

وهنا سنحاول إعطاء لمحة حول سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة باعتبارها وسيلة من الوسائل المهمة التي ترتكز عليها الهيئات الدولية من أجل استعادة التوازنات الداخلية والخارجية ومن ثم الاستقرار الاقتصادية أو من خلال سياسة الرقابة على الصرف والتي تلجأ إليها الدولة للتحكم في عمليات التصدير والاستيراد وعلاج مختلف أوضاع ميزان المدفوعات والتي سبق لنا التطرق إليها.

1- سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

إن تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغير الصرف الأجنبي للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية[1]، ويقصد بعملية التخفيض (Devaluation) تخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة (ذهب، عملات صعبة، حقوق سحب خاصة...إلخ)، وبالتالي اتجاه جميع العملات، فهو إجراء رسمي لإعادة النظر في تحديد سعر الصرف للعملة المحلية، والعودة إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات خاصة القوية منها، قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تحفيز الصادرات والضغط على الواردات وكذا حرية خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.

كما يجب التفرقة بين تخفيض في قيمة العملة والتدهور في قيمة العملة، فالتخفيض يعتبر قرار تتخذه السلطات النقدية مضمونه تخفيض قيمة العملة بهدف إعادة التوازن الخارجي، أما التدهور فهو عبارة عن ظاهرة

[1]- عرفان تقي الحسني، مرجع سابق ذكره، ص 151.

اقتصادية عادية تمس العملات من حين لأخر ناتجة عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد، أو ناتجة عن أوضاع سوق العملات بسبب العرض والطلب عليها.

1-1- أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة:

تحمل معظم برامج التعديل الهيكلي تدابير تعتمد على سعر الصرف بشكل رئيسي، ومن أهداف تخفيض قيمة العملة نجد:

- تحسين وضعية ميزان المدفوعات؛
- تحسين وضعية تخصيص الموارد؛
- دعم القدرة التنافسية للسلع الموجهة للتبادل الخارجي.

ويترتب عن عملية التخفيض فرص يجب استغلالها من حيث[1]:

- تقليص حجم الواردات؛
- الصفقات الممكن تحقيقها في السياحة والاستثمارات المباشرة؛
- زيادة المداخيل الناجمة عن تحويلات المهاجرين؛
- عقلنة التجارة ونظام المدفوعات وإلغاء الحماية المفرطة على الواردات وتشجيع الصادرات.

1-2- أثار تخفيض قيمة العملة:

قبل التطرق إلى الآثار الناجمة عن تخفيض سعر الصرف، ينبغي أن نذكر أولا بأهم الشروط الضرورية للتخفيض، والتي من أهمها ما يلي:

- مرونة العرض والطلب بالنسبة لصادرات وواردات البلد المعني بالتخفيض؛
- مرونة الجهاز الإنتاجي، أي وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي؛
- ألا يتبع التخفيض الأول تخفيضات أخرى قد تفقد ثقة المتعاملين الاقتصاديين في العملة المحلية؛
- ألا تقوم البلدان الأخرى بنفس إجراءات التخفيض لقيمة عملتها، أو ما يسمى بالمعاملة بالمثل؛
- أن تكون صادرات البلد المعني بتخفيض عملته ذات جودة وأسعار تنافسية.

إن تخفيض قيمة العملة لا يمكن أن يمر مرور الكرام، حيث دلت الوقائع أن هذا الإجراء غالبا ما يتبع بارتفاع

[1] – عمر مؤذن، **تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات الجزائري (1990–2010)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012، ص 150.

في المستوى العام للأسعار، ويجلب آثار غير مرغوب فيها ومن هذه الآثار ما يلي:

- ❖ إن التخفيض يؤثر على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية، حيث انه عند مستوى دخل معين يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لهذا الدخل، وهذا واضح في سياسات التخفيض بالنسبة للدول النامية من خلال الارتفاع الكبير في مستويات الأسعار، والسبب يعود لضعف الجهاز الإنتاجي المحلي غير قادر على توفير سلع بديلة للسلع المستوردة[1]؛
- ❖ يؤدي التخفيض إلى انخفاض القدرة الشرائية للأسر، وبالتالي النقص في الطلب الفعال، حيث تتحمل الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل عبأن[2]:
  1. زيادة أسعار السلع المستوردة من الخارج.
  2. ارتفاع أسعار السلع الوطنية المرتبطة عضويا باستيراد المواد الوسطية من الخارج.
- ❖ يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى رفع قيمة المديونية مما يؤثر بشكل واضح على قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية؛
- ❖ أثر الأرصدة الحقيقية، حيث ترتفع قيمة الواردات الأمر الذي يتطلب الرفع من الأرصدة النقدية المرغوب فيها، مما يؤدي إلى تقلص الطلب والنشاط الاقتصادي؛
- ❖ يؤدي التخفيض إلى انخفاض قيمة الأصول من العملة المخفضة لدى الدول الأخرى؛
- ❖ أثر مرتبط المضاربات التي يمكن أن تسبق عملية التخفيض.

2- السلطة النقدية والرقابة على الصرف:

عندما تعجز السلطات النقدية عن توفير احتياطات كافية من النقد الأجنبي لتوفير متطلبات دعم قيمة النقود، فإنها تلجأ لتبني أسلوب الرقابة على الصرف لمواجهة التدفق المتصاعد لخروج النقد الأجنبي إلى الخارج الذي يؤدي إلى تفاقم حالة العجز في ميزان المدفوعات .

الرقابة على الصرف هي أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة وفيه تكون كل المشروعات والمبيعات من العملات الصعبة محتكرة من طرف البنك المركزي، وتهدف أساسا إلى السماح لبلد ما، يكون في فترة صعبة بضبط سياسته الاقتصادية والتحكم فيها كي لا يكون عرضة للاضطرابات والاختلال الناجم عن تدفقات مالية غير مرغوب فيها، ومنه فان الرقابة على الصرف تعتبر السبيل الوحيد أمام السلطات النقدية للمحافظة على ثبات سعر الصرف عند مستوى ملائم[3].

---

[1] – عيسى محمد الغزالي، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد23، 2003، ص 17.

[2] – مبارك بوعيشة، **السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية**، مجلة جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، العدد12، 1999، ص90.

[3] – شمعون شمعون ، **البورصة – بورصة الجزائر–** دار هومة الطبع و للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 144.

حيث تهدف الرقابة على الصرف إلى ما يلي[1]:

- تجنب الرقابة على الصرف السلطة النقدية من اللجوء إلى سياسة التخفيض في سعر الصرف عندما تواجه السلطات النقدية ظاهرة التقييم المرتفع للعملة؛
- تحاول سياسة الرقابة على الصرف الخارجي أن تقلل من اعتماد الدولة على العالم الخارجي وأن تنظم تجارتها وتوجهها توجيه سليم، فهي لا تعزل اقتصادها بشكل تام، إنما نسبيا بغرض حمايته من الصدمات الخارجية، وكذا حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الخارجية مع تشجيع استيراد السلع الضرورية فقط؛
- تعمل الرقابة على الصرف إلى منع هروب رؤوس الأموال الوطنية، والحد من ممارسة غسيل الأموال .

2-1- أشكال الرقابة على الصرف:

تتخذ الرقابة على الصرف عدة أشكال يمكن التمييز بينها عند تقسيمها إلى الوسائل المباشرة للرقابة والوسائل غير المباشرة.

2-1-1- الوسائل المباشرة:

تستخدم السلطات التي تمثل الرقابة على الصرف الأجنبي في الدولة عدة وسائل مباشرة، والتي تقيد كمية واستخدامات العملة الأجنبية:

- التدخل المباشر: ويقصد به قيام الحكومة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف الأجنبي[2]؛
- تقييد الصرف الأجنبي: طبقا لهذه الوسيلة يتم تجميع كل العملات الأجنبية المكتسبة في البنك المركزي للدولة والذي يقوم بدوره بتخصيصها طبقا لقواعد تحددها الحكومة؛
- اتفاقيات المقاصة: يتم الاتفاق بين دولتين على أن تفتح كل منهما حسابا للدولة الأخرى بعملتها المحلية وببنكها المركزي، حيث يتم إجراء مقاصة بين كل المدفوعات عن الصادرات والواردات التي تتم بينهما، على أن يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة بين عملتي البلدين ولمدة معينة وعلى أن لا يزيد حد المديونية بينهما عن مستوى معين وإلا يتم تسوية الفائض أو العجز الذي يزيد عن هذا الحد على أساس استخدام الذهب والعملات القابلة للتحويل.

2-1-2- الوسائل غير مباشرة:

يمكن التمييز بين عدة وسائل غير مباشرة للرقابة على الصرف الأجنبي أهمها[3]:

---

[1] – نزواد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 145-146.

[2] – مندور احمد، **مقدمة في الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ، بيروت، لبنان، 1990، ص 142.

[3] – كمال العرقيب ، مرجع سابق ذكره، ص 124-125.

- القيود الكمية: حيث تعد قوائم محددة لسلع معينة يمنع استيرادها خلال فترة معينة وتراجع هذه القوائم من فترة لأخرى من خلال لجان متخصصة، والغرض من استعمال هذه الوسيلة هو معالجة العجز الموجود في ميزان المدفوعات؛
- إعانات التصدير والإغراق: تعتبر إعانات التصدير إحدى أدوات الرقابة على الصرف وهي تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للمصدرين بهدف تشجيعهم وتمكينهم من الوقوف أمام المنافسة الخارجية في الأسواق العالمية، أما سياسة الإغراق فتتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة التي بموجبها يتم بيع السلع في الخارج بأسعار أقل من أسعار تلك السلع محليا؛
- رفع أسعار الفائدة: يمكن أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على سعر الصرف الأجنبي في دولة ما عن طريق تأثيرها على تحركات رؤوس الأموال من والى الدولة.

2-2- نتائج تطبيق سياسة الرقابة على الصرف:

ينتج عن إتباع سياسة الرقابة على الصرف تحقيق عدة أهداف ايجابية كالحفاظ على قيمة العملة الوطنية من تدهور، ومنع خروج أو هروب رؤوس الأموال وكذا ترشيد استخدام احتياطات الدول من النقد الأجنبي والذهب وكل هذه الأهداف تصب في إطار تسوية العجز في ميزان المدفوعات لكن يمكن أن ينتج عنها نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني، لذا يمكن إبراز أهم أثار الرقابة على الصرف كما يلي:

- تؤدي الرقابة على الصرف إلى عزل العملة عن الخارج وبالتالي تقيم حاجزا بين الأسعار العالمية والأسعار الداخلية بحيث يتاح للدولة أن تختار السياسات النقدية والاقتصادية وتطبيقها دون أن تخشى من أثارها الضارة على ميزان المدفوعات وبذلك تتحرر الدولة في اختيار سياستها الاقتصادية من احتمال العجز في ميزان المدفوعات[1]؛
- إن احتكار البنك المركزي لعملية شراء وبيع العملات الأجنبية والقيود التي تنظم ذلك يؤدي إلى ظهور ملتوية للحصول على تلك العملات، ناهيك عن عجز البنك عن تلبية كل الطلبات عليها، كل هذا يجر إلى ظهور ما يسمى بالسوق الموازية للصرف؛
- عرض العملات الصعبة في السوق السوداء: عادة ما يكون عرض العملات الأجنبية متأتيا عن عائدات التصدير أو الاقتراض كما يمكن إيجاد منافذ أخرى للعرض كما يلي[2]:

[1]- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي** ، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر ، 1996، ص265.

[2]- يوسفي عبد القادر، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات بالدول النامية- حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص 80-81.

1. الصادرات المهربة: إن مستوى الأسعار المنخفض مقارنة مع ما هو عليه في الدول المجاورة يؤدي إلى نمو التصدير غير القانوني للمنتجات المدعمة عبر الحدود، هذه التجارة تمتص جزءا هاما من ميزانية الدولة فتجارة التهريب مع دول أخرى تقوم أساسها على المواد الغذائية، الماشية، المازوت...الخ؛
2. بيع العملات الأجنبية من طرف المهاجرين والدبلوماسيين والسياح: إن الفرق المرتفع بين السعر الرسمي والسعر الموازي يدفع الأفراد الذين بحوزتهم عملات صعبة على بيعها في السوق الموازية؛
3. الإفراط في الفوترة بالنسبة للواردات: إن الإفراط في التصريح بالمبلغ الموجود على فاتورة المستورد، يسمح لهذا الأخير باكتساب مبلغ من العملة الأجنبية والمتمثل في الفرق بين المبلغ الحقيقي للواردات والمبلغ المرتفع المصرح به وإعادة بيعه في السوق الموازية؛
4. الخفض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح به: وهذا ما يسمح للمصدر بالحصول على مبلغ من العملات الصعبة بالسعر الرسمي وإعادة بيعها في السوق السوداء للصرف، وقد يتفادى المصدر فعل ذلك إذا ما كانت الإعانات المالية للصادرات مرتفعة بما فيه الكفاية، بشكل يسمح له بتعويض الربح المحقق بالعملة الأجنبية عن عمليتي التدليس في مبلغ الفاتورة، واللجوء إلى السوق السوداء، كما يمكن أن تظهر بعض الظواهر حالة تطبيق سياسة الرقابة على الصرف مثل الرشوة والفساد.

المبحث الثاني: مناهج إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق سعر الصرف.

يتناول هذا المبحث دراسة لأثر تغير سعر صرف العملة على توازن ميزان المدفوعات، وذلك استنادا إلى ما ذكرناه في الفصل الأول في كون أن سعر الصرف يعتبر هدف وسيط للسياسة النقدية، يهدف إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، كما أن سعر الصرف يعتبر أيضا قناة من قنوات إبلاغ السياسة النقدية، حيث يمكن التركيز في هذا الإطار على مدخلين أساسيين يعمل من خلالهما سعر الصرف وهما :مدخل المرونات، ومدخل الاستيعاب.

المطلب الأول: مدخل المرونات لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

إن ترك العمل بقاعدة الذهب أدى إلى التخلي عن آلية التعديل الذاتي لميزان المدفوعات من خلال حركة دخول وخروج الذهب، هذا مأدى إلى ظهور بعض المناهج الجديد لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، ومدخل المرونات من بين هذه المناهج، حيث يرجع الفضل في بلورة هذا المنهج ذلك إلى "Robinson "سنة 1938 وذلك لاستجابة الحاجة النظرية في تكيف ميزان المدفوعات بموجب أسعار الصرف المرنة.

حيث يعتمد هذا المدخل على طريقة تحول الإنفاق عن طريق تغير سعر الصرف، وجوهر هذا الفكر هو تحول الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو التحول من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات، ويعمل هذا الأسلوب في ضوء جملة من الفرضيات وهي[1]:

- ❖ يفترض وجود دولتان فقط وهما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي مع اقتصار التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات وان عرضهما تام المرونة؛
- ❖ غياب التدفقات الرأسمالية، لا يهتم بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذ انه يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات فقط؛
- ❖ إفتراض عدم لجوء الدول الأجنبية إلى ممارسة إجراءات تعمل على الحد من فعالية تخفيض قيمة العملة الوطنية وبالتالي الحيلولة دون الوصول إلى الأهداف المرجوة؛
- ❖ وجود حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي ثبات الدخول؛
- ❖ استقرار سوق الصرف الأجنبي .

[1] – محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات– جامعة الشلف، 2005،ص 340.

1- الصيغة الرياضية للمدخل:

يعتمد هذا المدخل عل صياغة "مارشال- لرنير"، وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات، حيث يجب أن يكون المجموع الجبري لمرونة الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات اكبر من الواحد، وللوصول إلى هذه العبارة يتم الانطلاق من التحليل ميزان متوازن، بافتراض ما يلي:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية، M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية

P: سعر الصرف، B: الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية

e_X: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف.

وتعطى العلاقة كما يلي:

$$e_X = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث: ΔX: التغير في الصادرات، ΔP: التغير في سعر الصرف

وتعني القيمة e_X: قيمة التغير الذي يحدث في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات مرونة كبيرة إلى التغير في سعر الصرف، وإذا ما اعتبرنا أن الصادرات في شكل دالة فان مرونتها بالنسبة لسعر الصرف كما يلي :

$$e_X = \frac{dX}{dP} \times \frac{P}{X} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

e_M:مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف وهي كما يلي:

$$e_M = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث : ΔM: التغير في الواردات .

وتعني القيمة e_M: قيمة التغير الذي يحدث في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وإذا ما اعتبرنا أن الواردات في شكل دالة فان مرونتها بالنسبة لسعر الصرف كما يلي:

$$e_M = \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

بما أننا افترضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية فان لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرفP لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي: MP، وبالتالي فالميزان التجاري يكتب على الشكل التالي :

$$B = X - MP \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

تسمى هذه العلاقة بمعادلة رصيد الميزان التجاري .

لمعرفة اثر التغير في سعر الصرف على الميزان التجاري نقوم باشتقاق B بالنسبة لسعر الصرف كما يلي:

$$\frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - \left(\frac{dM}{dP}P + M\right) \Leftrightarrow \frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - (M + \frac{dM}{dP}P)$$

و بإخراج M عامل مشترك نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M(\frac{dX}{dP}\frac{1}{M} - \left(1 + \frac{dM}{dP}\frac{P}{M}\right)) \Rightarrow$$

$$\frac{dB}{dP} = M\left(\frac{dX}{dP}\frac{1}{M}\frac{P}{P} - \left(1 + \frac{dM}{dP}\frac{P}{M}\right)\right) \dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

حيث تم الانطلاق من ميزان متوازن أي: $B=X-MP=0$ أو $X=MP$

لذلك يمكن كتابة المعادلة (6) كما يلي:

$$\frac{dB}{dP} = M\left(\frac{dX}{dP}\frac{P}{X} - \left(1 + \frac{dM}{dP}\frac{P}{M}\right)\right) \dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

بتعويض (2) و(4) في المعادلة (7) مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M\big(e_X - (1 - e_M)\big) = M(e_X + e_M - 1) \dots\dots\dots\dots (8)$$

وتعني المعادلة (8) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فان الميزان التجاري يتغير بالمقدار التالي:

$$M(e_X + e_M - 1) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

ويعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$e_X + e_M > 1$ وهو شرط مارشال- لرنير.

أما إذا كان: $e_X + e_M < 1$ فان التغير الذي يحصل في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات.

أما إذا كان: $e_X + e_M = 1$ فان التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوم.

وعليه فان الصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسين الميزان هي الصيغة الأولى، أي أن يكون مجموع المرونتين اكبر من الواحد الصحيح وهو شرط مارشال لرنير"، وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري اثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض".

2- ميكانيزمات التأثير على الميزان التجاري:

يتم تأثير الميكانيزم على الميزان التجاري وفق ما يلي:

- حالة العجز: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فان ذلك سيؤدي إلى إحداث تغير في أسعار الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة ذلك، في حين أن أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فان تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما ينجر عنه تلاشى العجز في الميزان التجاري.
- حالة الفائض: بإحداث ارتفاع في قيمة العملة الوطنية، فان ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات مناظرة أيضا على أسعار الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو غالية من وجهة نظر غير المقيمين مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، بينما أسعار الواردات تبدو منخفضة بالنسبة للمقيمين مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي فان رفع قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع في الواردات وانخفاض في الصادرات، الشيء الذي يؤدي إلى تلاشي الفائض.

ولا شك أن في الحالتين لا يؤدي تغير سعر الصرف دوره إذ لم تتوفر المرونة الكافية لكل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف[1].

3- انتقادات عمل المنهج:

تتركز أهم انتقادات منهج المرونات فيما يلي:

- خلص منهج المرونات في تحديده لتوازن الميزان التجاري الذي يكون سببه التغير الحاصل في سعر الصرف بسبب مرونة الصادرات والواردات، إلا أن الواقع العملي يدل على وجود مؤشرات أخرى تتحكم في معدلات الصرف كحركة رؤوس الأموال الدولية ومالها اثر على ميزان المدفوعات؛
- يفترض منهج المرونات بأن مرونات عرض الصادرات والواردات لا نهائية، وهذا أمر لا يتحقق في الواقع خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتسم بضعف الجهاز الإنتاجي؛

[1] – محمد راتول، نفس المرجع السابق ذكره، ص399.

- يفترض المنهج عدم وجود ردود أفعال من جانب الدول الأخرى جراء انتهاج الدولة المعينة سياسة دفع أو تخفيض معدل الصرف وهو أيضا ما يتنافى والواقع؛
- يهمل المدخل الآثار التضخمية الناتجة عن سياسات رفع معدل الصرف، وما تمارسه من تأثير على طلب الأفراد للنقود ومن ثم التأثير على ميزان التجارة[1].

إن تطبيق منهج المرونات في الدول النامية يعد أمر صعب وذلك الواقع الذي تتسم به اقتصاديات الدول النامية من جمود في الجهاز الإنتاجي، فالبلدان النامية تحتاج لإستراتجية طويلة الأجل لإيجاد قيمة واقعية لعملتها تنسجم مع واقعها الاقتصادي .

المطلب الثاني: مدخل الاستيعاب لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

ينتمي هذا المدخل إلى التحليل الكينزي من حيث تركيزه على بحث تأثير تغير سعر الصرف على كل من الدخل القومي والاستيعاب المحلي، حيث ينتسب فضل استخدام هذا المصطلح لأول مرة إلى" Alexander Sidney"سنة 1952، حيث يركز هذا النموذج على الميزان التجاري و يهمل تدفقات رؤوس الأموال، وبهذا فهو شبيه بمدخل المرونات .

حيث يعتبر "الكسندر" أن ميزان المدفوعات في نطاق مدخل الاستيعاب، هو عبارة عن الفرق بين ما تنتجه الدولة وما تستوعبه من هذا الإنتاج، حيث يعتبر الاستيعاب مجموع عناصر الطلب أي الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري.

يستند منهج الاستيعاب على مجموعة من الفروض الأساسية والتي يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

- إفتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل (البطالة) على نطاق واسع لتشمل جميع الدول تقريبا؛
- استبعاد كافة عناصر ميزان رؤوس الأموال من التحليل والاعتماد على بنود الميزان التجاري في التحليل؛
- الإنتاج الجاري هو المصدر الوحيد للصادرات؛
- إفتراض ثبات الأجور النقدية وأسعار السلع وأسعار الفائدة؛
- إفتراض توفر قدر كاف من احتياطات الصرف لدى الدولة؛
- إفتراض ثبات نفقات العملية الإنتاجية.

1- الصيغة الرياضية للمدخل:

في هذا الإطار من الافتراضات بدا "الكسندر" تحليله للمنهج باستخدام التحليل الكينزي كما يلي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

[1] – عمر مؤذن، مرجع سابق ذكره، ص 97.

[2] – زواوي الحبيب، **سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة غليزان، 2011،ص 11.

حيث :

Y: الدخل الوطني C: الاستهلاك I: الاستثمار

G: الإنفاق الحكومي X: الصادرات M: الواردات

وبافتراض عدم وجود صادرات وواردات، أي في حالة اقتصاد مغلق فان المعادلة تصبح كما يلي :

$$Y = C + I + G \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث توضح المعادلة (2) أن الدخل الوطني يتكون من السلع التي تنتج وتستوعب محليا، وهو ما يسمى بالاستيعاب المحلي والمعبر عنه كما يلي:

$$A_d = C + I + G \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

وبافتراض أن الاقتصاد المدروس لا يحتوي على الواردات تصبح المعادلة (1) كما يلي:

$$Y = A_d + X \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

أما الاستيعاب الكلي فهو يمثل الاستيعاب المحلي مضاف إليه الواردات، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$A = A_d + M \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

وبتعويض المعادلة (5) في المعادلة (4) نجد:

$$Y = A - M + X \Rightarrow \qquad Y - A = X - M \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

وتعكس المعادلة (6) حقائق أساسية في منهج الاستيعاب، فإذا كان (A) اكبر من (Y) بمقدار معين فان (M) يجب أن تفوق (X) بنفس المقدار، والعكس إذا كان (Y) اكبر من (A) فان (X) يجب أن تكون اكبر من (M) بنفس المقدار.

ويمكن تحديد رصيد الميزان التجاري من المعادلة (6) بأنه الفرق بين الدخل الوطني والاستيعاب الكلي بمعنى: B=Y-A، ومنه نصل إلى أن B دالة في الفرق بين Y وA كما يلي:

$$B = F(Y - A) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

وتعكس المعادلة السابقة إمكانية تحديد ثلاث حالات:

- الأولى: إذا كان الدخل الوطني اكبر من الاستيعاب الكلي$(Y > A)$ فان رصيد الميزان التجاري يكون موجب $(B > 0)$بمعنى وجود فائض في الميزان التجاري.
- الثانية: إذا كان الدخل الوطني اقل من الاستيعاب الكلي $(Y < A)$فان رصيد الميزان التجاري يكون سالب $(B < 0)$بمعنى وجود عجز في الميزان التجاري.
- الثالثة: إذا كان الدخل الوطني يساوي الاستيعاب الكلي$(Y = A)$ فان رصيد الميزان التجاري يساوي الصفر $(B = 0)$بمعنى أن الميزان يشهد حالة توازن.

إن تخفيض سعر صرف العملة يؤدي إلى أثرين: أثار على الدخل واثأر على الامتصاص، والدمج بين هذين الأثرين يسمح بقياس الأثر الإجمالي لتخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، وبالتالي يمكن صياغة التغير في رصيد الميزان التجاري على الشكل التالي: $\Delta B = \Delta Y - \Delta A$

2- أثر تخفيض قيمة العملة على الدخل الوطني:

من أجل إظهار اثر تخفيض سعر صرف العملة على الدخل الوطني ميز "ألكسندر" بين أثرين هما: اثر الموارد المعطلة أي الاستخدام غير كامل للموارد، وأثر شروط التجارة

2-1- أثر الموارد العاطلة:

يهدف التخفيض إلى الرفع من الصادرات التي ينجز عنها ارتفاع في الدخل من خلال مضاعف التجارة الخارجية وذلك في ظل ثبات الأسعار المحلية ولن يتأتى ذلك إلا بوجود عوامل إنتاج غير مستخدمة، فيزيد التوظيف والدخل ومنه يرتفع الاستهلاك، الأمر الذي يحسن وضعية الحساب التجاري، فإذا رمزنا لتغير الدخل الوطني الناتج عن تأثير الموارد المعطلة ب: $\Delta Y = \Delta(1-\alpha)$

فانه يتوقف على مقدار α حيث أنه من أجل: $\Delta(1-\alpha) > 0$ حيث α: هو الميل الحدي للاستيعاب، ومنه نميز الحالات التالية:

- حالة وجود موارد عاطلة و $\alpha < 1$ فان تخفيض سعر الصرف يسمح بتحسين استخدام الموارد، مما يؤدي إلى رفع التوظيف وزيادة الدخل الوطني، ومنه تحسين الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات؛
- حالة وجود موارد عاطلة و $\alpha > 1$ وبقي مضاعف التجارة الخارجية موجب، فان التخفيض يسمح أيضا باستخدام عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، مع احتمال تدهور المدفوعات الجارية .

2-2- أثر شروط التجارة (أثر شروط التبادل):

يؤدي التخفيض إلى تدهور معدلات التبادل للدولة التي قامت به، حيث أن صادرات أي دولة عادة ما تكون قليلة التنوع عن وارداتها ومعنى ذلك أن قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية ستنخفض بنسبة أكبر من انخفاض قيمة الواردات مقومة بذات العملات، ومن شأن تدهور شروط التجارة الدولية انخفاض الدخل الوطني الحقيقي وبالتالي تدهور رصيد الميزان التجاري من ناحية.

ومن ناحية أخرى يؤثر التدهور في شروط التجارة على الاستيعاب بصورة غير مباشرة حيث يترتب على انخفاض الدخل القومي الحقيقي انخفاض في حجم الاستيعاب وبالتالي يعمل على تحسين مركز ميزان المدفوعات ومنه فان الأثر النهائي أو الصافي للتخفيض إنما يتوقف أيضا على قيمة الميل الحدي للاستيعاب فان كانت قيمته أكبر من الواحد $(\alpha > 1)$ فان التخفيض سوف يعمل من خلال أثر شروط التجارة على تخفيض الدخل الوطني بمقدار يقل عن تخفيضه للاستيعاب وبالتالي يتحسن مركز ميزان المدفوعات، وبالطبع يتدهور مركز ميزان المدفوعات إذا كان الميل الحدي للاستيعاب أقل من الواحد $(\alpha < 1)$.

إن دمج النموذجين من الآثار يسمح بتحديد ما إذا كان لأثار تخفيض سعر صرف العملة أثراً إجابية على الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات[1]:

[1] - زواوي الحبيب، نفس المرجع السابق ذكره، ص 14.

- إذا كان الميل الحدي للاستيعاب اقل من الواحد فهذا يعني أن هناك ميلا لإعادة التوازن عندما يكون اثر الموارد المعطلة أعلى من اثر شروط التجارة، أما في الحالة المعاكسة فلا يوجد ميل نحو إعادة التوازن؛
- إذا كان الميل الحدي للاستيعاب اكبر من الواحد فهذا يعني أن هناك ميل لإعادة التوازن عندما يكون اثر شروط التجارة أعلى من اثر الموارد المعطلة، أما في حالة العاكس فلا يوجد ميل نحو إعادة التوازن.

3- أثر تخفيض العملة على الاستيعاب:

عمل "ألكسندر" على عزل الآثار المباشرة للتخفيض على الاستيعاب عن آثاره على الدخل، وذلك من خلال اعتماده على ما يحدثه التخفيض من ارتفاع في أسعار كل من الواردات والصادرات بالعملة الوطنية الأمر الذي يحفز المشروعات على تنمية صادراتها من ناحية ويحفز المستهلكين على إحلال المنتجات الوطنية محل المنتجات الأجنبية من ناحية أخرى، فيميل المستوى العام للأسعار لارتفاع مما يعمل على تخفيض الاستيعاب بصورة مباشرة من خلال عدة أثار هي:

3-1- أثر الاحتياطي:

عند ارتفاع المستوى العام للأسعار تنخفض القدرة الشرائية للنقود وهذا ما يدفع الحائزين على النقود إلى زيادة احتياطاتهم وذلك يتطلب منهم تخفيض إنفاقهم الحقيقي بالنسبة إلى دخولهم الحقيقية، أو بيع بعض أو كل ما لديهم من أصول مالية لزيادة سيولتهم النقدية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي إلى كبح الاستثمار وإذا كانت حركة رؤوس الأموال الدولية ممكنة فمن الممكن أن يختفي أثر الاحتياطات أو يقل.

3-2- أثر الخداع النقدي:

يمكن للخداع النقدي أن يساهم في الأثر الايجابي للتخفيض إذا توجه اهتمام الحائزين للنقود إلى التغيرات في الأسعار أكثر من التغيرات في الدخول الاسمية، حيث أن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك حتى إذا ارتفعت الدخول الاسمية بنفس الارتفاع في الأسعار، ولذلك أثره الايجابي على الميزان التجاري لأنه يعمل على تخفيض الاستيعاب[1].

3-3- أثر إعادة توزيع الدخل:

يعمل ارتفاع المستوى العام للأسعار على إعادة توزيع الدخل ذوي الدخول المتغيرة، ومن ذوي الميل الحدي للإنفاق الكبير إلى ذوي الميل الحدي للإنفاق الصغير، وهنا ينتظر أن ينخفض الاستهلاك انخفاضا جوهريا ولكن لا يمكن تأكيد ذلك بالنسبة للاستثمار، حيث أنه من يكون ميله للاستهلاك منخفض يكون ميله للاستثمار مرتفع.

[1] – محمود يونس، **نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986 ، ص 239.

3-4- الآثار المباشرة الأخرى لتخفيض سعر صرف العملة على الاستيعاب:

لقد ذكر البروفيسور "ألكسندر" ثلاثة آثار أخرى للتخفيض هي[1]:

- أثر توقعات الأسعار: الذي يعمل على تدهور ميزان المدفوعات من خلال زيادة الاستيعاب حيث يتوقع الأفراد ارتفاع الأسعار عقب التخفيض مما يجعلهم يعجلون بإنفاقهم بقصد التخزين؛
- أثر ارتفاع تكلفة الاستثمار: الذي يعمل على تحسين ميزان المدفوعات من خلال تخفيض الاستيعاب، حيث يؤدي هذا الأخير إلى زيادة تكلفة الواردات من السلع الاستثمارية مقومة بالعملة الوطنية؛
- أثر ارتفاع تكلفة الواردات: الذي يعمل أيضا على تحسين ميزان المدفوعات من خلال بعض الأفراد الامتناع عن الإنفاق مما يجعلهم يفضلون زيادة مدخراتهم على تحويلها إلى سلع بسبب ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية وقد ذكر ألكسندر أن هذا الأخير يعد نظريا لحد بعيد كما يرى أن التأثير المباشر للتخفيض الاستيعاب قد يكون وقتياً.

وقد يختفي أثر الخداع النقدي وأثر توزيع الدخل القومي عند قيام السلطات الاقتصادية بإجراء تخفيض حاد في القيمة الخارجية للعملة الوطنية وكذا ارتفاع مستويات الأجور على التوالي.

4- تقيم مدخل الاستيعاب:

بعد التطرق إلى تحليل منهج الاستيعاب وكيفية تأثير هذا الأخير على المتغيرات الاقتصادية من خلال تخفيض قيمة العملة بصفته آلية تصحيح ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، يمكن غرض بعض المأخذ على هذا المدخل والتي قد تحد من فعاليته وهي:

- إن منهج الاستيعاب لا يهتم بمعالج العجز الإجمالي في ميزان المدفوعات بل يركز على الحساب الجاري فقط مهملا حساب رأس المال؛
- يعتمد المنهج في تحليله على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل الوطني والإنفاق الوطني، الصادرات، الواردات، وأهمل اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية الأخرى مثل التضخم وأسعار الفائدة، كما أهمل دور الذي تلعبه النقود في التأثير على المتغيرات الاقتصادية؛
- يؤخذ على منهج الاستيعاب انه يفترض أن التحسن الحاصل في الحساب الجاري سيستمر عبر فترات زمنية متلاحقة، إلا أن ما يحصل فعلا هو أن عملية تصحيح تكون مؤقتة في الحساب الجاري سرعان ما تزول بزوال الأسباب المحققة للتوازن[2]؛

[1] - محمد السيد عابد، مرجع سابق ذكره، ص 342-343.

[2] - نزواد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق ذكره، ص100.

- بالرغم أن منهج الاستيعاب ينظر إليه على أنه يتكامل و منهج المرونات، إلا أن دور المرونة لم يكن واضح في آليات عمل هذا النموذج.

وفق إطار منهج الاستيعاب نستطيع استنتاج أن النماذج الكلية للتخفيض المستوحاة من المدخل غير قادرة على التكيف مع ظروف البلدان النامية ذات الهياكل الإنتاجية المحدودة نسبيا، وإن إمكانية الاستفادة من منهج الاستيعاب في تحليل آلية التوازن في الدول النامية قد يكون غير مناسب في الغالب.

من خلال ما سبق يتضح أن سعر الصرف وسيلة هامة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، وهذا ما رأيناه من خلال التطرق لمنهجي إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق سعر الصرف، اللذان يعتبران كافلين بإعادة التوازن شرط إنتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض.

المبحث الثالث: السياسة النقدية والتوازن الخارجي عن طريق أسعار الفائدة.

تعد أسعار الفائدة من أهم وسائل تأثير السياسة النقدية، لذا سنحاول في هذا المبحث أن نستعرض أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الفائدة، ثم علاقتها ببعض المتغيرات الكلية الأخرى كالاستثمار، التضخم، العرض النقدي و سعر الصرف، بالإضافة إلى التطرق آليات انتقال اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات عن طريق أسعار الفائدة.

المطلب الأول: معالم أسعار الفائدة.

1- مفهوم سعر الفائدة:

يورد الاقتصاديون مجموعة تعريفات لسعر الفائدة جوهرها" الفائدة هي السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للإقراض"[1] ، وهذا المفهوم ليس حديثاً في الفكر الاقتصادي، بل يرجع الحديث عن مفهوم أسعار الفائدة ودورها في النشاط الاقتصادي لقرون عابرة، حيث هاجم أرسطو الفكر الإغريقي القديم المرابين والفائدة، كما سادت تلك الأفكار العصر الكنسي وصولاً للعصر الإسلامي وتحريم الربا،وأفكار ابن خلدون والمقريزي، والتي أظهرت أثر العامل النقدي في النشاط الاقتصادي خاصة علاقة النقد بالأسعار، حيث شكلت بذور نظرية كمية النقود، التي عرفها العالم الغربي بعد عدة قرون على يد مارشال وأرفنج فيشر وصولاً إلى جون مينارد كينز[2].

كما يعرف أيضا سعر الفائدة بأنه ذلك العائد على رأسمال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه المرء جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يقرضها لفترة زمنية محددة، ويختلف بذلك السعر حسب المدة إن كانت شهرية أم سنوية وحسب المبلغ المقترض(فكلما زادت مدة الاقتراض زادت احتمالات المخاطرة، وبناءً على ذلك فإن سعر الفائدة يتحدد باتفاق المقرض والمقترض وبناء على العرض والطلب)[3].

ومع تطور أشكال ووظائف النقود وتزايد أهميتها في النشاط الاقتصادي الحديث إعتبر Jon Low النقد بمنزلة الدم في الجسم الإنساني، ردًا بذلك على أنصار المدرسة الكلاسيكية الذين ينظرون إلى النقد على أنه حيادي، والذين يرجحون وظيفة النقد كوسيلة تبادل للسلع والخدمات على غيرها من وظائف النقد، وإذا كانت النقود بمنزلة الدم في الجسم فيمكن اعتبار أن الفائدة بمنزلة القلب الذي يحرك النشاط الاقتصادي، وذلك مع تطور التجارة الدولية وحركة الاستثمارات الرأسمالية، وتزايد المضاربات وعدم ثبات النظام النقدي الدولي قبل و بعد

[1] – حسن مسعود، **أضواء على النظرية الاقتصادية المعاصرة**، دار المعارف للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001، ص 214.

[2] – مراد عبد القادر، **دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائر مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974–2003**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2011، ، ص 48.

[3] – مفاهيم سعر الفائدة، متاح على الموقع:http://www.startimes.com ، تاريخ الاطلاع:2013/06/19.

الحرب العالمية الأولى، والإشكاليات التي لاقاها نظام الدفع بالذهب والتخوف والتحوط الدولي، وظهور الكساد الكبير (1929-1933) والذي إعتبر إنتكاسة كبيرة لأفكار الكلاسيك[1].

2- علاقة سعر الفائدة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:

2-1- العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل التضخم:

يرى فيشر أن سعر الفائدة الحقيقي يتحدد بالقوى الحقيقية للادخار والاستثمار، أي أن سعر الفائدة الحقيقي هو سعر التبادل بين السلع الحاضرة والمستقبلية، إلا أن هذا السعر ليس بالضرورة هو السعر الذي يحصل عليه المقترض، فهو يقترض بسعر السوق أو السعر الاسمي للفائدة، وهو سعر التبادل بين النقود الحاضرة والمستقبلية، وفي غياب التضخم وعندما تكون كل المبادلات بالنقود وسعر الفائدة الحقيقي والسعر الاسمي يكونان متطابقان إلا أن سعر الفائدة الاسمي يتأثر بمعدل التضخم المتوقع، وعليه اختلفت آراء الاقتصاديين حول نوعية العلاقة التي تربط سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي[2]، ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل التضخم من خلال العلاقة التالية:

$$i_r = i_n - \pi$$

حيث: i_r: معدل الفائدة الحقيقي. i_n: معدل الفائدة الاسمي. π : معدل التضخم.

كما يساعد سعر الفائدة السلطة النقدية في التحكم في عرض النقد في التداول من خلال تغيير هذا السعر صعودا ونزولا على المدى المتوسط، ورفع الفائدة يعني كبح عمليات الاقتراض وبالتالي تقليل نسبة السيولة في السوق مما يؤدي إلى خفض نسبة التضخم[3].

2-2- العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار:

معروف إن الجزء الأكبر من الإنفاق الاستثماري يقوم به القطاع الإنتاجي أو قطاع الأعمال وهو يتكون من وحدات مقترضة عادة إذ يندر أن يعتمد الاستثمار في الاقتصاد الحديث على مصادر الأموال الذاتية فقط نظرا لضخامة حجم الاستثمار من جهة وعدم كفاية المصادر من جهة أخرى، و تنص النظرية الكلاسيكية على وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري وسعر الفائدة وتستند في ذلك إلى نظرية تكوين رأس المال لان مفهوم الاستثمار الحقيقي ،هو عبارة عن عملية يتكون من خلالها رأس المال بتراكم السلع الإنتاجية، كالبنيات و الآلات والمعدات وجميع ما تتكون منه الهياكل التحتية، لذا فان سلوك الإنفاق الاستثماري يعتمد على ما يحصل لإنتاجية هذه السلع في عملية تراكمها من جهة وعلى تكلفة تمويل الإنفاق الاستثماري من جهة أخرى، كما

---

[1] – أكرم محمود الحوراني، **مدى فعالية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سوريا**، مجلة جامعة تشرين للدارسات والبحوث العلمية، العدد2، سوريا ، 2005، ص 31.

[2] – بلعزوز بن علي، **اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية –حالة الجزائر–** أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 ، ص52.

[3] – سعر الفائدة، الموسوعة الحرة، متاح على الموقع:http://ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ الاطلاع: 2013/06/19.

اعتقد الكلاسيكيون أن سعر الفائدة في السوق يتجه دوما نحو المستوى الذي يحقق التوازن بين الادخار و الاستثمار.

2-3- العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود:

يرفض الكثير من الاقتصاديين – خاصة النقديين – أن يتمتع الطلب على النقود بمرونة شديدة أمام تغيرات سعر الفائدة باعتبار انه نادر الحدوث في الواقع العلمي، و يرى فريدمان واستنادا إلى الدراسات الإحصائية التي أقيمت خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية أنه ليس هنالك أفكار في المدرسة التجريبية عن تأثير سعر الفائدة على الطلب الحقيقي للنقود، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول ما إذا كانت هنالك علاقة وثيقة في الأجل الطويل أو القصير بين سعر الفائدة وتفضيل السيولة، وإن كانت كل الاستنتاجات تقريبا تبين عدم مرونة استجابة الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة حتى في الأجل الطويل، حيث وجد أن التغير في الدخل الحقيقي أو الثروة هو العامل الأكثر أهمية لإحداث تغير في كمية النقود الحقيقية المطلوبة، وليس سعر الفائدة والنتيجة المستخلصة من دالة الطلب على النقود عند فريدمان تحدد بمتغيرات أساسية ثلاثة هي: الثروة بمفهومها الواسع وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود والعوائد والأذواق وترتيب الأفضليات يتضمن سعر الفائدة مفاهيم مختلفة، وعليه فسعر الفائدة وإن لم يكن متغير أساسي في المعادلة إلا أنه لا يمكن إنكاره أو تجاهله أو إلغاء أثره على دالة الطلب على النقود، خاصة وان فريدمان لا يرغب في الفصل بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقيين فهو لا يرى أنه لا يجب النظر إلى سعر الفائدة على أنه ظاهرة نقدية فقط يتحدد على أساس عرض النقود والطلب عليها، وليس له أي تأثير على القطاع الحقيقي، أنما يجب النظر إلى سعر الفائدة على أنه يعتمد أيضا على المؤشرات الحقيقية وأن المدخل التجريبي يؤكد على أن التغير النقدي يكون له تأثير هام وغير عادي على القطاع الحقيقي و النتيجة التي توصل إليها فريدمان هو أن إخراج سعر الفائدة من دالة الطلب على النقود سيسمح بحدوث انفصال وانقطاع غير مرغوب فيه بين التحليل الاقتصادي الحقيقي ومنه توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود وإن كانت هذه العلاقة ليست ذات أهمية بالغة أو مؤثرة بالشكل المطلوب، بالتالي لا يمكن القول أن الطلب على النقود يتمتع بمرونة وحساسية كبيرة لسعر الفائدة[1].

3- سعر الفائدة والفعالية النسبية للسياسة النقدية:

تتحدد فعالية السياسة النقدية بالنسبة إلى سعر الفائدة عن طريق، بإنحدار منحنيات ISوLM ومن خلال ذلك سنعرض فعالية السياسة النقدية من خلال استعراض الأوضاع المختلفة لانتقال منحنيات IS وLM.

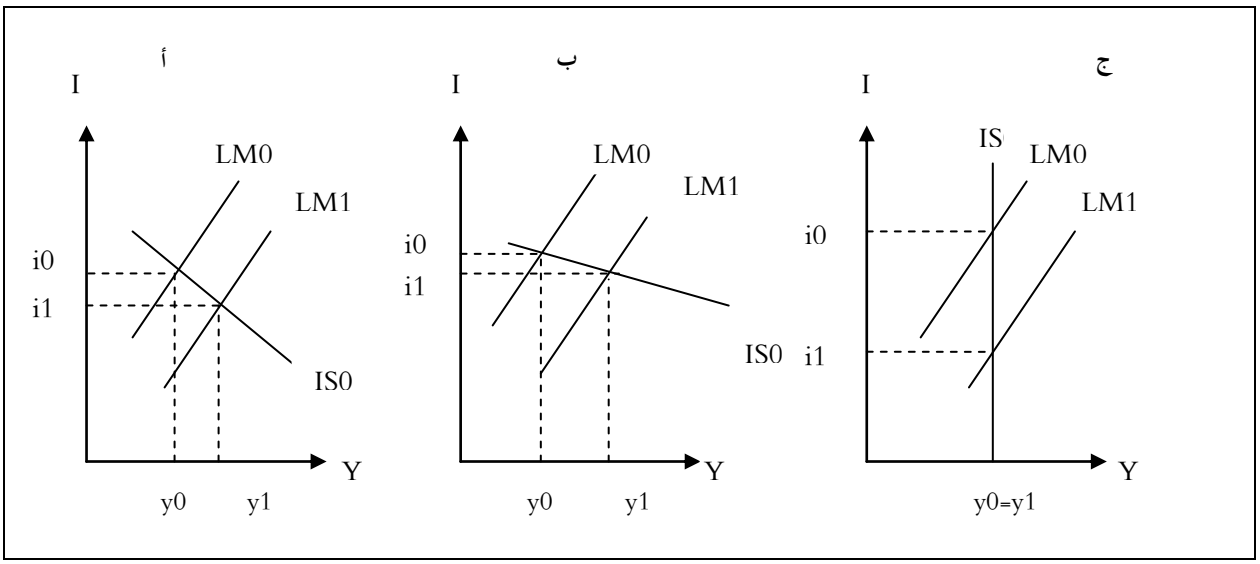
[1] - بلعزوز بن علي، مرجع سابق ذكره، ص 54.

3-1- فعالية السياسة النقدية وإنحدار منحنى IS:

يوضح الشكل رقم (3-3) الآثار المترتبة عن زيادة عرض النقود لمنحنين IS لهما إنحدار مختلف ،ففي الجزء(أ) من الشكل فإن منحنى IS شديد الانحدار عاكسا مرونة ضعيفة لطلب الاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة، لذلك فان السياسة النقدية نسبيا ضعيفة الأثر في هذه الحالة، فزيادة عرض النقود تنقل منحنى LM إلى اليمين موضحة زيادة في الدخل من y0 إلى y1، لكن هذه الزيادة في الدخل ضعيفة نسبيا.

أما في الجزء(ب) من الشكل فان منحنى أكثر استواء عاكسا المرونة العالية لطلب الاستثمار بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، وهنا تصبح السياسة النقدية أكثر فعالية في زيادة الدخل، ومنه نستنتج انه إذا كانت مرونة الاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة ضعيفة فإن السياسة النقدية تصبح ضعيفة الفعالية، والعكس صحيح، أما إذا كانت مرونة الاستثمار لسعر الفائدة معدومة فإن السياسة النقدية عديمة الفعالية كما هو موضح في الجزء (ج) من الشكل.

شكل رقم (3-3): يوضح إنحدار منحنى IS وفعالية السياسة النقدية.



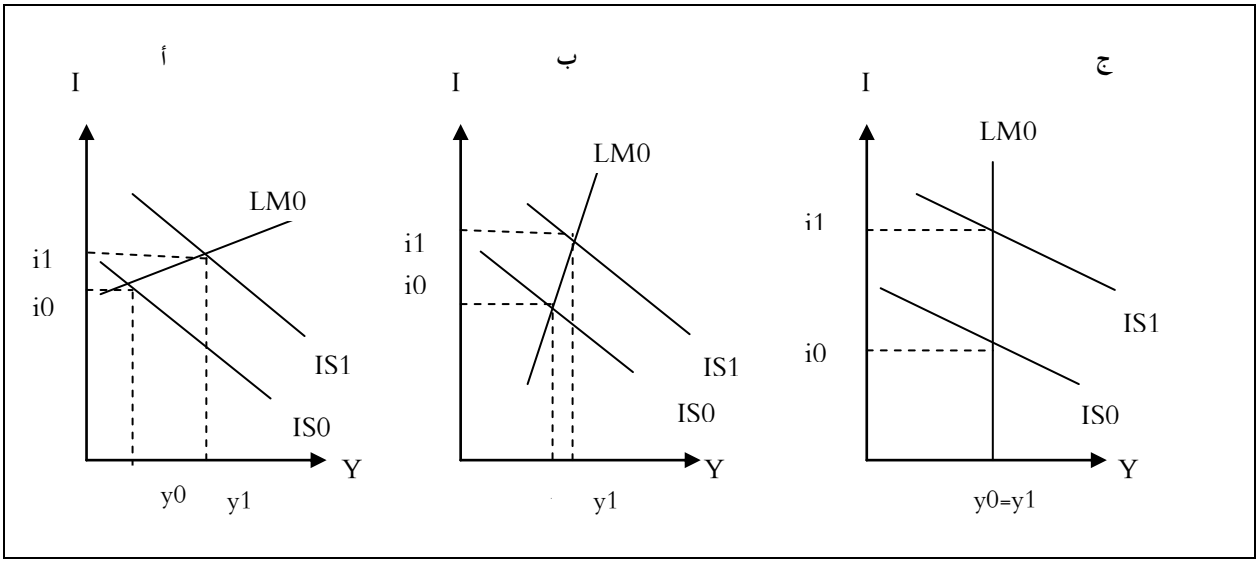
المصدر: بوزيدي جمال، **دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012، ص181.

3-2- إنحدار منحنى LM وفعالية السياسة النقدية:

يوضح الشكل رقم (3-4) فعالية زيادة عرض النقود بالنسبة للأوضاع المختلقة لمنحنى LM ،حيث تكون السياسة النقدية أكثر فعالية كلما كان منحنى LM أكثر إنحدار والسبب في ذلك أن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع عرض النقود واستمالة الاستثمار مما ينجر عنه زيادة الدخل من جهة، ومن جهة أخرى يؤدى انخفاض سعر الفائدة إلى العمل على زيادة الطلب النقدي ليعادل الزيادة في المعروض النقدي، ففي الجزء

(أ) من الشكل حيث الطلب على النقود شديد الحساسية لسعر الفائدة فان انخفاض طفيف في سعر الفائدة يكون كفيلا لا عادة التوازن للسوق النقدي، لكن زيادة الدخل تكون قليلة نسبيا، أما في حالة الطلب على النقود يكون ضعيف المرونة لتغير سعر الفائدة فان هذا يتطلب انخفاض كبير في سعر الفائدة وزيادة كبيرة في الدخل لإعادة التوازن كما هو موضح في الجزء (ب) من الشكل، أما الجزء (ج) فيوضح انعدام استجابة الطلب النقدي لتغير في سعر الفائدة، والزيادة في عرض النقود تؤدي إلى انخفاض كبير في سعر الفائدة، لكن ذلك لن يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وبالتالي يزداد الدخل زيادة كبيرة لامتصاص كل الزيادة في أرصدة المعاملات الإضافية الناتجة عن زيادة الدخل [1].

شكل رقم (3-4): يوضح إنحدار منحنىLM والسياسة النقدية.



المصدر: نفس المرجع السابق ذكره، ص 184.

المطلب الثاني: أثار سعر الفائدة على ميزان المدفوعات.

1- العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة:

إن دور سعر الفائدة في تحقيق مستوى معين من سعر الصرف يعتبر من الموضوعات الهامة والمعقدة التي تشغل بال كثير من الاقتصاديين، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في بلد ما من شانه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، وبالتالي تحسن قيمة العملة الوطنية، هذه الاستجابة تشترط الكثير من الشروط (مناخ الاستثمار، مرونة بين أسعار الفائدة والاستثمار، مرونة في الجهاز الإنتاجي، استقرار الكثير من المتغيرات

[1] – بوزيدي جمال، **دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012، ص184.

الاقتصادية)، وعندما تكون العملة ضعيفة مثلا يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر إنهيار العملة.

ويمكن توضيح العاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة من خلال نظرية تعادل أسعار الفائدة، ونظرية اثر فيشر الدولي.

1-1- نظرية تعادل أسعار الفائدة (PTI):

مبدأ نظرية تعادل معدلات الفائدة يقوم على أن الفرق بين أسعار الصرف العاجلة والآجلة يميل إلى التساوي مع الفرق بين معدلات الفائدة للعملات المعينة، بصورة أخرى أسعار الصرف الآجلة للعملات تتعادل مع تعادلات معدلات الفائدة، وتغير معدلات الفائدة له تأثير مباشر على الطلب على الأصول المالية الأجنبية التي بدورها تغير سعر الصرف وأول من صاغ هذه النظرية هو كينز (J.M.Keynz) [1].

وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في دول أي أن معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف العاجل[*]، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي: يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم (M) في أسواق المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على (1-d) M حيث:

id معدل الفائدة المحلي يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر صرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة ie وإعادة بيعها لأجل بشكل ممكن الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا:

$$M(1+id)=(M/cc)(1+ie)ct\ldots\ldots(1)$$ حيث:

[1]- قدي عبد المجيد، مرجع سابق ذكره، ص 121.

[*]- يقصد بالسعر العاجل للصرف السعر الحالي أو الجاري الذي يعتمد عليه المتعاملون ويتم إدراجه في فوترة وتقييم الصفقات وتمثل هذه الصفقات اغلب العمليات التي تجري في سوق الصرف، في حين يقصد بسعر الصرف الآجل ذلك السعر الذي يدرج في العمليات والصفقات بالاعتماد على السعر الفوري وفرق معدلي الفائدة في السوق النقدية بين العملتين، أي أن التفرقة بين السعر الأجل للصرف والسعر الفوري يعتمد على الفترة الزمنية حال إبرام الصفقات وعلى مستويات معدلات الفائدة السائد في الأسواق النقدية للأطراف المتعاملة، والفرق بين السعرين يمثل هامش الربح جراء التعاملات في أسواق العاجلة والآجلة

cc: سعر الصرف الآني. ct : سعر الصرف الآجل.

ie: معدل الفائدة الخارجي الاسمي Id: معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

ومن المعادلة السابقة نحصل على:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+id}{1+ie} \dots\dots\dots\dots (2)$$

بطرح1 من طرفي المعادلة (2) تتحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+id}{1+ie} - 1 \dots\dots\dots\dots (3)$$

أو:

$$\frac{CT-CC}{CC} = \frac{id-ie}{1+ie} \dots\dots\dots\dots (4)$$

وإذا كان ie صغيرة جدا يمكن كتابة المعادلة على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{\frac{CT-CC}{CC} \approx id-ie} \dots\dots\dots\dots (\mathbf{5})$$

لتوضيح محتوى نظرية تعادل معدلات الفائدة وأسعار الصرف ندرج المعطيات التالية حول تفاعل الأورو والين كما يلي[1]:

- سعر الصرف العاجل: 1EUR=120YEN - سعر الصرف الأجل: 1EUR=121YEN
- معدل الفائدة السنوي للين=7% - معدل الفائدة السنوي للأورو=3%

للاستفادة من الفرق في معدلات الفائدة يقوم المضارب باقتراض مبلغ من الأورو مقداره EUR9000 بمعدل فائدة سنوي 3% (المضارب مدين بعد سنة ب9270) فيبادر هذا المتعامل بتحويل القرض إلى ما يعادله من YEN وفق سعر الصرف الجاري 120 ين لكل أورو فتكون قيمة القرض YEN1080000، يقوم بتوظيفه في

[1]- Patrice Fontaine, **Gestion du risque de change** ,Édition Economica, Paris,1996,p26.

السوق اليابانية حسب معدل الفائدة 7% وبعد سنة يتحصل على YEN 1155600 يحول المبلغ المتحصل عليه إلى EUR بسعر الصرف الجديد (1EUR=121YEN) فيكون لديه EUR 9550.4

وبالتالي حقق ربح مقداره 9950-9000=(0.03+1)EUR280.4 أي ما يعادل YEN33930 .

ويمكن الوصول إلى سعر الصرف الأجل الذي سوف تستقر حوله التعاملات بالعلاقة التالية والتي تستند على تعادل فوارق معدلات الفائدة ومعدلات أسعار الصرف:

CT-CC/CC=id-ie/1+ie

CT-120/120=0.07-0.03/1+0.03

CT=120+120(0.04/1.03)=124,6601

1-2- نظرية اثر فيشر الدولي:

تستند نظرية IRVING FISHER في تفسيرها لتقلبات سعر الصرف على علاقة معدلات الفائدة الاسمية الذي يجب أن يعادل كل من معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي، فإذا كان in رمز معدل الفائدة الاسمية وir معدل الفائدة الحقيقي وinf معدل التضخم في بلد ما ،فان معادلة فيشر لمعدل الفائدة الاسمي عبارة عن العلاقة الرياضية التالية[1]:

$$In = Ir + inf$$

تقوم هذه العلاقة بشرح سعر الفائدة الاسمي بواسطة سعر الفائدة الحقيقي والتضخم المتوقع مع افتراض أن سعر الفائدة الحقيقي يتغير ببطء، أما التضخم فهو يلعب دورا أساسيا في تطور أسعار الفائدة الاسمية بشرط أن لا تتأثر أسعار الفائدة الحقيقية، أي ارتفاع معدل التضخم المتوقع في بلد ما يترجم بارتفاع أسعار الفائدة الاسمية في هذا البلد.

كما يمكن توسيع قاعدة فيشر إلى مجال أكثر اتساعا وذلك بوجود عدة عملات وبافتراض أن هذه العلاقة محققة في بلدين مختلفين (A وB) فيمكن كتابة القاعدة على الشكل التالي:

[1] - لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق ذكره، ص 171.

$$\begin{cases} In_A = \mathrm{Ir_A} + \mathrm{inf_A} \\ In_B = \mathrm{Ir_B} + \mathrm{inf_B} \end{cases}$$

وبافتراض تساوي أسعار الفائدة الحقيقية في كلا البلدين نتيجة لتشابه في الأصول المالية والخصائص المرتبطة بها (درجة المخاطرة، أجال الاستحقاق، السيولة...الخ) وذلك في ظل وجود عملتين مختلفتين، وفي حالة عدم تساوي أسعار الفائدة الحقيقية ينتج عن ذلك تدفق رؤوس الأموال اتجاه البلد الذي يتمتع بسعر فائدة أعلى، وسوف يستمر التدفق إلى غاية تساوي أسعار الفائدة الحقيقية وهنا تصبح العلاقة كالتالي:

$$In_A - \mathrm{In_B} = \mathrm{inf_A} - \mathrm{inf_B}$$

وتوضح العلاقة الأخيرة أن الفرق بين أسعار الفائدة الاسمية في البلدين يساوي الفرق بين معدلات التضخم المتوقع في البلدين، ومنه فان علاقة فيشر الدولية تحقق في طرفها الأول نظرية أسعار الفائدة، وتحقق في طرفها الثاني نظرية تعادل القدرة الشرائية*، ويمكن تصور الرابط كما يلي:

$$\mathrm{PTI} \longrightarrow \text{Fisher} \longrightarrow \mathrm{PPA}$$

ولنفترض أن أسعار الفائدة كانت5% بالنسبة لمنطقة الاورو و3 % بالنسبة للدولار فان الفرق 2 % ما هو إلا عبارة عن معدل التضخم في المستوى العام للأسعار بين الفائدة الاسمية لمنطقة الاورو و الفائدة الاسمية للو.م.أ.

2- آليات انتقال أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات عن طريق أسعار الفائدة:

2-1- أسعار الفائدة وميزان رأس المال:

إن زيادة التدفقات رؤوس الأموال الدولية الداخلية تربط حالة ميزان رأس المال بالفرق بين سعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة العالمية، وهو يعني أن المتغير المؤثر في تحديد حالة رأس المال هو سعر الفائدة المحلي[1]، وفي مفهوم ميزان المدفوعات يستلزم الزيادة في أسعار الفائدة المحلية بالنسبة لتلك الموجودة في الخارج، هذا ما يؤدي إلى تحسين رصيد ميزان المدفوعات لأن التدفقات الرأس مالية زادة.

* – يمثل جوهر نظرية تعادل القوة الشرائية(PPA) في أن نسبة تغير سعر الصرف = نسبة تضخم المحلي – نسبة التضخم الأجنبي، وتعتمد هذه النظرية في قياس مستوى الأسعار على طريقة الأرقام القياسية استنادا إلى الصيغة:$C_t/C_{to} = 1+df/1+dd$

حيث:C_t : سعر صرف العملة بعد مرور فترة زمنية .t C_{to}: سعر صرف العملة في اللحظة $d_f.t_o$: معدل التضخم الأجنبي. d_d: معدل التضخم المحلي.

[1] – حسين حميد، مرجع سابق ذكره، ص 123.

إن خفض سعر الفائدة سوف يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال من البلد إلى الخارج نظرا لأن العائد من الاستثمارات رأس المال الدولي أصبح غير مربح مقارنة مع العالم، الأمر الذي يجعل حساب رأس المال في حالة عجز وهذا العجز يعمل بدوره على خفض سعر صرف العملة المحلية في الأسواق الدولية، ونظرا لأن استجابة الأسواق المالية أسرع بكثير من استجابة الأسواق السلعية فإن تدهور سعر صرف العملة المحلية قد يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري لأن الصادرات تصبح ارخص من الواردات، ولكن بعد فترة استجابة الأسواق السلعية للتدهور في سعر الصرف سوف يتحول العجز في الحساب الجاري إلى فائض لأن الطلب الدولي على الصادرات سوف يزداد لأنها أصبحت ارخص مما سبق (بالعملة الأجنبية) في حين ينخفض الطلب المحلي على الاستيراد لأنها أصبحت أغلا من ما سبق (بالعملة المحلية)[1].

2-2- تأثر الحساب الجاري لسعر الفائدة:

عندما يرى رجال الأعمال والمستثمرون انخفاض أسعار الفائدة ويسود الاعتقاد عندهم باستمرارها منخفضة مع وجود حالة التفاؤل لديهم فسيقومون بزيادة استثماراتهم لأن أحد العوامل المؤثرة في حجم الاستثمار هي أسعار الفائدة (لأن الاستثمار دالة سالبة في أسعار الفائدة)، ومما لاشك فيه أن زيادة حجم الاستثمار من شانه أن يؤدي الزيادة حجم الدخل، ومنه سيتولد من دون شك زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات، مما يقود إلى العجز في الميزان التجاري.

[1] – جليل شعيان وعقيل محمد الحمدي، **أثر السياسة النقدية من ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة قياسية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السابع، العدد27، جامعة البصرة، 2011، ص 210.

المبحث الرابع: دور العرض النقدي في إعادة توازن ميزان المدفوعات.

كان لبروز الفكر النقدي تأثيرا واضحا في بلورة ونضوج المدخل النقدي، الذي يعالج مشكلة التكيف في ميزان المدفوعات من خلال إبراز أهمية وفعالية دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، باعتبار أن الخلل فيه يكمن في عدم التناسق الموجود بين عرض النقود والطلب عليها.

المطلب الأول: عرض النقود:

1- مفهوم عرض النقود:

يعرف عرض النقود أو كما يسمى أيضا بالكتلة النقدية بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي هي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة، ويعرف أيضا بأنه كمية النقود أو مجموعة الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص(المجتمع) خلال فترة زمنية معينة، وقد اخذ مفهوم العرض النقدي حيز واسعا من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائه مفهوم محدد ومتفق عليه وكذلك حول الآلية المناسبة لاحتسابه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العرض النقدي يعد بمثابة دينا على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدار إذ أنه التزاما عليها وحقا لحائزيه على التصرف بالمبالغ التي بحوزتهم[1].

كما يعمل معدل عرض النقود على جعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو قريب من ذلك، وهذا ما يفرض علينا معرفة عملية تكوين الكتلة النقدية، وهذا يتطلب تحليل ثلاثة أنواع من الحسابات وهي[2]:

أ- المسح النقدي: وهو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية ، وهذا عن طريق دمج بيانات الميزانية العمومية لجميع البنوك التجارية مع الميزانية العمومية للسلطات النقدية وتوحيدها في أصناف، تبين حركة النقود وأشباه النقود والالتزامات الخارجية والداخلية للجهاز المصرفي ، ويتكون المسح النقدي من العناصر التالية:

- صافي الأصول الأجنبية: وهي مجموع الأصول الأجنبية من العملات والذهب مطروح منها الخصوم الأجنبية للجهاز المصرفي؛
- الائتمان المحلي: وهو صافي المطالب على الحكومة* زائد القروض المقدمة للقطاع الاقتصادي ؛
- النقود: وهي عبارة عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب؛

[1]- مراد عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص36.

[2]- غربي احمد، مرجع سابق ذكره، ص 101.

*- صافي المطالب على الحكومة :يعبر عن الائتمان المقدم من النظام المصرفي للحكومة مطروحا منه ودائع الحكومة في الجهاز المصرفي.

- أشباه النقود: وهي الأصول السائلة غير النقدية المتكونة من بعض ديون والتزامات المؤسسات المالية، وتحتوي على الودائع لأجل وودائع للادخار وسندات الدولة ذات الأجل القصير، وغيرها من النقود التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود.

ب- حسابات البنك المركزي: يسعى هذا الحساب إلى إظهار أنشطة البنك المركزي حيث يتضمن في الخصوم كالعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة، ومن جهة الأصول يتضمن: الإيرادات الخارجية للحكومة والحقوق المترتبة على البنوك التجارية .

ج- حسابات البنوك التجارية: وتتكون من جزئيين ، جهة الخصوم يوجد بها الودائع بمختلف أنواعها، الالتزامات الخارجية، قروض البنك المركزي، أما في الجهة الأصول نجد الاحتياطات، القيم المتحصل عليها من الخارج، الحقوق على الحكومة، القروض المقدمة للهيئات الرسمية .....الخ

2- المضاعف النقدي:

يمثل المضاعف النقدي العلاقة بين النقود و القاعدة النقدية وصيغته كما يلي:

$$K = \frac{MF+D}{MF+R} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

حيث : K: المضاعف النقدي MF: التداول النقدي D: الودائع R: الاحتياطات

أما بالنسبة للمجمعات النقدية فهي من إهتمام البنوك المركزية، فهي التي تقوم بحسابها ونشرها، وفي الغالب نجد أن هذه المجمعات تتكون من ثلاث أنواع في الغالب نوقد تصل إلى أربع مجمعات أو أكثر مثلا ما هو الحال عليه في فرنسا.

جدول رقم (3-3): يوضح المجمعات النقدية.

الأوراق النقدية ونقود التجزئة **+ الودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية وحسابات الشيكات البريدية**
=المجمع النقدي الضيق: M_1 **+ حسابات الادخار على الدفاتر** **+ حسابات من أجل التنمية الصناعية** **+ حسابات الادخار السكني**
=الكتلة النقدية : M_2 **+ الحسابات لأجل والسندات غير قابلة للتداول** **+ شهادات الإيداع وما شابهها الصادرة عن المصارف والمتداولة في السوق النقدية** **+ الأسهم والحصص المصدرة من قبل SICAV (شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير) وFCP** **(الصناديق المشتركة للتوظيف)** **+ إجمالي التوظيفات النقدية (ودائع تحت الطلب، حسابات لأجل، شهادات إيداع) بالعملات الأجنبية للمقيمين**
=سيولات الاقتصاد: M_3 **+ أوراق الخزينة الصادرة عن المشروعات ويمتلكها الأعوان غير الماليين** **+ سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة من الدولة بحوزة الأعوان غير الماليين**
M_4=

المصدر: صالح مفتاح، مرجع سابق ذكره، ص 54.

3- آليات انتقال أثر عرض النقد على ميزان المدفوعات:

3-1- تأتي زيادة عرض النقود إما بسبب ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة انخفاض الاحتياطي القانوني، أو بسبب انخفاض سعر الخصم أو التوسع في منح القروض، أو بسبب عمليات السوق المفتوحة عندما يدخل البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية، وزيادة عرض النقود تعني زيادة القدرة الشرائية لمالكيها من الأفراد والشركات والمستثمرين فيزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات مما سيؤدي إلى زيادة الواردات، وبالتالي التأثير سلبا على الميزان التجاري ومنه الحساب الجاري، كما أن الزيادة في كمية النقود بمعدل يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي سوف يخلق فجوة تضخمية نقدية، فيرتفع المستوى العام للأسعار، حيث سيؤثر هذا الارتفاع في ثلاث اتجاهات للأثر النهائي للسياسة النقدية على ميزان المدفوعات[1]:

[1] - جليل شعيان وعقيل محمد الحمدي، مرجع سابق ذكره، ص 212.

- يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى عجز الحساب الجاري، لأن الارتفاع في الأسعار سيجعل الطلب الأجنبي على الصادرات ينخفض تدرجيا في حين يزداد الطلب المحلي على الاستيراد كونها أصبحت أقل سعراً من بدائلها المحلية؛
- إن الطلب على النقود بدافع المعاملات سيزداد، بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع والخدمات نتيجة زيادة الأسعار، وكذلك استمرار ارتفاعها سوف يزيد من كمية النقود المحتفظ بها بدافع الاحتياط، وهكذا يزداد الطلب الكلي للنقود وتنخفض الفجوة بين العرض والطلب على النقود ومن ثم يقل أثر السياسة النقدية التوسعية إجمالا في الاقتصاد الوطني وميزان المدفوعات؛
- إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني ضمنيا أن أسعار الفائدة الحقيقية تنخفض تلقائيا وذلك مع بقاء أسعار الفائدة الاسمية ثابتة في السوق، وبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات كما رأينا سابقا.

3-2- إن الانخفاض في عرض النقود عن طريق إتباع سياسة نقدية انكماشية وذلك بإتباع مختلف الوسائل المتاحة للبنك المركزي للحد من الائتمان، فإن ذلك سيؤدي إلى خفض المعروض النقدي، ويتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة أو وضع سوق للائتمان وغيرها، حيث يحدث هذا أثراً ايجابياً على ميزان المدفوعات من عدة نواحي نذكر منها:

- تخفيض مستوى الأسعار يعني أن منتجات الدولة تصبح أرخص نسبيا في الأسواق الخارجية فيزدادا الطلب عليها، وبالمقابل تصبح السلع المستوردة مرتفعة السعر فيقل الطلب عليها، فتزداد الصادرات وتقل الواردات؛
- رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية بجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة التي تعمل على الاستفادة من سعر الفائدة المرتفع وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما يساعد على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: المدخل النقدي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات:

ظهر هذا المنهج على يد الاقتصاديين "Fernkel et Johnson" سنة 1976، والذين يرون أن الاختلال في ميزان المدفوعات ناشئ عن اختلال السوق النقدية، حيث يتعلق هذا المنهج بالميزان الكلي الذي يضم الحساب الجاري وميزان رأس المال، حيث أن المشاكل التي يعاني منها ميزان المدفوعات هي ظواهر نقدية، وبالتالي فان التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية الدولية بإزالة الاختلال بين العرض والطلب على النقود، وتتركز أهم فرضيات هذا المنهج على ما يلي[1]:

[1] – محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 348.

- إفتراض اقتصاد منفتح على العالم الخارجي لا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية ويمر بظروف التوظيف الكامل أو يعاني من بطالة هيكلية وانخفاض مرونة العرض الكلي؛
- الرقابة الكاملة للسلطة على العرض النقدي الذي يعتبر متغيرا خارجيا والذي يتكون من المكون الداخلي والمكون الأجنبي؛
- الطلب النقدي دالة مستقرة في عدد قليل من المتغيرات المستقلة عن محددات دالة العرض النقدي والأفراد يطلبون حجم معين من الأرصدة النقدية ذات القيمة الحقيقية خاصة في الآجال الطويلة ويميلون للحفاظ على هذا الحجم؛
- يفترض كفاءة الأسواق الدولية للسلع والخدمات والأصول النقدية وكذا تساوي أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية وأسعار السلع والخدمات بين الداخل والخارج في الأجل الطويل.

1- صيغة النموذج النقدي:

صاغ هذا النموذج على أن رصيد الميزان ينعكس في صافي الاحتياطات النقدية الدولية الذي يعادل ميزان الجاري مضافا إليه ميزان التحويلات الرأس مالية أي [1]:

$$SB = RMIN = BC + B \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$ حيث:

BC: الميزان التجاري. RMIN: صافي الاحتياطات النقدية الدولية.

B: ميزان رأس المال طويل الأجل. SB: رصيد ميزان المدفوعات.

إن صافي الاحتياطات النقدية الدولية ترتبط بسوق النقد الوطني عن طريق الفرق بين العرض والطلب على النقود كما يلي :

$$RMIN = F(Md - Ms) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث : Md: الطلب على النقود Ms: عرض النقود

ويعني ذلك أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يتوقف على مقدار الفجوة بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من النقد.

ويعبر عن دالة الطلب على النقود بالعلاقة التالية : $$Md = KPY \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:

Y: الدخل الحقيقي، P : متوسط الأسعار، K: مقلوب سرعة دوران النقد.

[1] – محمد مؤذن، مرجع سابق ذكره، ص 104.

ووفقا للمنهج النقدي أن حجم عرض النقود بالنسبة لدولة ما يتوقف على مضاعف خلق النقود وصافي الاحتياطات الدولية، وكذا على الائتمان المحلي كما يلي : $Ms = MBM$.....(4)

حيث: $BM = A + RMIN$ ومنه تصبح المعادلة (4):

حيث: $Ms = M(A + RMIN)$ .....(5)

Ms: العرض النقدي، BM: القاعدة النقدية، M: مضاعف خلق النقود، A: الائتمان المحلي.

ونحن نعلم بان سوق النقود يتوازن بتساوي الطلب على النقود والعرض عليها: أي Ms=Md ومنه:

$$MA + M(RMIN) = KPY \Rightarrow \Delta MA + \Delta M(RMIN) = \Delta KPY \Rightarrow$$

$$\Delta M(RMIN) = \Delta KPY - \Delta MA \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

إن تكافؤ رصيد ميزان المدفوعات مع صافي الاحتياطات النقدية الدولية، وهو عبارة عن التغير في الطلب على النقود مطروحا منه التغير في الائتمان المحلي، وهو ما يوضح أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعد انعكاس للاختلال في السوق النقدية.

وعلى ضوء ما سبق، ولفهم آلية عمل هذا النموذج نرى سلوك البنك المركزي من خلال سياساته المتبعة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

- في حالة الفائض: يعتمد البنك المركزي في هذه الحالة على زيادة المعروض النقدي بإتباع سياسة نقدية توسعية، حتى يصبح العرض النقدي اكبر من الطلب عليه، وبالتالي تزداد الأرصدة النقدية بحوزة الأفراد مما كانت عليه، حيث يرغب المقيمين في البلد على إنفاق أرصدتهم الزائدة على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة ارتفاع الواردات، ومنه تسوية الفائض في ميزان المدفوعات؛
- في حالة العجز: يعتمد البنك المركزي في هذه الحالة سياسة نقدية انكماشية ، حيث يعمل على تقليص حجم المعروض النقدي حتى يصبح اقل من الطلب على النقود، مما يؤدي انخفاض الأرصدة النقدية إلى أقل من المستويات المرغوب فيها في السوق النقدية مما يحدث خلل فيها، هذا ما يجعل المقيمين يسحبون ما لديهم من أرصدة في الخارج إضافة إلى قيامهم ببيع ما يملكون من سلع وأصول مالية إلى غير المقيمين، وتخفيض إنفاقهم على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وواردات رؤوس الأموال من الخارج، وبهذا يتلاشى العجز في ميزان المدفوعات تدرجيا.

ومن خلال هذا المنهج النقدي لميزان المدفوعات يمكن أن نستخلص ما يلي:

- ❖ إذا كان $Md < Ms$ هذا يشير إلى وجود فائض في عرض النقود وهذا يعني أن الائتمان المحلي اكبر من الطلب على النقود، ويؤدي هذا الوضع إلى التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية يكون سالبا، وبذلك يكون رصيد ميزان المدفوعات سالب؛
- ❖ إذا كان $Md > Ms$ إي وجود فائض في الطلب على النقود، مما يعني أن التغير في الطلب على النقود اكبر من التغير في الائتمان المحلي، ومنه فان التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية يكون موجب، وبذلك يكون رصيد ميزان المدفوعات موجب؛
- ❖ إذا كان $Md = Ms$ إي هناك توازن بين العرض النقدي والطلب على النقود، وهذا ما يعكس المساواة بين التغير في الائتمان المحلي والتغير في الطلب على النقود، ومنه فان التغيرات في الاحتياطات النقدية الدولية مساوية للصفر، ويكون بذلك رصيد ميزان المدفوعات متوازن (مساوي لصفر).

2- تخفيض العملة الخارجية في النهج النقدي:

يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة للتأثير على السوق النقدي المحلي الذي يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التخفيض بنسبة معينة إلى رفع الأسعار المحلية لكافة السلع الداخلة في التجارة الدولية بنفس نسبة التخفيض مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية الداخلة التي لا تدخل في التجارة ولكن بنسبة أقل من نسبة التخفيض، حيث يدخل في إنتاجها بعض المستلزمات المستوردة وعليه فإن التخفيض سوف يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار المحلية، مما يخفض من القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والوحدات الاقتصادية، والذي يدفع بهم إلى زيادة الطلب على الأرصدة الاسمية من اجل استرجاع القيمة الحقيقية المرغوبة للأرصدة التي يحتفظون بها، فإذا لم تتدخل السلطات النقدية لإشباع فائض الطلب النقدي من خلال زيادة المكون العرض النقدي (A)، فإن الأفراد والوحدات الاقتصادية سوف يلجئون إلى جذب الأرصدة النقدية الأجنبية من أجل استعادة التوازن النقدي.

إن الإجراءات السابقة ينجر عنها خلق فائض في ميزان المدفوعات، هذا ما يحفز الوحدات الاقتصادية الإنتاجية إلى تحويل مواردهم إلى السلع الداخلة في التجارة(القابلة للتصدير)، كما يؤدي التخفيض إلى تحول الإنفاق إلى السلع المحلية، مما يسبب زيادة الصادرات وتخفيض الواردات والذي يخلق فائض في ميزان المدفوعات وسوف يستمر الفائض أو الزيادة في الأرصدة الدولية حتى يتم إستعادة التوازن في السوق النقدي[1].

[1] - محمد سيد عابد، مرجع سابق ذكره، ص 353-355.

3- إمكانية تطبيق المنهج النقدي في الدول النامية:

إنتشر المنهج النقدي لقدرته على تقديم تحليل لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، إذا ما حاولنا إظهار مدى ملائمة المنهج لوضعية الدول النامية، فإننا نجد إنها تتمتع بسمات قد تكون في الكثير من الأحيان متطابقة وظروف البلدان النامية وذلك من أجل[1]:

- إن معظم فرضيات المنهج النقدي كانت قد استنبطت من خلال دارسات تطبقيه في ظروف بلدان صغيرة الحجم، ومشابهة إلى حد كبير ظروف البلدان النامية؛
- عدم توفر هياكل مالية متطورة في البلدان النامية مما يزيد صعوبة تبني سياسات تصحيحية وفق مناهج أخرى، في حين أن معالم المنهج النقدي أكثر واقعية في التطبيق؛
- اعتماد الكثير من البلدان النامية (خصوصا دول أمريكا اللاتينية) على السياسة النقدية كأداة للرقابة على ميزان المدفوعات مما يسهل إمكانية تبني المنهج النقدي.

إن التوافق بين خصوصيات الدول النامية والمدخل النقدي يجعل أمر التعامل به مسالة أسهل نسبيا بالمقارنة مع المناهج الأخرى، مما يمنحه ميزة تشخيص طبيعية المشاكل الاقتصادية المعاصرة، وخاصة ظاهرة التقييم المرتفع للعملة والإفراط في عرض النقود، حيث يتعامل المنهج النقدي مع سياسة تخفيض العملة كإجراء لإعادة التوازن في السوق النقدي وبالتالي تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، ومن ثم الوصول إلى تقييم أكثر واقعية لقيمة العملة الخارجية، وهذه صلب المشكلة التي يعاني منها البلدان النامية والتي أفرزتها ترتيبات نظم الصرف حسب النظام النقدي الدولي، ويضاف إلى كل مما سبق أن اغلب البلدان النامية تعاني من مشكلة المديونية الخارجية، حيث أن كثير من هذه الدول تلجا إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء، وغالبا ما تكون هذه التسهيلات مشروطة بسياسات تصحيحية تعرف بسياسات التصحيح الهيكلي، وإن بنود هذه السياسات تنسجم في جوهرها مع آليات التصحيح وفق المنهج النقدي للدول النامية الراغبة في التكيف [2].

[1] - نزواد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق ذكره، ص 110-111 .

[2] - نفس المرجع السابق ذكره، ص112 .

خلاصة الفصل :

تستخدم السياسة النقدية سعر الصرف الذي يعتبر كهدف وسيط لها للتأثير على الميزان التجاري، ومن ثم معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، ذلك لان أسعار الصرف تلعب دورا كبير وبالغ الأهمية لإعادة التوازن الخارجي لأي دولة، لكن تتعلق فعالية سعر الصرف في إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق السياسة النقدية بنظام الصرف السائد، حيث تنخفض قدرة السلطات النقدية في ظل نظام الصرف الثابت على بناء سياسة نقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الحقيقي، نظرا لافتقاد السلطات النقدية القدرة على السيطرة في ظل حرية تدفقات رؤوس الأموال على المتغيرات النقدية، وهذا ما يؤدي إلى تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مما يدفع الدول إلى التدخل عن طرق سياسة تخفيض العملة أو من خلال سياسة الرقابة على الصرف، فسياسة تخفيض قيمة العملة يمكن إن تؤدي إلى تسوية العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، لأنها تؤدي إلى رفع حجم الصادرات وتخفيض أو الحد من الواردات، وينعكس هذا ايجابيا على ميزان المدفوعات، لكن نجاحها يتوقف على مجموعة من الشروط التي سبق وأن تطرقنا إليها .

كما يعتبر سعر الفائدة الأداة التقليدية لإدارة سعر الصرف، حيث تستطيع السلطات النقدية أن تؤثر على عرض النقود والطلب عليها من خلال تحديد هذا السعر بطريقة تساهم في تحقيق التوازن في سوق الصرف المرغوب للعملة، فارتفاع معدلات الفائدة المحلية، يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية التي تساعد الدولة على تمويل العجز في ميزان المدفوعات، وهذا في ظل توفر المناخ الملائم.

من خلال التحليل المتقدم تبرز أهمية السياسة النقدية كوسيلة فعالة في إحداث التكيف والتوازن المطلوب في ميزان المدفوعات فعجز ميزان المدفوعات نتيجة زيادة عرض النقود بمعدل اكبر من الطلب عليها يعالج من خلال تدخل السياسة النقدية لفرملة هذه الزيادة وتخفيضها إلى أن تعود إلى مستواها التوازني الذي يحقق المساواة بين الزيادة في معدل نمو عرض النقود والطلب عليها.

أما الفائض في ميزان المدفوعات فهو ناشئ عن تراخي معدل نمو عرض النقود بالنسبة لمعدل نمو الطلب عليها الأمر الذي يؤدي إلى وجود فائض في الطلب على النقود بالسوق النقدية هنا يجب على السياسة النقدية التدخل لزيادة معدل نمو عرض النقد لتتكافأ مع معدل نمو الطلب عليها.

الفصل الرابع:

فعالية السياسة النقدية والتوازنات الخارجية

دراسة تطبيقية لحالة الجزائر (1990-2012).

تمهيد:

يعتبر موضوع التوازن الخارجي والاستقرار الاقتصادي من أهم المواضيع التي يتعرض لها الاقتصاديين وصانعي القرارات الاقتصادية، حيث اتضحت هذه الأهمية خاصة مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي أين شهدت البيئة الاقتصادية الدولية اختلالات للتوازن الخارجي والداخلي وركود نمو الاقتصاد الدولي وارتفاع معدلات التضخم وتفاقم عجز موازين المدفوعات الخارجية، وأمام هذه التحديات انتهجت العديد من الدول النامية برامج لتصحيح الوضع الاقتصادي والهيكلي بهدف إعادة التوازن الاقتصادي الكلي وتحسين تخصيص الموارد الاقتصادية وزيادة كفاءتها.

حيث يرى العديد من الاقتصاديين أن تحقيق التوازن الخارجي دعامة أساسية في برنامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي التي انتهجته الدول النامية ومنها الجزائر، فجهود التصحيح تمثلت في السياسة النقدية والمالية التي استهدفت تحقيق المواءمة بين الطلب المحلي والموارد المتاحة.

إن الجزائر وفي إطار توجهها نحو اقتصاد السوق وفي إطار إرساء دعائم للسياسة النقدية، التي تحتل مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي، حيث قامت السلطات النقدية بإصدار قوانين وتشريعات كان أهمها القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الذي منح حرية أكبر لبنك الجزائر في صياغة السياسة النقدية وذلك من أجل تفعيل دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار وتحقيق معدلات نمو موجبة، وذلك من خلال التأثير على بعض المتغيرات النقدية كالمعروض النقدي وأسعار الفائدة وبالتالي التأثير على فعالية السياسة النقدية في تحقيق بعض الأهداف مثل تحقيق معدلات منخفضة للتضخم واستقرار سعر الصرف بما يحقق هدف التوازن الاقتصادي الخارجي.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث نتناول فيها:

- المبحث الأول: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر؛
- المبحث الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر؛
- المبحث الثالث: السياسة النقدية واثر تخفيض قيمة العملة الوطنية؛
- المبحث الرابع: تطور الوضعية النقدية والتوازنات الخارجية الجزائرية.

المبحث الأول: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر.

إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم لقيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة، ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه، وكلها إجراءات وتدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغير طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلا و مضمونا بعد تغير التوجه الاقتصادي.

المطلب الأول: السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2000).

1- خصائص السياسة النقدية قبل سنة 1990:

قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10 كان القطاع المالي الجزائري صغيرا ومجزئا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة، وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسملة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.

وقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا، وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي، وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة[1].

هذا ما عجّل بظهور مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي لسنة 1970-1971 حيث لم تعد النقود كرأس مال فقط وإنما أضحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول (ظاهرة عددية لحساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترول)، لذلك تفطنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلبي للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة

[1] - لحلو عبد القادر، **أثـر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990- 2006)**، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية ، جامعة سعيدة، أفريل 2006، ص15.

لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1986 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، أي أنها أصبحت أداة إستراتيجية مهمة لدى المخطّط والسلطات العامة.

وعلى العموم يمكن أن نرجع سبب الحالة التي آلت إليها النقود خلال الفترة التي تبنت فيها السلطات العامة في الجزائر لنظام اقتصادي اشتراكي انعكس على دور وفعالية السياسة النقدية، وذلك للأسباب التالية[1]:

- تسيير إداري لمعدلات الفائدة المثبتة عند مستويات دنيا؛
- تسيير نقدي إداري ليّن يوحي بالخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية وأجهزتها؛
- عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي وتابع كليا لرغبة زبائن القطاع العمومي؛
- طلب القرض غير مرن لمعدلات الفائدة؛
- الدور المهم للبنك المركزي الجزائري في إعادة تمويل البنوك؛
- تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله[2].

2- السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض (90-10):

على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية في ما يخص السياسة النقدية والمنظومة المصرفية من خلال قانون 86-12 و88-06 [*]، إلا أن هذا الأخير لم ينل رضا ومبتغى الهيئات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي الذي طالب بضرورة إصلاح حقيقي لنظام القرض، والذي كان يتميز بالبيروقراطية وانعدام الشفافية[3]،

---

[1] - بقبق ليلى اسمهان ، **ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق(حالة الاقتصاد الجزائري)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2003، ص194.

[2] - لحلو عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 16.

[*] - قانون 86-12 هو قانون القرض والبنك المؤرخ في 1986/08/19 جاء في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، الذي حدد فيه مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية ، أما قانون رقم 88-06 فهو قانون المعدل والمتمم لقانون 86-12.

[3] - حسين حميد، مرجع سابق ذكره، ص144.

واستجابة لمطالب صندوق النقد الدولي أقدمت الجزائر بعد توقيعها لاتفاقية الاستعداد الائتماني الأول 1989-1991على إصدار قانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض الذي أبرز دور النقد والسياسة النقدية.

2-1- مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض 90-10:

2-1-1- مبادئ قانون النقد والقرض 90-10: جاء قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بهدف ضبط السياسة النقدية وفق مرحلة تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، وذلك في اعتماده على وسائل ذات بعد نقدي بحت، ومن أهم مبادئه ما يلي:

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءً على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: لم يعد بسهولة اللجوء إلى القرض لتمويل عجز الخزينة العمومية كما كان سابقا من البنك المركزي، وأصبح تمويلها مبني على قواعد مالية ونتج عن هذا دينا مهما للخزينة العمومية تجاه الجهاز المصرفي، حيث بلغ نهاية 1989 حوالي 110 مليار دج تجاه بنك الجزائر، وكذلك 10 مليار دج تجاه البنوك التجارية، وأجبرت الخزينة العمومية على تسديد ديونها اتجاه بنك الجزائر في أجل أقصاه 15 سنة، مع إلغاء الاكتتاب الإجباري للسندات العمومية من قبل البنوك، ووضع سقف لتسبيقات بنك الجزائر في تمويل عجز الموازنة العامة، مع تحديد مدته وإجبارية استرجاعه كل سنة[1].

ج- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد (منح القروض) ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، و بهذا أعيد للنظام البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع الطالبة للتمويل[2]، ونتيجة هذا الفصل نسجل إعادة الاعتبار للوساطة المالية، وتكريس السلطة النقدية وتنظيمها، مع وضع حد لأثار المالية العامة على النقد، بإبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان[3].

د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: جاء هذا القانون ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة سماها «مجلس النقد والقرض» حيث كانت هناك هيئات عمومية عديدة في السابق تحاول احتكار هذه السلطة.

---

[1] -نفس المرجع السابق ذكره، ص 144.

[2] -بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تحرير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2006، ص 60.

[3] - حميد حسين، مرجع سابق ذكره، ص 145.

هـ- وضع نظام مصرفي على مستويين: وذلك من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع[1].

2-1-2- أهداف قانون النقد والقرض 90-10: لقد جاء قانون النقد والقرض ليكرس أنماطا جديدة على البنوك لكي تتماشى مع التطورات العالمية، وتتمثل أهم أهداف هذا القانون فيما يلي[2]:

- تنشيط السوق النقدية، وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وإعطاء السياسة النقدية مكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- استعادة بنك الجزائر لدوره في تسيير السياسة النقدية؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي، والسماح بتواجد مصارف وطنية وأجنبية خاصة أو عمومية؛
- التحكم في تسيير النقد وإدارة السياسة النقدية؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، مع إلزامية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وذلك بإجبار الحكومة على استشارة بنك الجزائر في كل ما يتعلق بالأمور النقدية الداخلية والخارجية؛
- إعادة تأهيل السلطة النقدية (إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي)، والهدف منها خلق جو ملائم للادخار والاستثمار وبالتالي الوصول إلى النمو المطلوب؛
- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني، والعمل على تحرير الخزينة من عبء منح الائتمان، بالإضافة إلى تقليص ديونها اتجاه بنك الجزائر[3].

3- معالم السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2000):

3-1- السياسة النقدية خلال الفترة (1990- 1993):

ارتبطت السياسة النقدية خلال هذه المرحلة بتنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني، مع صندوق النقد الدولي وما يتطلبه من شروط، إضافة لانعكاسات التحولات السياسية والأمنية* كما تميزت هذه المرحلة بأزمة مالية واقتصادية، نتيجة تراجع مداخيل الصادرات، بسبب انخفاض أسعار المحروقات وتركزت السياسة النقدية

[1] - لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 253.

[2] - حميد حسين، مرجع سابق ذكره، ص 146.

[3] - تشام فاروق، **أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين اداء الاقتصاد**، ملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية، 2004، المركز الجامعي ببشار، ص 205.

* - تمثلت هذه الانعكاسات في تعديل الدستور في نوفمبر 1989والانتقال إلى التعددية الحزبية، بالإضافة إلى أحداث 5 أكتوبر 1988 وما تلاها بعد توقيف المسار الانتخابي.

(خاصة) على الإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة(أي تكاليف النقود)، وأسعار الصرف، وتنظيم القطاع المصرفي والمالي وتعديل ميزان المدفوعات[1].

ودخلت الجزائر في مفاوضات سرية مع مؤسسات النقد الدولية لتمويل الإصلاحات الاقتصادية، بالحصول على القروض والمساعدات ضمن شروط، وذلك باقتراح مخطط مالي ونقدي صارم، مقابل الموارد المحصلة، وتتجلى ذلك فيما يلي[2]:

3- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛

4- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار فضلا عن تحرير التجارة والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

5- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

ويمكن تقسيم أهداف اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي خلال (1989-1993)، من جهة السياسة النقدية إلى ثلاث محاور هي:

6- تحقيق معدل فائدة حقيقي موجب نهاية1991؛

7- التحكم في نمو الكتلة النقدية، بعدم تجاوزها 5% نهاية 1991 ؛

8- تخفيض تدفقات القروض المقدمة للاقتصاد إلى 28.5 مليار دج .وهنا لابد من الإشارة أنها تجاوزت عمليًا (نهاية أول سداسي لسنة1991) مبلغ 33.2 مليار دج.

3-2- السياسة النقدية خلال الفترة (1994-1998):

تم تطبيق سياسة نقدية صارمة، تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والمالية والأمنية والسياسية، وكان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو مكافحة التضخم، والوصول إلى مستوى معقول لمعدل هذا الأخير، حيث كانت الجزائر مرغمة على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج التعديل الهيكلي ، والذي يمتد على مرحلتين[3]: برنامج التثبيت من أفريل 1994 إلى غاية ماي 1995، وبرنامج تسهيل التمويل الموسع والذي يمتد من ماي 1995 إلى غاية ماي 1998 وبهذه الاتفاقية تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة، وإعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن.

[1] - حميد حسين، مرجع سابق ذكره، ص146.

[2] - الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 195.

[3] - كمال العرقيب، مرجع سابق ذكره، ص 141.

3-2-1- السياسة النقدية في إطار برنامج التثبيت (1994- 1995): لقد حددت أهداف السياسة النقدية والاقتصادية من خلال برنامج التثبيت(1994-1995)كما يلي[1]:

- إعادة التوازن في عملية تحرير الاقتصاد؛
- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% بين(1994- 1995)؛
- القضاء على عجز الموازنة العمومية أو على الأقل تخفيضها؛
- تخفيض معدل التوسع النقدي M2 من 21% (1993) إلى 14% في فترة البرنامج؛

ومن الوسائل المستخدمة لدعم وتحقيق هذه الأهداف نجد:

- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%؛
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى 20%؛
- معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%؛
- التخلي عن استعمال وسائل الرقابة المباشرة لقروض الاقتصاد في سنة 1994 تحضيرا لاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة مثل الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة ...الخ.

ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه اتخذت مجموعة من المعايير وهي:

- تعديل معدل الصرف ليصبح 36 دج للدولار الواحد، أي تخفيض قيمة الدينار الجزائري بـ 40.17%؛
- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- تحرير المعدلات المدينة للبنوك ورفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار.

وتتمثل أهم نتائج برنامج التثبيت من جانبه النقدي ما يلي[2]:

- ارتفاع نسبة السلع المحررة أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشرات أسعار المستهلك؛
- نمو الناتج المحلي الإجمالي ب 0.4 سنة 1994 مقارنة بالمعدل المقدر بـ 3% في البرنامج؛
- انخفاض العجز الكلي في الميزانية إلى 4.4 بالنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي ؛
- خفض الحكومة مديونيتها تجاه الجهاز المصرفي إلى 22 مليار دج؛
- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% عام 1994، وألغيت السقوف على الفوائد المدينة، كما تم فرض 2,5% كمعدل احتياطي إلزامي على الودائع بالعملة الوطنية، وتم الإعلان عن إقامة سوق للصرف بين البنوك في ديسمبر 1995؛

[1] - قويدر عياش، مرجع سابق ذكره، ص156.

[2] - حميد حسين، مرجع سابق ذكره، ص 147.

- تحسن ميزان المدفوعات حيث زاد الاحتياطي من العملة الصعبة بمقدار 2.46 مليار دولار في 1994 مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993.

3-2-2- السياسة النقدية في إطار برنامج تسهيل التمويل الموسع (1995- 1998): ويعد البرنامج الأوسع والأشمل ويعمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، ويمكن أن نوضح الجانب النقدي لأهم ما جاء به في ما يلي:

الجدول رقم (4-1): يوضح التدابير المعتمدة في إصلاح القطاع المالي والسياسة النقدية ضمن برنامج التسهيل الموسع في الجزائر خلال الفترة (1995- 1998).

التدابير المعتمدة.	تواريخ التنفيذ
أ- نظام الصرف.	
1 – إقامة سوق صرف ما بين البنوك مع اعتبار البنوك أعوان معتمدة.	نهاية 1995
2 – توسيع سوق ما بين البنوك إلى مساهمين آخرين من غير البنوك التجارية.	1996
3 – بالموازاة مع إقامة سوق صرف ما بين البنوك، يتم منح الاعتماد لمكاتب الصرف بداية من 1996.	1996
4 – إقرار نظام المادة الثامنة، بمجرد تحقيق قابلية الدينار للتحويل للمعاملات الخارجية الجارية.	1997
5 – التحليل المعمق لتنافسية قطاعات السلع القابلة للتبادل في إطار الدراسة حول الحماية الفعلية المنجزة بالتعاون مع البنك الدولي.	1995
6 – متابعة سياسة صرف مدعومة بسياسات مالية ملائمة لضمان التنافسية الخارجية .	98/95
ب- السياسة النقدية وإصلاح النظام المالي والمصرفي.	
1 – اعتماد معدلات فائدة دائنة حقيقية موجبة(من غير المعدل المرتبط بالسكن) مقاسة على أساس اتجاهات التضخم المقدرة للثلاثي الرابع 1995.	نهاية 1995
2 – اعتماد هيكلة المعدلات الموجهة، خاصة معدل إعادة الخصم في إطار إدخال نظام المزايدة على القروض.	1995
3 – إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة.	1995
4 – تطور السوق النقدية:	
• ما بين البنوك (بتوسيع تشكيلة الأدوات والمتدخلين).	1995
• المزايدة على أذونات الخزينة.	1995
• المزايدة على القروض.	1995
• إدخال عمليات السوق المفتوحة	منتصف 1996
5 – إعادة رسملة البنوك باستخدام جزء من المبالغ الموجهة لتسديد الالتزامات والتي توقفت منتصف 1996.	1996
6 – انجاز الأعمال التمهيدية لإقامة سوق رؤوس الأموال.	1996
7 – تطبيق نسبة كفاية رأس مال المصارف بمقدار 4% مع رفعها إلى معيار بنك التسويات الدولية البالغ 8% في عام 1999.	1995
8 – إعادة هيكلة صندوق الادخار ودمجه في النظام المصرفي ووضع نظام لتأمين الودائع.	نهاية 1996

المصدر: حسين حميد، مرجع سابق ذكره، ص148.

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الفترة (2000- 2012).

تميزت الفترة 2000-2012 بوضع مالي متين للاقتصاد الجزائري وذلك بفضل وجود وفرة مالية جيدة ومريحة بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ مالية ضخمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، مما يعني أن السياسة المالية كانت لها أهمية أكبر مقارنة بالسياسة النقدية إلا أن هذا لا يعني أن السياسة النقدية كانت مهمشة وعلية فإننا سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 90-10 بالإضافة إلى التطرق إلى البرامج الاقتصادية المتبعة في الجزائر بشكل موجز دون الخوض في التفاصيل.

1- أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض[1]:

1-1- التعديلات التي جاء بها الأمر 01-01:

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01-01 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

_ الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

_ الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

والمادة 03 من الأمر 01-01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية .

ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

تلغي المادة 13 من الأمر رقم 01-01 أحكام المادة 22 من القانون 90-10 والتي تنص على أنه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات، يمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة .

[1]- بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية،2006، ص 49.

تتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية، ولا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية .

إن إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغيرات والتعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفقا للأمر 01-01.

1-2- التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 03-11:

إن الأمر 03-11 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، يعتبر نصا تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 90-10، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01، والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 03-11 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، أشارت المادة (18) بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر

كما نصت المادة (19) على مهام ووظائف مجلس الإدارة، والذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر، كما أنه المخول قانونا للبت في المنازعات والتأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية.

وتم كذلك توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة (62) الفقرة "ج" بتحديده للسياسة النقدية والإشراف عليها، ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والقرضية، ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية، ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى مخاطر الاختلال .

وهكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق ما بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي، وذلك من خلال :

- إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية ؛
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي؛
- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد؛
- العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية.

1-3- التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 10-04:

يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتتميم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني 1424 الموافق 26 أوت 2003، حيث أن المادة رقم 02 تعدل وتتمم المواد09 و32 و35 من الأمر رقم 03-11 كما يلي[1]:

- المادة 09: بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس الأمة ، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري.
- المادة 32: بغض النظر عن أحكام المادة 13 من القانون رقم 17-84 المؤرخ في 07 جوان 1984و المتعلق بقوانين المالية ، يعفي بنك الجزائر بخصوص كل العمليات المرتبطة بنشاطاته، من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.
- المادة 35: تتمثل مهمة البنك المركزي في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاقتصاد النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القروض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.
- المادة 03: يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني 1424 الموافق ل26 أوت 2003 والمذكور أعلاه ، بمادة 36 مكرر تحرر ما يلي:
- المادة 36مكرر: يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر، وفي هذا الإطار يمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذلك الإدارات المالية وكل شخص معني، تزويده بالإحصائيات والمعلومات التي يرها مفيدة.

2- البرامج الاقتصادية المنتهجة خلال الفترة (2001- 2014):

بعد الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولي، قامت الجزائر بتبني إستراتيجية جديدة للنمو الاقتصادي، والتي هي في واقع الأمر سياسة مالية بحتة، والتي تمثلت في الإنفاق العام من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي للاقتصاد المحلي، وقد امتدت هذه السياسة على مراحل، المرحلة الأولى بداية من 2001 إلى غاية 2004، ثم تلتها المرحلة الثانية والتي تبدأ من 2004 إلى غاية 2009 والتي ما هي إلا مواصلة للمرحلة الأولى وذلك في شكل دعم النمو الاقتصادي، والمرحلة الثالثة في شكل برنامج التنمية الخماسي من 2010 إلى غاية 2014.

[1]- الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50، 01 سبتمبر 2010، ص 11، ولمزيد من التفاصيل انظر المواد (من04الى 14).

2-1- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004):

يعتبر هذا البرنامج أداة من أدوات السياسات الاقتصادية في الجزائر والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، والذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري من أجل دفع عجلة النمو في الجزائر.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة (2001-2004)، يتمحور حول الأنشطة موجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية و أخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت و لتحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية و لتنمية الموارد البشرية.
وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني و على وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل و تحسين القدرة الشرائية، فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر و سياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي و ما بين الجهوي[1].
وتعمل السلطات الجزائرية من خلال انتهاجها لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في[2]:

تنشيط الطلب، دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، ترقية الاستثمارات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى الأهداف السابقة فإن البرنامج يهدف إلى مكافحة الفقر، خلق مناصب شغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.

إن تحقيق هذه الأهداف توجب على أصحاب القرار في الجزائر تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحرير الاقتصاد الوطني، من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة، وبذلك فإن السلطات الجزائرية عمدت على تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي بوتيرة سنوية أكثر من 5%، من أجل تقليص البطالة والفقر، وخلق ما يقارب 850.000 منصب شغل خلال الفترة:2001-2004 [3].

---

[1] - عبو عمر وعبو هدى، **جهود الجزائر في الالفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر-واقع وتحديات- جامعة الشلف،2011، ص 03.

[2] - عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990- 2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 71.

[3] - نفس المرجع السابق ذكره، ص 72.

وتقوم إستراتيجية دعم الإنعاش الاقتصادي على تحفيز كبير من الدولة من خلال تكريس مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد، وتقليص البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب، وبالتالي فإن البرنامج يرتكز على المحاور الرئيسية التالية[1]:

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛
- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛
- سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية من جهة أخرى.

2-2- برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي تكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث لا يوجد أي اختلاف بينهما في الجوهر الفكري، وإنما من حيث التنفيذ، فنجد أنه من أوجه التقارب بين البرنامجين، هو أن الهدف الرئيسي لبرنامج دعم النمو هو العمل على استدامة معدلات نمو مرتفعة، تسمح بتحقيق انتعاش حقيقي للاقتصاد الوطني، وفيما يخص الاختلافات، فنجد أن برنامج دعم النمو الاقتصادي خصص له برامج مالية ضخمة تجاوزت قيمتها 3800 مليار دينار جزائري، كما أن المشاريع المسطرة والمسجلة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي ليست مسبقة التحديد للمناطق التي تنفذ فيها وإنما هي محددة بصفة كمية وفقا للاحتياجات والمتطلبات، عكس برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كانت مشاريعه كلها مسبقة التحديد للمناطق التي يتم التنفيذ فيها.

2-3- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

يعتبر برنامج التنمية الخماسي امتدادا لبرنامجي دعم الإنعاش والنمو الاقتصاديين، فهو برنامج متوسط الأجل يمتد من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، حيث رصد لتمويله غلافا ماليا ضخما عن سابقيه إذ قدر ب21241 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 286 مليار دولار[2]، وذلك يرجع إلى الإرادة القوية التي تحذو الدولة الجزائرية من اجل الاستفادة من المداخيل المعتبرة للبترول، والتي تصل إلى حوالي 55 مليار دولار سنويا، من اجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يشمل مضمونه على خمسة محاور رئيسية[3] كما يظهره الشكل التالي:

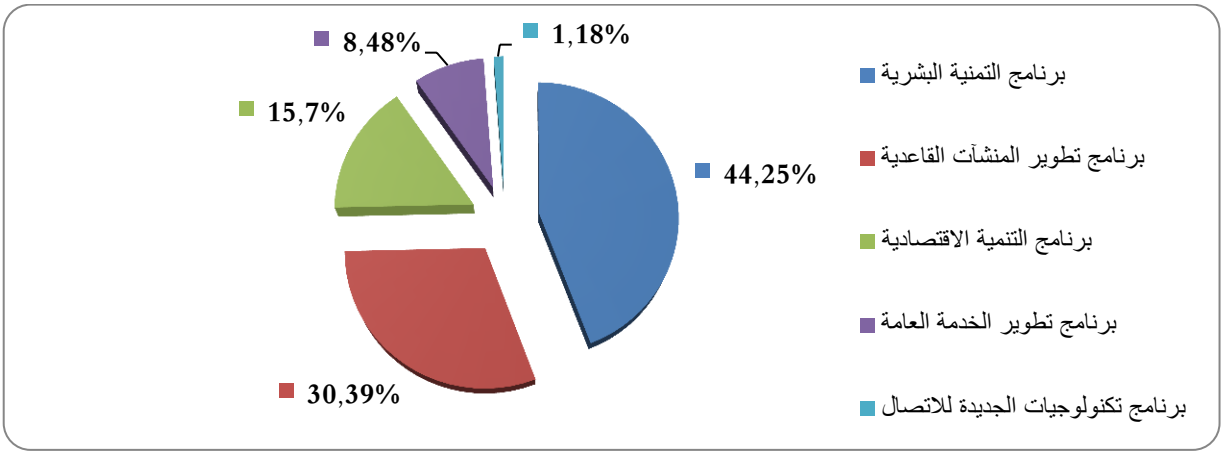
---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة التاسعة عشر، ص 260.

[2] - برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، متاح على: www.mae.dz.photos.gov.ProAr.pdf، تاريخ الاطلاع: 2013/07/03.

[3] - موساوي وردة، **عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات-حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2013، ص 121.

شكل رقم (4-1): يوضح مضمون برنامج التنمية الخماسي خلال الفترة (2010-2014).



المصدر: موساوي وردة، **عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات- حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2013، ص 121.

يتضح من خلال الشكل أن الدولة تولي أهمية كبيرة لبرنامج التنمية البشرية إذ خصصت له ما مقداره 9386,6 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 44,25% من مجموع البرنامج كما خصصت ما مقداره 6447 مليار دينار جزائري لتطوير المنشآت القاعدية، في حين خصصت لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية أكثر من 3300 مليار دينار جزائري أي بنسبة 15,7%، كما خصصت لبرنامجي تطوير الخدمة العامة والتكنولوجيات الجديدة للاتصال حصص وصلت نسبها إلى 8,48% و1,18% على التوالي من إجمالي مخصصات برنامج التنمية الخماسي.

والملاحظ من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي، هو عودة السياسة المالية بقوة لتكون لها الأفضلية على السياسة النقدية إبتداءً من تطبيق البرنامج، وحتى السياسة النقدية بعدما كانت انكماشية خلال فترة التسعينات، أصبحت توسعية لضمان تحقيق أهداف البرنامج، وكان هذا أحد أسباب تغيير القانون 90- 10 المتعلق بالنقد والقرض واستبداله بالأمر 01-01 والأمر 03-11، والأمر 10-04.

المبحث الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر.

في إطار انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، كان لزاما عليها إصلاح النظام المالي ذلك أن اقتصاد السوق يعتمد أساسا على أدوات نقدية ترتكز على ميكانيزمات السوق، ومن هنا ظهرت معالم تهدف إلى التأقلم مع الوضع الجديد الذي ساد الجزائر، وهذا ما أدى شيئا فشيئا إلى تحرير أسعار الفائدة، وإعطاء مرنة أكثر إلى سعر الصرف، كما حملت هذه المعالم في طياتها مجموعة من الإصلاحات على مستوى أداء الجهاز المصرفي من خلال الأدوات المحددة لدور السياسة النقدية في تنظيم وضبط السيولة.

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

لقد عرف قانون النقد والقرض 90-10 وتعديلاته الإطار المؤسساتي للسياسة النقدية، وحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يتعلق برسم وقيادة السياسة النقدية، وقد أشارت المادة 55 من هذا القانون إلى أهدف السياسة النقدية كما يلي[1] :" **تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد**".

إن تعدد أهداف السياسة النقدية المذكورة في نص المادة 55 من قانون النقد والقرض يجعل تحقيقها أمرا صعبا للغاية نظرا لتضارب هذه الأهداف فيما بينها[2]، بحيث إذا تعلق هدف النمو المنتظم للاقتصاد الوطني في الأجل الطويل فممكن أن يتعارض هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية (التشغيل الكامل) مع هدف الحفاظ على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وعليه فإن الأمر قد يتخطى جهود السياسة النقدية لوحدها إلى اعتماد أدوات أخرى للسياسة الاقتصادية، وعموما فالملاحظ أنه خلال مرحلة التعديل الهيكلي قد أخذ هدف الحد من التضخم الأولوية وبقي بنك الجزائر محافظا إلى حد ما على هدف استقرار الأسعار للسياسة النقدية، وهنا أتت المادة 35 من الأمر 03-11 لتحل المادة 55 من قانون 10-90 في نقطتين وهما[3]:

- إستبدال النمو السريع محل النمو المنتظم؛
- تم إقصاء هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية.

ويعود استبدال النمو السريع محل النمو المنتظم إلى فترة الانكماش التي عاشها الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات من القرن العشرين، وكذلك جاءت تزامنا مع برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث أصبح ينظر لمعدل

[1]- المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10.

[2] - لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق ذكره، ص 278- 279 .

[3]- Ilmane mohamed chérif, **réflexion crétiques sur la politique monétaire en algérie (2000-2004)**, A paraître dans un numéro special des cahiers du cread, Octobre 2005, p 4-5.

النمو في الأجل القصير أي الكمي وليس النوعي ذو الأجل الطويل، ولهذا غيب هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية المتعلق بالنمو في الأجل الطويل والإنتاج.

حيث كان الهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال الفترة (1994- 1998) يتمثل في استخدام صافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر مع تثبيت الأهداف الربع سنوية، ثم تحول الهدف الوسيط للسياسة النقدية في الفترة (2000- 2002) إلى النقد الأساسي[1]، وقد أشار بنك الجزائر في تقاريره لسنة 2002 و2003 إلى أن الهدف الوحيد للسياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار، وذلك عن طريق الحد من التصاعد الكبير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وفي سنة 2004 حدد بنك الجزائر هدف 3% للتضخم في المدى المتوسط، ونتيجة لصعوبة تحقيق الهدف الرقمي، أخذ بنك الجزائر إبتداءً من سنة 2007 باستهداف مدى من 3% - 4% لمعدل التضخم في المدى المتوسط، وذلك لتفادي خطر التضخم المستورد والنمو المستمر لكمية النقود[2].

فاستقرار الأسعار هو التحكم في التضخم وذلك مرورا من المراقبة والتحكم في الكتلة النقدية وكذا حجم القروض الموجهة للاقتصاد، وتعتبر الأسباب النقدية إضافة إلى الأسباب الهيكلية والمؤسساتية من مسببات التضخم في الدول النامية على غرار الجزائر، لذلك تتدخل السياسة النقدية لمعالجة أسباب التضخم باستخدام الأدوات المعروفة للسياسة النقدية، إن الجدول أدناه يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2010).

الجدول رقم (4– 2):تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990– 2010).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
التضخم%	17,8	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5	2,8	0,3
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
التضخم%	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5	4,5	4,4	5,7	3,7	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات:- بنك الجزائر.

- الديوان الوطني للإحصائيات.

يتبين من الجدول أعلاه أن التضخم قد ارتفع بشكل ملحوظ خلال الفترة (1990- 1996)، حيث ارتفع من 17,8% سنة 1990 إلى 31,7% سنة 1992 ليستقر عند حدود 29% سنتي 1994 و1995 ثم

[1]- محمد لكصاسي، **الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص12.

[2]- حسين حميد، مرجع سابق ذكره، ص153.

تراجع في حدود 18,7% سنة 1996، ويمكن تفسير ارتفاع التضخم خلال هذه الفترة إلى عدة عوامل أهمها قيام الحكومة بتحرير الأسعار بعد صدور قانون تحرير الأسعار 1989 وهو ما انعكس بشكل واضح في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى أن الحكومة كانت تعالج العجز المتوالي في الميزانية باللجوء إلى إجراءات السيولة النقدية مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، كذلك نجد أن إقدام السلطات على تخفيض قيمة العملة الوطنية، انعكس ذلك على ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمات الديون الخارجية، فارتفع عجز الميزانية وخسائر المؤسسات العمومية، وارتفعت بذلك معدلات التضخم.

أما خلال الفترة (1996– 2000) فقد عرفت معدلات التضخم تراجعا مستمرا، فقد انخفض معدل التضخم من 18,7% سنة 1996 إلى حدود 5% سنتي 1997 و1998 ثم إلى 0,3% سنة 2000 ، ويمكن تفسير هذا التراجع في هذه الفترة بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، حيث تم تغيير توجه السياسة النقدية بجعلها أكثر صرامة، الصرامة في إدارة الكتلة النقدية، رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية واللجوء إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، بالإضافة إلى العمل على زيادة احتياطيات الصرف لتدعيم قيمة العملة الوطنية.

و عاد معدل التضخم للارتفاع إبتداءً من عام 2001 والذي بلغ 4,2%، وذلك تزامنا مع بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) وكذلك برنامج دعم النمو الاقتصادي (2008- 2009)، ويعود ارتفاع التضخم عام 2001 إلى نمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 22,29% جراء زيادة صافي الأصول الخارجية وخلال الفترة (2002- 2006) تراوح معدل التضخم كحد أدنى 1,4 %سنة 2002 وكحد أقصى 3,6% سنة 2004، ليرتفع في حدود 4,5% سنتي 2007 و2008، ثم إلى 5,7% سنة 2009، وذلك بفعل التوسع في السياسة المالية لتسيير برنامج دعم النمو الاقتصادي، وشهدت سنة 2010 انخفاضا في معدل التضخم ليصل إلى 3,7%، وعموما يمكن القول أن السلطات النقدية حافظت على معدل التضخم في حدود3%، الذي يعتبر الهدف الأساسي والنهائي للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2012).

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

وضع قانون النقد والقرض 90-10 الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها، واستهدفت طريقة التسيير النقدي المتبعة مستوى نمو الكتلة النقدية بما يتماشى وهدف التضخم بالتوافق مع هدف النمو الحقيقي المنتظر تحقيقه، وذلك باستخدام توليفة من الوسائل المباشرة وغير المباشرة، ويتمثل النشاط النقدي في المراقبة الكمية والنوعية لإعادة تمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي، ومن الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية في الجزائر نجد:

1- تأطير القروض:

تقوم السلطات النقدية بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية (M2) المرغوب تحقيقه خلال السنة، ويعتبر هذا المؤشر هدفا وسيطا للسياسة النقدية في وضع يتميز باقتصاد الاستدانة، ونظرا لضعف فعالية محفظة البنوك (السيولة) فان تمويل تدفقات الائتمان يتم أساسا بتدخلات البنك المركزي عن طريق إعادة تمويل الجهاز المصرفي، ففي هذه الحالة يصبح النقد القاعدي متغيرا داخليا وهذا ما يقلل من فعالية المراقبة والتأثير على التوسع النقدي، ونظرا لهذه العوامل تقلصت فعالية التأطير وأصبح إلغاؤه ضروريا، خصوصا وان الإبقاء عليه يتعارض في جوهره مع إجراءات التحرير المتخذة في إطار الإصلاح المالي، وبالفعل تم إلغاء نظام تأطير القروض في بداية سنة 1991[1].

2- الاحتياطي النقدي:

تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب القرض وتوزيعه بكل الوسائل الملائمة[2].

وتطبيقا للمادة 93 من قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في أفريل 1990 المتعلق بقانون النقد والقرض التي تنص على أن الاحتياطي الإلزامي يجب أن لا يتعدى مبدئيا 28 % ووفق للتعليمة رقم 16-94 الصادر بتاريخ 09 أفريل 1994، فإن البنوك والمؤسسات المالية مجبرة على تشكيل مبلغ أدنى من الاحتياطات الإجبارية تحت شكل ودائع لدى بنك الجزائر، وتم تحديد معدل الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليمة ب2,5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية من التعليمة، ليتم رفعها في سنة 2001 مرتين إلى 4% ثم 4,25%، ونظرا لفائض السيولة المتحقق لدى البنوك التجارية والتوسع في منح التسهيلات الائتمانية، حيث قرر بنك الجزائر رفع الاحتياطي الإجباري في ديسمبر2002 إلى نسبة6,25% ثم إلى نسبة 6,5% في سنة 2004، وهذا ما يبين أن البنك المركزي يريد الاستفادة من مزايا هذه الأداة وتفعيلها بشكل يجعلها ذات أهمية للتحكم في سيولة البنوك.

كما أكد الأمر 03-11 في مادته62، الفقرة(ج) أن الاستخدام النقدي يتم تحديده من قبل مجلس النقد والقرض، وفي هذا الإطار قام المجلس بإصدار النظام 04-02 المؤرخ في 04 مارس 2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الإجبارية الدنيا، كما تم رفع الاحتياطات الإجبارية المتخذة في التعليمة رقم 07-13 المؤرخة في 24ديسمبر 2007 المعدلة والمتممة للتعليمة 04-02 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية، تبعا للمادة 03 من هذه التعليمة حدد معدل الاحتياطات الإجبارية عند 8% من الوعاء المحدد بموجب المادة 02 من النظام المذكور[3].

---

[1] - على توفيق الصادق وآخرون، **السياسة النقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 1996، ص 303-304

[2] - المادة 35 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

[3] - التقرير السنوي 2008، **التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، بنك الجزائر**، سبتمبر 2009، ص 180-181

3- معدل إعادة الخصم أو معدل الفائدة:

وهو من أقدم أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف السلطات الجزائرية للتأثير على سيولة البنوك التجارية وتمويل النظام المصرفي الجزائري، حيث يقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة من طرف البنوك التجارية، وفي الوقت نفسه يفرض حدا على الحجم الكلي لإعادة التمويل من البنك المركزي للبنوك التجارية، ولقد كان البنك المركزي يمنح معاملة تفصلية لقطاعات معينة إلا انه ابتداء من 1992حل محل هذه المعاملة سعر موحد لإعادة الخصم.

ولقد بقي معدل الخصم ثابتا منذ سنة 1961إلى غاية سنة 1986 مقدرا ب2,75%، إلا انه من هذا التاريخ وإلى غاية 1989 عرف تغيرات عديدة متتابعة، ولقد كان معدل الخصم اصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص، وبصدور قانون النقد والقرض 90-10 عرف معدل إعادة الخصم توسعا أكثر وأصبح بنك الجزائر يقبل إعادة خصم تشكيلات قروض جديدة، حيث أنه أصبح بإمكان البنك المركزي أن يعيد خصم أو يأخذ تحت نظام الأمانة من البنوك التجارية أو المؤسسات المالية سندات مضمونة من قبل الجزائر أو الخارج تمثل عمليات تجارية، حيث يجب ألا تتعدى مدة الضمان ستة أشهر[1]، كما يمكنه إعادة خصم مستندات تحويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل صغيرة الأجل ويمكن تجديد هذه العمليات على ألا تتعدى مجموعة المساعدة التي يسددها البنك المركزي 12 شهرا[2].

ولقد بقي بنك الجزائر إلى غاية 1994 يتحكم في سيولة النظام المصرفي الجزائري من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل لكل بنك على حدا، وفرق بين إعادة تمويل القروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل، كما أصبح سعر الفائدة المركزي مرجعا بالنسبة إلى تحديد سعر إعادة الخصم وأسعار السوق البنكية المشتركة، كما تم إعطاء الحرية في تحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة للبنوك التجارية مع وضع سقف لسعر الفائدة المدين(سعر الفائدة على القروض).

[1] – المادة 69 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

[2] – شملول حسينة، مرجع سابق ذكره، ص171.

جدول رقم (4-3): يوضح تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-2012).

إبتداءً من	إلى غاية	معدل إعادة الخصم(%)
1990/05/22	1991/09/30	10,50
1991/10/01	1994/04/09	11,50
1994/04/10	1995/08/01	15
1995/08/02	1996/08/27	14
1996/08/28	1997/04/20	13
1997/04/21	1997/06/28	12,50
1997/06/29	1997/11/17	12
1997/11/18	1998/02/08	11
1998/02/09	1999/09/08	9,50
1999/09/09	2000/01/26	8,50
2000/01/27	2000/10/21	7,50
2000/10/22	2002/01/19	6
2002/01/20	2003/05/31	5,50
2003/06/01	2004/03/06	4,5
2004/03/07	إلى يومنا هذا	4

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول السابق يمكن تقسيم تطور سعر إعادة الخصم في الجزائر إلى ثلاث مراحل أساسية:

- مرحلة الارتفاع المستمر (1990-1995): تتميز هذه المرحلة بارتفاع معدل إعادة الخصم من 10,5% سنة 1990 إلى 15% سنة 1995، ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع المتواصل لسعر الخصم إلى سياسة البنك المركزي الصارمة من الطلب عل حجم الأوراق المالية للحد من التوسع في الائتمان والتحكم في معدل التضخم، إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار في هذه الفترة حال دون تحقيق الغاية المطلوبة، ذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية واقل من معدل التضخم مما افقد هذه الأداة فعاليتها.
- مرحلة الانخفاض المستمر (1996-2003): شهدت هذه المرحلة انخفاضا مستمرا لمعدل إعادة الخصم في بداية المرحلة كان 15% لينخفض فيما بعد إلى 9,5% سنة 1998 و6% نهاية 2001 نظرا لتحكم

في معدل التضخم لانخفاضه من 29,8% سنة 1995 إلى 0,3% في سنة 2000، وهو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة ايجابية تعطي نوعا من المصداقية لهذه الأداة.

- مرحلة الثبات (2004-2012): استقر معدل إعادة الخصم عند 4% بداية من 2004 إلى غاية نهاية 2012، وذلك لاستقرار معدل التضخم عند مستويات دنيا، فتحسن الوضعية المالية للبنوك وظهور فائض سيولة لديها أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي، فمنذ 2001 لم تلجا البنوك التجارية إلى إعادة التمويل وهو ما يفسر بقاء معدل إعادة الخصم ثابتا خلال الفترة الأخيرة 2004-2012.

4- عمليات السوق المفتوحة:

طبقت عملية السوق المفتوحة لأول مرة في الجزائر سنة 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي لا تتجاوز 06 أشهر، والتي غالبيتها تشكل سندات غير مضمونة على المؤسسات العامة، لذلك وبعد ظهور فائض السيولة في السوق النقدية بداية من سنة 2002 لم يستطع البنك المركزي تحريك هذه الأداة لأنه لا يملك أوراق مالية عامة، كما أنه لا توجد أوراق مالية للقطاع الخاص، كما أن القانون لم يسمح للبنك المركزي بالتدخل في سوق السندات الحكومية[1]، ومع ذلك بقي دور هذه الأداة قويا وذو أهمية بدلالة الجزء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ البنوك بالنسبة لأصولها.

كما سمح إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسيت دعائم تطبيقها منذ 1994 بتهيئة عدة أدوات نقدية غير مباشرة لبنك الجزائر تتمثل في[2]:

- معدل مرشد ومحدد وفقا للتطورات الاقتصادية الكلية وكذا تطور المؤشرات النقدية؛
- أدوات السياسة النقدية المتمثلة في اخذ الأمانات ومزادات القروض عن طريق المناقصات، وتم إدخال نظام لمزادات القروض عن طريق المناقصات ابتداءً من سنة 1995، كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وكأداة أساسية غير مباشرة للسياسة النقدية؛
- وجود نظام احتياطات إجبارية.

وبالنظر إلى فائض السيولة منذ سنة 2002 الذي تحول إلى ظاهرة هيكلية، استعمل بنك الجزائر وسائل جديدة للسياسة النقدية لامتصاص فائض السيولة، ويتعلق الأمر باستعمال أداة استرجاع السيولة بالمناقصة، ووفقا للتعليمة 02-02 المؤرخة في 11افريل 2002 المتضمنة إدخال استرجاع السيولة في السوق النقدية، ويتعلق الأمر باسترجاع السيولة عن طريق مناقصات فورية والتي يمكن أن تكون في شكل ودائع لمدة 24ساعة أو لأجل، يتم

[1] -Ilmane Mohamed Chérif, **réflexions sur la politique monétaire en Algérie**, revue : les cahiers du CREAD, N75 Alger, 2006 , p 85.

[2] - محمد لكساسي، مرجع سابق ذكره، ص13.

مكافأتها بمعدل فائدة يحدد بالنسبة لكل عملية مناقصة، يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بمعدلات تعكس تطور الوضع في السوق النقدية، وقد سمح استعمال هذه الأداة باسترجاع جزء مهم من فائض السيولة في سوق ما بين البنوك، وكان بنك الجزائر يهدف من وراء ذلك إلى مراقبة المجمعات النقدية (القاعدة النقدية، الكتلة النقدية M2)في المدة المسطرة لسنة 2003، وقد انخفضت نسبة تزايد الكتلة النقدية في الفترة 2002، 2003، فبينما كانت في 2002 نسبة الزيادة تساوي 17.3% أصبحت في 2003 تساوي 15.6% ثم 11.9% في 2004 ويعتبر هذا الانخفاض بمثابة نتيجة جديدة في مجال الاستقرار النقدي[1].

[1]- حسين حميد، مرجع سابق ذكره، ص 155.

المبحث الثالث: السياسة النقدية وأثار تخفيض قيمة العملة الوطنية.

لقد حاولت الحكومة الجزائرية منذ سنة 1990 معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها، والمتمثلة في اختلالات الاستثمار والعمالة وتزايد التضخم، وما نجم عن هذه الاختلالات من اضطراب في ميزان المدفوعات، ولمعالجة هذه الاختلافات إتبعت الدولة سياسة نقدية حيث أقدمت الحكومة على تخفيض قيمة الدينار بهدف إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: خصوصيات سعر الصرف في الجزائر.

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق نظمين لسعر الصرف إرتبطت إرتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن، لذا سنحاول التطرق إلى كل مرحلة من المراحل التي مر بها سعر الصرف فيما يلي:

1- نظام سعر الصرف الثابت:

كان تسعير الدينار الجزائري في هذه المرحلة لا يتم على أساس معايير اقتصادية لها علاقة بأداء ودرجة كفاءة الاقتصاد الوطني بل يتم تحديد قيمة الدينار إداريا ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

1-1- المرحلة الأولى: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1969-1973):

بتاريخ 10 مارس 1964 تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية "الدينار الجزائري" وحددت نسبة صرفها وفقا لنظام التسعير المسير ب 0,18غ (1 دج=180 ملغ)[1] من الذهب الخالص حسب المادة 02 من القانون 64-111 المتعلق بنظام الصرف، وهذا كالالتزام من الجزائر بصفتها عضو في هيئة بريتون وودز التي تلزم كل عضو بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة لوزن معين من الذهب، ونصت المادة 03 من القانون السابق على تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسي بحيث 1دج = 1ففف واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969[2]، أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك أمام الدولار الأمريكي، رغم ذلك استمر ارتباط الدينار بالفرنك، لكن لم يتبعه في الانخفاض حيث أصبح 1دج = 1,25 ففف، أو 1ففف = 0,888دج بين أوت 1969 وديسمبر 1973[3].

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار

[1] – أيت يحي سمير، **التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع**، مجلة الباحث، العدد09، جامعة ورقلة، 2011، ص65.

[2] – بربري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية–دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري–**مجلة الباحث، العدد09، جامعة الشلف،2011، ص 55.

[3] – سعر الصرف في الجزائر، متاح على الموقع: http://www.startimes.com، تاريخ الاطلاع:2013/06/17.

المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ، أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة، وتبني أسعار الصرف المعومة نتيجة لانهيار نظام بريتون وودز، قامت الجزائر بتغيير نظام تسعير الدينار عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير لتحقيق هدف مزدوج تمثل في:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة المواد الأولية وتكلفة التجهيز، ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة؛

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري[1].

1-2- الربط بسلة من العملات (1974-1986):

أدى إعلان نيكسون* الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بريتن وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقة تجارية، حيث تعطي كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة[2]، وتم ذلك في21 جانفي1974، وتتكون هذه السلة من(الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدانماركي، الجنيه الإسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الايطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البسيطاس الاسبانية)[3].

ويتم حساب سعر صرف الدينار بإتباع الخطوات التالية:

أ- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي $\frac{(\$/jio)-(\$/jin)}{(\$/jio)}$ أو $\frac{(\$/jio)-(\$/jin)}{(\$/jin)}$ على أن توجد القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين $(\$/jio)$ أو$(\$/jin)$ كمقام لحساب التغير النسبي حيث:

$: دولار أمريكي. O: سنة الأساس(1974). n: يوم التسعير.

ji: كل عملة من العملات الصعبة الثلاثة عشر التي تكون سلة الدينار الجزائري.

$(\$/jio)$: سعر $بالنسبة لكل عملة من العملات المكونة للسلة في سنة الأساس (1974).

---

[1]- محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص154-156.

*- ريتشارد نيكسون: هو الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1969 . 1974)، عاش في الفترة مابين (1913-1994).

[2]- لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق ذكره، ص291.

[3]-Ilmane mc , **note de travail sur l'opportunité de dévoluer le dinar algerien les cachiers de la reforme tome 05** , 2éme edition enay , 1990 , p 116 .

ب- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار الأمريكي، أي مجموع التغيرات النسبية $(\$/ji)$ مرجحة بالمعامل ai حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

ت- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري ويتم وفق الطريقة التالي:

$(\$/DA)_n = (\$/DA)_o \left(ai \text{ مرجحة المعامل } \$/ji \text{ مجموع التغيرات النسبية } + 1\right)$.

$(\$/DA)_n$: سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري.

$(\$/DA)_0$: سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في 1974 سنة الأساس.

باستعمال طريقة أسعار الصرف المتقاطعة، يمكن حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل باقي العملات المسعرة من طرف البنك المركزي والمتضمنة في سلة العملات[1].

2- سياسة الصرف بعد التحرير:

عرفت هذه المرحلة بالتسيير الديناميكي وعرفت بدورها عدة مراحل يمكن إجمالها في:

2-1- سياسة الصرف الإيجابية (1987-1994):

أدى تدهور أسعار البترول الذي يعتبر المورد الرئيسي للجزائر من العملات الصعبة إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية.

وقد تبين أن هذا المشكل لا يعتبر ظرفي بقدر ما هو مشكل هيكلي وهذا لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل وفق الوضعية الجديدة، حيث كان لابد على الدولة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الاستقرار النقدي في الداخل (تسديد الخزينة لالتزاماتها اتجاه البنك المركزي، تحديد التسبيقات الظرفية التي يمنحها البنك للدولة التطهير المالي للمؤسسات والبنوك...) والقيام بإجراءات لتحقيق الاستقرار على مستوى الخارجي مع بقاء الهدف النهائي هو قابلية الدينار الجزائري للتحويل.

2-1-1- التخفيض التدريجي: حيث أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات (نهاية 1993 وبداية 1994) على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترازي وفي هذه الأثناء وقبل البدء في عملية جعل الدينار قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج، تم تعديل معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، تمثلت هذه الطريقة التي تم إتباعها لإجراء عملية

[1]- محمود حميدات ، مرجع سابق ذكره، ص 157 – 158.

التعديل في "انزلاق" تدريجي مراقب تم تطبيقه خلال فترة طويلة نسبيا من نهاية 1987 إلى بداية 1991، وكان تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار كما يلي:

نهاية 1987	نهاية 1989	نهاية 1990	جانفي 1991	فيفري 1991	مارس 1991
4,936	**8,032**	**12,119**	**15,888**	**16,594**	**17,76**

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 159.

2-1-2- التخفيض الصريح: طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض قرارا بتخفيض الدينار بنسبة22% بالنسبة للدولار، بتاريخ 1991/09/30 وفقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي وبهذا التخفيض بلغ صرف الدينار 22,5 للدولار الأمريكي الواحد واستقر حول هذه القيمة إلى غاية شهر مارس من سنة 1994[1]، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة10% ،وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 04/10 /1994 بتخفيض نسبة 40,17% ، وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج للدولار الواحد[2] .

2-2- نمط الصرف العائم (flottement) المسير من 1994 إلى يومنا هذا:

بعد تخفيض قيمة الدينار الجزائري سنة 1994، تم اعتماد نظام التعويم المدار، فتم العمل أولا بحصص التثبيت ، وبعدها بالسوق ما بين البنوك للصرف

2-2-1- طريقة التثبيت (سبتمبر1994- ديسمبر1995): طبقا للتعليمة رقم: 61-94 المؤرخة في 28 سبتمبر 1994 التي أدرجت نظام التثبيت، وابتداء من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرنا من خلال عقد جلسات كانت تنظم أسبوعيًا، لكن سرعان ما أصبحت يومية[3] لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر بناء على عروض مقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة ومع توفر العملة الأجنبية، واعتمدت تقنية التسعير[4](Fixing session) هذه كتقنية جديدة لتجديد سعر الصرف في مرحلة انتقالية وتجريبية ما بين 1994 و1995.

2-2-2- سوق الصرف ما بين البنوك (التعويم المدار لسعر الصرف): نظرا للتحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في اتجاه الانتقال إلى اقتصاد السوق كان لا بد أن يكون هناك سوق للصرف، وهذا ما تم بالفعل حيث ألغيت جلسات تحديد أسعار النقد الأجنبي في بنك الجزائر بعد إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك في ديسمبر

[1] – شعيب بنوة وخياط رحيمة، **سعر الصرف في الجزائر (نمذجة قياسية للدينار الجزائري)**، الأكاديمية للدارسات الاجتماعية والإنسانية، العدد05، جامعة تلمسان، 2011، ص123.

[2] – بن علي بلعزوز، **أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية–حالة الجزائر–** ،مرجع سابق ذكره، ص324.

[3] – بريري محمد أمين، مرجع سابق ذكره، ص 55.

[4] – أيت يحي سمير، مرجع سابق ذكره، ص66.

1995، والذي يعتبر أحد أهداف برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 95- مارس98)[1]، وذلك من خلال النصوص التالية[2]:

- التنظيم رقم 95 - 07 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 المعدل والمعوض للتنظيم رقم 92 – 04 المؤرخ في 22 مارس المتعلق بمراقبة الصرف؛
- التنظيم رقم 95 - 08 المؤرخ في 23 ديسمبر المتعلق بسوق الصرف؛
- التعليمة رقم 79 - 95 المؤرخة في 27ديسمبر المتضمنة تنظيم وسير سوق الصرف ما بين البنوك؛

وتتدخل في هذه السوق يوميًا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية من أجل عرض وطلب العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري ، في 02 جانفي 1996 انطلق نشاطها بصفة فعلية، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بالعمليات التالية [3]:

- بيع العملة الوطنية (الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة؛
- بيع وشراء عملات أجنبية قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- بيع و شراء بين المتدخلون في سوق الصرف البينية العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية، حيث أن أسعار الصرف تتحدد في هذه السوق حسب قانون العرض و الطلب، كما يقوم الوسطاء باستمرار بتقديم أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، و يمكن لهؤلاء الوسطاء إجراء مقاصة المدفوعات المتبادلة بنفس تواريخ الاستحقاق.

وفي ديسمبر 1996 صرّح بنك الجزائر بإنشاء مكاتب الصرافة للتعامل بالنقد الأجنبي، بموجب القانون 95-07 المؤرخ في 13ديسمبر1995، والتعليمة 8-16 المؤرخة في 18 ديسمبر 1996، وكل هذه الإجراءات عززت كثيرا من قدرة بنك الجزائر على إدارة السياسة النقدية وفعالية تخصيص النقد مع تزايد التركيز على آلية السوق، وبانتقال عائدات الصادرات النفطية من سوناطراك إلى بنك الجزائر أصبح هذا الأخير أكبر مورد للنقد الأجنبي فصار دوره في سوق الصرف دورا رئيسيا.

أما في ماي 1998 مع نهاية اتفاق إعادة الجدولة وتسهيلات التمويل مع الصندوق النقدي الدولي، ولسبب خارجي تمثل في انخفاض سعر النفط إلى 12,9دولار للبرميل، عرفت الاحتياجات من النقد الأجنبي تدهورا ابتداء من جوان 1998 حيث انخفضت إلى 6,846 مليار دولار ما أدى إلى التأثير على سعر الصرف

[1] – ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص307.

[2] – كمال العقريب، مرجع سابق ذكره، ص148.

[3] – نفس المرجع السابق ذكره، ص149.

الذي انخفض في نهاية 1998 مقارنة بنهاية 1997، كما استمر في الانخفاض إلى غاية بداية 2001، حيث سجل انخفاضا في قيمة العملة الوطنية بنسبة 2,6% مقارنة بسنة 2000، وهذا انخفاض محسوس يقل نوعا ما عن ذلك المسجل في سنة 2000 مقارنة بسنة 1999، والذي يقدر ب: 11,5%، وهي نتيجة تؤكد الاتجاه نحو استقرار سعر الصرف[1].

بعدما تطرقنا إلى تطور سياسة الصرف في الجزائر سنعرض من خلال الجدول الموالي سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2012):

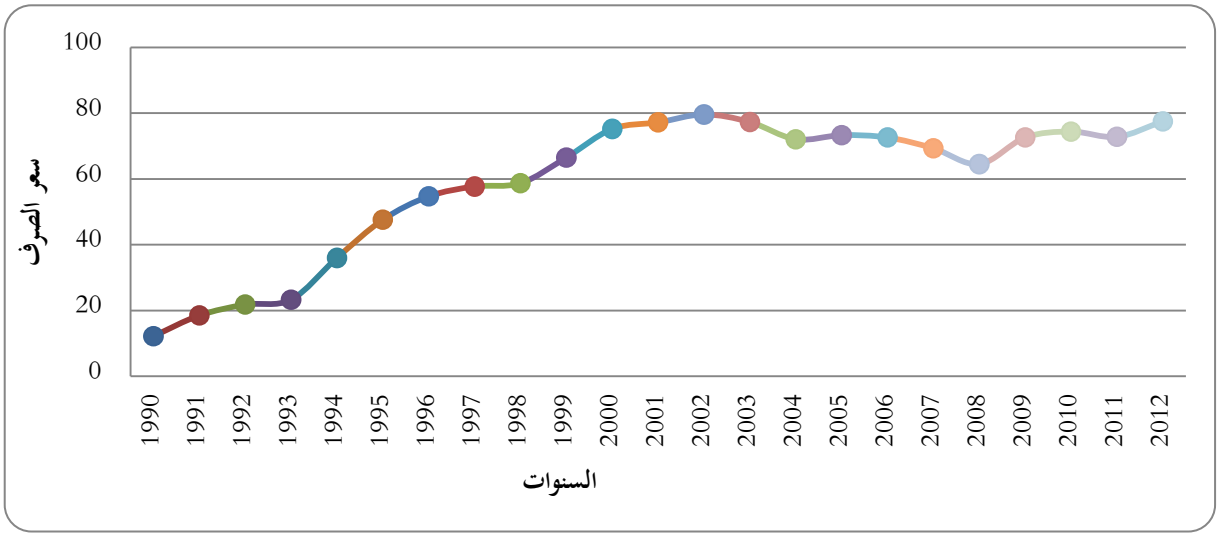
جدول رقم (4-4): يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2012).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر الصرف	12,2	18,5	21,8	23,3	36	47,6	54,7	57,7	58,7	66,5	75,2	77,2
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
سعر الصرف	79,6	77,3	72,06	73,3	72,6	69,3	64,5	72,6	74,4	72,8	77,5	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر.

ويمكن توضيح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى غاية 2012 عن طريق الشكل التالي:

شكل رقم (4-2): يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة(1990-2012).



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4-4).

[1]-ماجدة مدوخ وعتيقة وصاف، مرجع سابق ذكره، ص307.

المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري.

يخص مفهوم تخفيض قيمة العملة الدول التي يمكن أن يواجه اقتصادها المحلي بعض الصعوبات، ولمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري أقدمت الحكومة على تخفيض قيمة الدينار، حيث توالت التخفيضات خلال الفترة 1990-2012، وسنحاول في هذا المطلب معرفة أثر تخفيض قيمة العملة على البنود المشكلة لميزان المدفوعات الجزائري والتطرق إلى أثر هذه التخفيضات في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

1- أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري:

هناك العديد من المتغيرات يجب أخذها بعين الاعتبار لأجل تقرير المعدل الذي تخفض به قيمة العملة ومن بينها: عجز ميزان المدفوعات، كميات وأسعار الصادرات والواردات، ومداخيل وإنفاق الأعوان الاقتصاديين[1].

وعلى العموم هناك ما يسمى بالتخفيض المرتفع والتخفيض المنخفض، فالمرتفع يؤدي إلى خلق توترات اجتماعية، مثل ما حدث في العديد من البلدان كالجزائر ومصر، أما التخفيض المنخفض فيؤدي إلى خلق حركة مضاربة في أسواق السلع والخدمات وغيرها من الأسواق، ما يؤدي إلى إيجاد تضخمات لأن المضاربين يجعلون أرباحهم في هذه الحالة بمنأى عن الخسائر الناتجة عن التضخم، ويقومون بتصديره نحو بلدان يكون فيها الوضع أكثر استقرارا، والجهاز الإنتاجي أكثر فعالية.

أما عن الأسباب التي أدت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري فتكمن في[2]:

- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات؛
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي(السوق الموازية)، وبهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شان الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي؛
- المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني؛
- عدم التوازن الداخلي والتضخم: منذ سنة 1980 والجزائر تعرف عجزا في ميزانيتها حتى بلغ 168 مليار دينار سنة 1993، فالانزلاق الداخلي للدينار بسبب انخفاض قيمته في سوق الصرف والتضخم يعود إلى أن غالبية الأعوان الاقتصاديين يقومون بتهريب الدينارات على شكل سلع أو خدمات أو عملات صعبة،

[1] - عمر مؤذن، مرجع سابق ذكره، ص151.

[2] - مبارك بوعيشة، مرجع سابق ذكره، ص83-84

وهكذا يرتفع العجز ، ويتضاعف التضخم ومن بين الأسباب التي ضاعفت التضخم نجد: ارتفاع نسبة قروض الاستغلال، النفقات المرتفعة، المضاربة، التوزيع الغير العادل للأجور؛

- التخفيض هو رد فعل للاختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي، بما يتماشى مع جهود الدولة لتحسين الأداء الاقتصادي والمالي، وهذا في وقت عانة فيه الجزائر من ضغوط في المدفوعات الخارجية، التي انعكست في شكل انخفاض في احتياطات النقد الأجنبي، والتي ومهما كان السبب فان الهدف الرئيسي من سياسة التخفيض للعملة الوطنية هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وذلك بزيادة الصادرات والتقليل من الواردات.

2- تحليل وضعية ميزان المدفوعات (الميزان الكلي):

من خلال هذا الجزء نحاول التطرق إلى تحليل وضعية الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، والذي تم عرضه في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1991-2012).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
رصيد ميزان المدفوعات	0,50	0,11-	0,03-	4,36-	6,3-	2,1-	1,16	1,53	1,38-	7,57	6,19
أسعار البترول($ للبرميل)	20,4	20,1	17,8	16,3	17,6	21,7	19,49	12,94	17,91	28,59	24,85
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد ميزان المدفوعات	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86	15,58	20,14	12,06
أسعار البترول($ للبرميل)	25,24	29,03	38,65	54,6	65,7	74,9	99,97	62,3	80,2	112,9	111

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (4-5) نلاحظ أن ميزان المدفوعات الجزائري سجل عجزا طوال فترة التسعينات، عدا سنوات 1997،1991، 1998،حيث سجل فائضا بقيمة: 500، 1160، 1530 مليون دولار على التوالي، ويعود هذا لارتفاع قيمة الصادرات عن قيمة الواردات وتحقيق فائض في الميزان التجاري، أما العجز المسجل خلال باقي السنوات فيرجع بالأساس العجز المسجل في ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال بسبب إجراءات إعادة الهيكلة في سنتي 1994، 1995، أين سجلت أكبر قيمة للعجز سنة 1995ب 6300 مليون دولار، وبسبب انخفاض أسعار المحروقات وبالتالي انخفاض إيرادات الدولة وارتفاع المديونية الخارجية، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني وضعف الجهاز الإنتاجي.

أما بالنسبة للفترة من 2000-2012 فقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري فائضا معتبرا بلغ أكبر قيمة له سنة 2008 ب 36,99 مليار دولار، وهذا بسبب الطفرة النفطية التي سجلت خلال هذه المرحلة وسمحت بنمو احتياطات الصرف وارتفاع رصيد ميزان المدفوعات، إلا هذا الرصيد يرتبط في معظمه بالحساب الجاري فقط، أما حساب رأس المال فقد كان سالبا خلال الفترة (1990-2007) ثم سجل رصيدا موجبا من 2008-2012 ساهم في الحفاظ على الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الذي عرف تراجعا بسبب التآكل الواضح في فائض الحساب الجاري نتيجة تراجع أسعار النفط في ظل الأزمة المالية العالمية، تجدر الإشارة إلى أن الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات في سنة 2009 قد غذي باحتياطات الصرف الرسمية، التي بلغ قائمها بما في ذلك حقوق السحب الخاصة 148910 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2009 [1].

3- أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان المدفوعات:

سنحاول من خلال هذا الجزء تسليط الضوء على التغير في رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال فترة الدراسة، وذلك ممن خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-6): يوضح التغير في رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة (1990 – 2012) بالنسبة المئوية.

السنوات	التغير في رصيد ميزان المدفوعات	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$	السنوات	التغير في رصيد ميزان المدفوعات	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$
1990	-	-	2002	4,08-	3,19
1991	-	51,63	2003	111,47	2,88-
1992	122-	17,28	2004	23,82	6,77-
1993	72,72-	6,88	2005	83,13	1,72
1994	144,33	50,17	2006	4,66	0,95-
1995	44,49	35,98	2007	66,66	4,54-
1996	66,66-	14,85	2008	25,17	6,92-
1997	155,23-	5,41	2009	89,56-	12,55
1998	31,89	1,98	2010	303,6	2,47
1999	190,1	13,13	2011	29,26	2,15-
2000	648,5	13,04	2012	40,11-	6,45
2001	18,22-	2,59			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (4-4) والجدول رقم (4-5)

[1] - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، مرجع سابق ذكره، ص 81.

من أجل تحسين وضعية عناصر ميزان المدفوعات بشكل عام لجأت الجزائر إلى التعويم المدار لسعر صرف الدينار، فمن خلال الجدول رقم (4-6) نلاحظ أن ميزان المدفوعات قد سجل معدلات تغير سالبة ما بين سنتي 1992 - 1995، وهي الفترة التي شهدت أكبر انخفاض في قيمة الدينار الجزائري، ما يعني أن انخفاض الدينار قابله تدهور في ميزان المدفوعات، أي أن الاستجابة من قبل ميزان المدفوعات كانت منعدمة، ويعود هذا بالأساس إلى انخفاض أسعار المحروقات وتدهور الوضع الأمني، ثم عاد الرصيد وسجل معدل تغير موجب مع معدل تغير موجب كذلك في سعر الصرف خلال سنتي 1996-1997، وهذا بسبب تأجيل سداد الديون في إطار اتفاقية إعادة الجدولة، وبالتالي تخفيف العجز في ميزان رأس المال، أما التدهور الذي عرفه رصيد ميزان المدفوعات رغم تدهور قيمة العملة خلال سنتي 1998- 1999 فكان بسبب تدهور أسعار النفط، وسجل الميزان معدل تغير موجب في سنة 2000 ، ومعدل سالب في 2002، وذلك رغم التحسن المسجل في سعر صرف الدينار خلال هذه الفترة، أما بالنسبة للفترة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2012 فقد سجل رصيد ميزان المدفوعات تغيرا موجبا، وقابله تذبذبا في معدل التغير في سعر الصرف، عدا سنة 2009 وسنة 2012 التي عرفتا تغيرا سالبا في الرصيد رغم تدهور قيمة الدينار، وهذا بسبب التراجع في قيمة الصادرات النفطية مقابل ارتفاع حجم الواردات.

إجمالا يمكن القول إن للميزان الجاري في ميزان المدفوعات الجزائري دورا كبير في دعم الرصيد الموجب للميزان الكلي، والذي يتأثر برصيد الميزان التجاري الذي يعتمد بدوره على عائدات الصادرات النفطية التي تساهم بحوالي 97 % من قيمة الصادرات الإجمالية، أما بالنسبة لميزان رأس المال فقد ساهم لسنوات عديدة في تدهور رصيد ميزان المدفوعات إلى غاية سنة 2008، أين بدأ هذا الأخير تسجيل رصيد موجب ساهم في دعم الرصيد الموجب لميزان المدفوعات، وكان هذا بسبب التسديد المسبق للديون وارتفاع مستوى الاحتياطات الرسمية، بالإضافة إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

يفسر هذا كله أن تأثير تخفيض قيمة العملة على الرصيد لميزان المدفوعات كان ضعيفا طيلة فترة الدراسة، وهذا باعتبار أن سعر الصرف لا يؤثر على الصادرات النفطية.

المبحث الرابع: تطور الوضعية النقدية والتوازنات الخارجية الجزائرية.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل صعبة خاصة في فترة التسعينات، وبحلول الألفية الثالثة بدأت الأوضاع تتحسن نوعا ما وذلك نتيجة صدور عدة قوانين وبرامج لدعم النمو الاقتصادي وكذا برامج للتنمية، والتي أدت إلى تحقيق نتائج يمكن القول عنها بأنها مقبولة، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال التطرق إلى سير السياسة النقدية في الجزائر الذي تبرزه أخر التطورات الخاصة بالوضع النقدي، بالإضافة إلى إبراز تطور أهم مؤشرات التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة المحددة للدراسة.

المطلب الأول: ملامح سير السياسة النقدية من خلال تطور بعض المؤشرات النقدية.

مع مطلع التسعينات تبنت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية وهيكلية وواصلت الجزائر تطبيق هذه الإصلاحات طيلة فترة التسعينات وحتى السنوات الأولى من الألفية الثالثة، وذلك بهدف المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية، وفي هذا الإطار، انتهجت السلطات النقدية سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار وسعر الصرف، وتنظيم مستويات السيولة المحلية، بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي، وعليه سنتطرق في هذه المطلب إلى ملامح سير السياسة النقدية من خلال تطور بعض المؤشرات النقدية.

1- تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

تلعب الكتلة النقدية في جميع الاقتصاديات دورًا كبيرًا في تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج وميزان المدفوعات، وتحديد الكتلة النقدية ليس مجرد عملية تتحكم فيها السلطات النقدية وحدها، بل عملية تنجم عن تفاعل متشابك لسلوك شتى الجهات الاقتصادية، فالسلطة النقدية تقرر حجم القاعدة النقدية، أي العملة و الاحتياطات المصرفية، بينما تقرر البنوك التجارية حجم القروض والأصول الأخرى التي ستحصل عليها، وحجم الاحتياطات التي يجري الاحتفاظ بها كاحتياطات فائضة، وأما الجمهور فيقرر كيف يوزع ما لديه من ثروة نقدية بين العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية وغيرها من المستحقات والأصول المالية.

1-1- العرض النقدي M1:

يتكون العرض النقدي M1 من وسائل الدفع مطلقة السيولة، ويتشكل من هذا المجمع في الجزائر من المتاحات النقدية التي تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب، والودائع الجارية في الحسابات البريدية سواء بالدينار أو بالعملات الأجنبية.

جدول رقم (4-7): يوضح تطور العرض النقدي M1 خلال الفترة (1990-2012).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقودM1	معدل نمو M1 %
1990	134,94	135,14	270,08	-
1991	157,20	167,79	324,99	20,33
1992	184,85	184,86	369,71	13,76
1993	211,31	235,59	446,90	20,87
1994	222,98	252,84	475,83	6,47
1995	249,76	269,33	519,10	9,09
1996	290,88	298,21	589,10	13,48
1997	337,62	333,70	671,32	13,99
1998	390,42	435,95	826,37	23,05
1999	439,99	465,18	905,17	9,53
2000	484,52	563,65	1048,17	15,79
2001	577,15	674,85	1238,50	18,15
2002	664,68	741,49	1416,34	14,35
2003	781,33	862,17	1643,5	16,03
2004	874,34	1291,16	2165,5	31,76
2005	921,01	1516,49	2437,5	12,56
2006	1081,4	2096,4	3177,8	30,37
2007	1284,5	2949,1	4233,6	33,22
2008	1540	3424,9	4964,9	17,27
2009	1829,3	3119,9	4949,2	0,31-
2010	2098,6	3539,9	5638,5	10,04
2011	2571,5	4570,2	7141,7	26,65
2012	2952,3	4729,6	7681,9	7,56

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (4-7) نلاحظ أن هناك نمو مستمر للعرض النقديM1، حيث انتقل هذا الأخير من 270,08 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 5638,5 مليار دينار جزائري سنة 2010، و7523,5 مليار دينار جزائري في جوان 2012، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نقود التداول من 134,94 مليار دينار جزائري في سنة 1990 إلى 2098,6 مليار دينار جزائري سنة 2010 لتصل 3425,9 مليار دينار جزائري في جوان 2012، كما ارتفعت الودائع الجارية لتبلغ سنة 2012 حوالي 4097,6 مليار دينار جزائري، وهذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز البنكي، ويمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز المصرفي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى، ونظرا لما عرفه الاقتصاد من ارتفاع في معدل

التضخم خلال التسعينات فقد بدأ الأفراد بالتوجه نحو العقارات والأصول الثابتة لفقدان الثقة في العملة الوطنية، وفي سنة 2000 بدأت الودائع الجارية تعرف نمو ملحوظا، ويعود السبب إلى سيادة أسعار فائدة موجبة وزيادة ودائع المؤسسات العمومية خاصة النفطية منها، بالإضافة إلى أثار البرامج الاقتصادية المطبقة بداية من 2001.

1-2- العرض النقدي M2:

ويتكون العرض النقدي M2 في الجزائر من العرض النقدي M1 والودائع لأجل أو ما يعرف بأشباه النقود ويتضح من خلال الجدول التالي تطور الكتلة النقدية، ولقد تم إضافة ودائع شركات التامين والمؤسسات المصرفية في بنك الجزائر المنقوصة من الودائع السابقة الموجهة للاستيراد في البنوك حسب التعريف الجديد لسنة 2007.

جدول رقم (4-8): يوضح تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (1990-2012).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الودائع لآجل (أشباه النقود)	العرض النقدي M2	معدل نمو % M2	الناتج المحلي الإجمالي	السيولة المحلية* %
1990	72,92	343	-	554,4	61.86
1991	90,27	415,27	21,07	862,1	48.16
1992	146,18	515,9	24,23	1074,7	48
1993	180,52	627,42	21,62	1189,7	52.73
1994	247,68	723,51	15,31	1487,5	48.64
1995	280,45	799,56	10,51	2005	39.87
1996	325,95	915,05	14,44	2570	35.6
1997	409,94	1081,31	18,16	2780,2	38.9
1998	766,09	1592,46	47,24	2830,49	45.83
1999	884,16	1789,35	12,36	3238,2	45.67
2000	974,35	2022,53	13,03	4123,5	49.3
2001	1235	2473,51	22,29	4227.1	58.4
2002	1485,19	2901,53	17,03	4522.8	63.9
2003	1656	3299,5	13,71	5252.3	63.7
2004	1478,7	3644,4	10,45	6150.4	61.2
2005	1632,9	4070,4	11,68	7563.6	55.2
2006	1649,8	4827,6	18,6	8514.8	57.9
2007	1761	5994,6	24,17	9366.6	64
2008	1991	6955,9	16,03	11077.1	62.7
2009	2228,9	7178,7	3,20	10006.7	71.5
2010	2524,3	8162,8	13,70	12043.5	67.7
2011	2787,5	9929,2	21,63	14480.7	68,56
2012	3331,5	11013,4	10,91	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

* - سيولة الاقتصاد (السيولة المحلية) $= \frac{M_2}{PIB}$

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-8) أن الفترة (1990- 1996) تميزت بارتفاع متواصل وبطيء في حجم الكتلة النقدية، وبعد سنة 1996 عرفت الكتلة النقدية ارتفاعا كبيرا حيث وصلت سنة 2010 إلى 8162.8 مليار دينار جزائري كما وصلت في جوان 2012 إلى 10626,1 مليار دينار جزائري، مما يعني أن هناك توسعا نقديا كبيرا، وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة (2001- 2004) تم تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2005) وكذلك برنامج دعم النمو(2005- 2009)، والذي أخذت فيه السياسة النقدية مسارا مختلفا للمسار الذي تبنته في مرحلة التعديل الهيكلي (سياسة نقدية انكماشية من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية)، وعليه أصبحت السياسة النقدية تسلك سلوكا توسعيا، بالإضافة إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الخارجية[1] التي ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتجدر الإشارة إلى أن من أهم أسباب ارتفاع الكتلة النقدية يظهر بشكل واضح في مقابلات الكتلة النقدية وخاصة صافي الأصول الخارجية، والتي تعد من أهم مقابلات الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري[2].

2- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2012):

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مستحقات الجهات المصدرة للنقود على الغير أي هي "الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي"[3] ويمكن تصنيفها إلى : الأصول الخارجية والقروض المقدمة إلى الاقتصاد* والقروض المقدمة للدولة*.

والجدول التالي يبين لنا تطور هذه المقابلات للفترة الممتدة من 1990 إلى 2012.

---

[1]- مصيطفي عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، العدد06، جامعة ورقلة، 2008، ص117.

[2]- حسين حميد، مرجع سابق ذكره، ص 177.

[3]- أحمد هني، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص.13.

*- القروض المقدمة للاقتصاد هي عبارة عن القروض الممنوحة من طرف الجهاز البنكي إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين من اجل مواجهة احتياجاتهم.

*- القروض المقدمة إلى الدولة تتمثل في تسبيقات بنك الجزائر للخزينة العمومية، للاكتتاب في الخزينة من طرف البنوك التجارية، ودائع المؤسسات والأفراد في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية.

جدول رقم (4-9): يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2012).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	صافي الأصول الخارجية	معدل النمو%	قروض للدولة	معدل النمو%	قروض للاقتصاد	معدل النمو%
1990	6,53	-	167,04	-	246,97	-
1991	24,28	271،8	158,97	4,83-	325,84	31,91
1992	22,64	6,75-	226,93	42,72	412,31	26,53
1993	19,63	13,3-	527,84	132,6	220,55	46,58-
1994	60,39	207,64	468,54	11,23-	305,84	38,86
1995	26,29	56,46-	401,58	29و14-	565,64	84,94
1996	133,94	409،7	280,55	30,13-	776,84	37,33
1997	350,31	161,54	423,65	51	741,28	4,57-
1998	280,71	19,86-	723,18	70,7	906,18	22,24
1999	169,62	39,57-	847,89	17,24	1150,73	26,98
2000	776	357,49	667,5	20,1-	993,73	13,46-
2001	1310,7	68,9	569,7	15,9-	1078,4	8,5
2002	1755,7	33,9	578,6	1,6	1266,8	17,5
2003	2342,7	33,4	423,4	26,8-	1380,2	8,9
2004	3119,2	33,2	20,6-	104,8-	1535	11,2
2005	4179,7	33,9	933,2-	4430	1779,8	15,9
2006	5515	31,9	1304,1-	39,7	1905,4	7,1
2007	7415,5	34,5	2193,1-	68,2	2205,2	15,7
2008	10247	38,2	3627,3-	65,39	2615,5	18,6
2009	10886	6,23	3488,9-	30,9-	3086,5	18
2010	11997	10,2	3510,9-	0,63	3268,1	5,88
2011	13922,4	16,04	3406,6-	2,97-	3726,5	14,02
2012	14939.9	7,30	3343,4-	1,85-	4298,5	15,34

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأصول الخارجية تشهد تذبذبا وذلك تبعا لتغيرات أسعار المحروقات باعتبار أن هذه الأصول ناتجة عن الاحتياطات الرسمية للصرف، حيث نجد أنه في سنة 1991 ارتفعت إلى 24.28 مليار دينار جزائري بعدما بلغت سنة 1990 ما قيمته 6.53 مليار دينار جزائري، وهذا يعود لارتفاع أسعار النفط من 21.5 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 28.85 دولار سنة 1991، وبعدها تراجع نموها سنتي 1992 و1993، ثم عاودت الارتفاع إبتداءً من سنتي 1996 و1997 نتيجة للفترة الموافقة لبرنامج التعديل الهيكلي، كما يلاحظ عند نهاية فترة التعديل الهيكلي انخفاض الأصول الخارجية بين (1998- 1999)، وذلك يرجع دائما إلى انخفاض أسعار النفط، ويمكن القول أن احتياطات الصرف خلال هذه الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 لم تتمكن من تغطية الكتلة النقدية M2، ولكن الأصول الخارجية (احتياطات الصرف) سرعان ما عرفت نموا سريعا ومستمرا

إبتداءً من سنة 2000 إلى غاية جوان 2012 حيث بلغت 14755,7 مليار دينار جزائري، حيث أن هذا الارتفاع يعزز جهود السياسة النقدية في الدفاع عن سعر صرف الدينار الجزائري في سوق الصرف[*].

وفيما يخص تطور القروض المقدمة للدولة فقد سجلت نمو سلبي يقدر ب4,83% سنة 1991 نتيجة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي ينص على التزام الصرامة في السياسة النقدية، وهذا ما عرفته كذلك الفترة 1994-1996 حيث بلغ معدل نمو القروض المقدمة للدولة -11,23، -14,29، -30,13، على الترتيب، لتستمر هذه النسبة بالتناقص إلى غاية سنة 2012 ليصل معدل نموها إلى -1,84% بقيمة قدرت ب-3343,4 مليار دينار جزائري، ونلاحظ منذ بداية سنة 2004 إلى غاية جوان 2012 أن القروض المقدمة للدولة ذات إشارة سالبة وهذا ما نفسره بأن الخزينة العمومية أصبحت تسدد قيمة القروض التي اقترضتها من الجهاز المصرفي، وذلك نتيجة تحسن الوضعية المالية للدولة، وذلك بسبب الصرامة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والابتعاد عن التمويل التضخمي[1].

أما بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت نمو معتبرا وبلغت نسبة نموها 84,94%سنة 1995 وهي الفترة الموافقة لبرنامج التمويل الموسع (1995-1998) ثم بدا حجم القروض يتناقص ليحقق نسبة نمو سالبة ب-4,57%سنة 1997، ثم عاود حجم هذه القروض بالارتفاع ليصل في سنة 2012 ما يقارب 4298,5 مليار دينار جزائري أي بمعدل نمو وصل إلى 15,34%.

3- تطور أسعار الفائدة:

تعتبر أسعار الفائدة مؤشر هام في سير السياسة النقدية وأهم الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية بغرض تحديد توجهات السياسة النقدية-توسعية أو انكماشية- والوصول إلى الأهداف المسطرة، وفي هذا الإطار فقد قامت السلطات النقدية في الجزائر بالتحرير التدريجي لأسعار الفائدة وذلك بداية من عام 1989، متبعة في ذلك منهج ماكينون وشاو في تحرير القطاع المالي[2]، وقد كان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة هو إعطاء تعويض للادخار وتوجيهه نحو تمويل الاستثمار بالإضافة إلى إرغام المؤسسات على عقلنة سلوكها بإعطاء الاقتراض بتكلفة حقيقية، حيث أن الجدول التالي يظهر تطورات كل من أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة الاسمية.

[*] - ففي حالة انخفاض قيمة الدينار الجزائري مثلا يقوم بنك الجزائر ببيع جزء من الأصول الخارجية (العملات الأجنبية)في سوق الصرف، فترتفع قيمة الدينار الجزائري إلى ما كانت عليه من قبل.

[1] - مصيطفي عبد اللطيف، مرجع سابق ذكره، ص120.

[2] - حسين حميد، مرجع سابق ذكره، ص 177.

الجدول رقم (4-10): يوضح تطورات أسعار الفائدة خلال الفترة(1991-2010).

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الفائدة الاسمي%	11	11,5	11,5	17,63	18	16,33	14	9,25	8,5	8,5
سعر الفائدة الحقيقي%	14,9-	20,21-	9,04-	11,46-	11,83-	2,39-	8,26	4,3	5,84	8,16
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الفائدة الاسمي %	8	6,63	6,5	6,5	6,5	6,5	6,5	6,5	6,5	6,5
سعر الفائدة الحقيقي%	3,78	5,21	3,92	2,93	4,87	3,96	2,99	2,1	0,8	0,8

المصدر: حسين حميد، مرجع سابق ذكره، ص177.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-10) أنه في الفترة (1991-1996) كانت أسعار الفائدة الحقيقية سالبة وهذا رغم ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية، حيث ارتفعت أسعار الفائدة الاسمية من 11% سنة 1991الى 16.33% سنة 1996، ورغم ذلك تم تسجيل أسعار فائدة حقيقية سالبة، وذلك راجع للارتفاع الكبير لمعدلات التضخم التي فاقت 31% سنة 1992، ولكن بفضل سياسة نقدية صارمة تم التمكن من خفض معدلات التضخم والوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة بداية من سنة 1997إلى غاية 2010.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي.

لغرض معرفة التطورات الحاصلة على المستوى الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة المحددة، علينا ان ندرس المؤشرات الدالة على التوازن الخارجي والمتمثلة في مؤشر المديونية الخارجية وخدمات الدين، واحتياطي الصرف الأجنبي بالإضافة إلى تطورات عناصر ميزان المدفوعات.

1- تطور عناصر ميزان المدفوعات:

1-1- تطور هيكل الميزان التجاري:

يعتبر تحليل وضعية الميزان التجاري مفيد من الناحية العملية كونه مؤشرا ملائما لمعرفة اتجاهات ميزان الحساب الجاري، وسنتعرض بالتحليل لكل بند من بنوده، ثم إلى تطور رصيد الميزان التجاري ككل خلال فترة الدراسة، حيث يوضح الجدول الموالي تطور أهم مؤشراته.

جدول رقم (4-11): يوضح تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2012).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	قيمة الصادرات			قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري
	إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات		
1990	11,30	10,86	0,44	9,68	1,62
1991	12,33	11,86	0,47	6,85	5,47
1992	11.51	11,01	0,50	8,3	3,21
1993	10,41	9,91	0,50	7,99	2,42
1994	8,89	8,59	0,3	9,15	0,24-
1995	10,25	9,75	0,5	10,10	0,15
1996	13,21	12,61	0,6	9,09	4,12
1997	13,82	13,18	0,64	8,13	5,69
1998	10,14	9,76	0,38	8,63	1,51
1999	12,30	11,89	0,41	8,96	3,36
2000	21,65	21,06	0,59	9,35	12,3
2001	19,09	18,53	0,56	9,48	9,31
2002	18,71	18,10	0,61	12,01	6,70
2003	24,47	24	0,47	13,32	11,14
2004	32,22	31,55	0,66	17,95	14,27
2005	46,33	45,59	0,74	19,86	26,64
2006	54,74	53,61	1,13	20,68	34,06
2007	60,59	59,61	0,98	26,35	34,23
2008	78,59	77,19	1,4	38,07	40,52
2009	45,18	44,41	0,77	37,40	7,78
2010	57,09	56,12	0,97	38,89	18,20
2011	72,89	71,66	1,23	46,93	25,96
2012	71,47	70,32	1,15	51,57	20,17

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (4-11) يتضح لنا سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 97 % من إجمالي الصادرات الوطنية طوال فترة الدراسة، في حين أن الصادرات خارج المحروقات مازالت دون مستوى 7 % وتصل في بعض الأحيان إلى دون 1,6% كما هو الحال في سنة 2005 ، وهذا ما يؤكد فشل السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات، والمتمثل في الوصول إلى تصدير 2 مليار دولار أمريكي خارج المنتجات النفطية في آفاق سنة 2000، رغم التحفيزات المقدمة، وتعتبر سنة 1996 السنة التي سجلت فيها الصادرات خارج المحروقات أعلى نسبة لها في سنوات التسعينات أي بقيمة 600 مليون دولار أمريكي وبمعدل 4,54 %، ويعود هذا الارتفاع إلى تسديد الجزائر جزء من ديونها اتجاه روسيا في شكل بضائع بتصدير التمور

والطماطم المصبرة، هذا وعرفت الفترة (2000-2012) تطورا محسوسا في قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث بلغت في سنة 2012 بقيمة 1,15 مليار دولار، ويعود سبب الإنعاش في قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى جهود الدولة في تنمية وتنويع صادراتها في إطار سياساتها التنموية المتجسدة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، بالإضافة إلى بدء سريان اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اعتبارا من سبتمبر 2005 وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الجهوية والدولية[1].

كما يلاحظ ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات الإجمالية في الفترة ما بين (2000 –2008) ويعود هذا إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة، بالإضافة إلى أن الجزائر حققت حوالي 106 اكتشافا للنفط والغاز خلال هذه الفترة حسب تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك[2]، أما سنة 2009 فشهدت انخفاضا في متوسط برميل البترول بنسبة 37.37% مقارنة مع 2008، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 ليعود بعدها إلى التحسن في سنة2010 ليصل إلى 71,74 مليار دولار في نهاية سنة 2012.

أن قيمة الواردات اتجهت نحو الارتفاع إبتداءً من سنة 1991 إلى غاية 1995 حيث بلغت 10,10 مليار دولار، ويعود هذا الارتفاع إلى رفع القيود على التجارة الخارجية، وبالتالي التوجه نحو تلبية الإحتياجات المحلية عن طريق الاستيراد، كما شهد خلال هذه الفترة ارتفاع الواردات الغذائية نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي خاصة (الحبوب) نتيجة تذبذب العوامل المناخية، لكن لم يدم ذلك طويلاً، حيث عادت لتسجل انخفاضًا في الفترة الممتدة من 1995إلى غاية 1999 نتيجة الاتفاق الموقع مع الصندوق النقدي الدولي الذي يحث على خفض الإنفاق، ونظرًا لحل بعض المؤسسات العمومية وآثار تحرير التجارة الخارجية (المنافسة الأجنبية) على هذه المؤسسات، والمشاكل التي عانت منها كالتمويل انخفضت نسبة الواردات المستعملة في القطاع الصناعي من 48% سنة 1993 إلى39,6% سنة 1998 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، وكذا انخفاض المداخيل من العملة الصعبة، وبالتالي انخفاض القدرة على الدفع، وإبتداءً من سنة 1999 إلى غاية سنة 2012 نلاحظ اتجاه قيمة الواردات نحو الارتفاع، وهذا راجع إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط بالمقارنة مع السنوات السابقة، فضلا عن انخفاض الدولار الأمريكي المقومة به هذه الواردات بشكل ملحوظ خاصة خلال سنة 2003 أمام العملات الدولية الرئيسية مما تترتب عنه ارتفاع قيمة

[1]- جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد11،جامعة الجزائر03، 2012، ص233.

[2]- تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك، وزارة التجارة، متاح على الموقع: www.mincommerce.gov.dz ، تاريخ الاطلاع:2013/08/08.

الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار، كذلك انطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الاقتصاد ومشروع دعم النمو.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-11) أن رصيد الميزان التجاري سجل فائضا على مدى كل السنوات ما عدا سنة 1994 التي سجل فيها عجز بقيمة 260 مليون دولار ، ويعود سبب ارتفاع قيمة الواردات مقابل الصادرات تزامن هذه الفترة مع بداية برنامج التعديل الهيكلي الذي كان في سنة 1994، وتدهور الوضع الأمني الذي استلزم من الدولة تجنيد طاقات بشرية ومادية إضافية قصد التصدي إلى الأزمة الأمنية، أما في السنوات الأخرى فسجل الميزان التجاري فائضا يختلف من سنة إلى أخرى حسب تطور الصادرات والواردات، لكن الملاحظ أنه سجل فوائض كبيرة نوعًا ما خلال السنوات (2000-2012) مقارنة بالسنوات السابقة، ويعود هذا الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الارتفاع في أسعار النفط.

1-2- تطور ميزان الخدمات والتحويلات والحساب الجاري:

سنتعرض بالتحليل لكل من رصيد ميزان العمليات غير المنظورة وميزان التحويلات من جانب واحد، ثم إلى وضعية الميزان الجاري ككل خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (4-12): يوضح تطور كل من ميزان الخدمات والتحويلات والحساب الجاري خلال الفترة (1990-2012).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد ميزان الخدمات	رصيد ميزان التحويلات	رصيد الميزان الجاري	السنوات	رصيد ميزان الخدمات	رصيد ميزان التحويلات	رصيد الميزان الجاري
1990	3,29-	1,53	1,40-	2002	3,41-	1,07	4,36
1991	3,32-	1,29	2,36	2003	3,99-	1,75	8,84
1992	3,30-	1,39	1,3	2004	5,61-	2,46	11,12
1993	2,76-	1,14	0,8	2005	7,35-	2,06	21,18
1994	2,96-	1,40	1,82-	2006	6,72-	1,61	29,95
1995	3,52-	1,12	2,25-	2007	5,87-	2,22	30,59
1996	3,75-	0,88	1,25	2008	8,84-	2,77	30,45
1997	3,30-	1,06	3,45	2009	10-	2,63	0,41
1998	3,48-	1,09	0,9-	2010	8,70-	2,65	12,16
1999	4,13-	0,79	0,02	2011	10,85-	2,65	17,77
2000	4,16-	0,79	8,93	2012	11,04-	3,17	12,30
2001	3,22-	0,67	6,76				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

يتضح من خلال الجدول رقم (4-12) أن رصيد ميزان الخدمات سجل عجزا طيلة الفترة المدروسة، وهذا راجع إلى تدهور قطاع السياحة نتيجة الأزمة الأمنية في تسعينات القرن العشرين، وارتفاع عدد الجزائريين الذين يفضلون قضاء عطلهم في الخارج، فضلاً حاجة البلد الكبيرة والمتزايدة في أغلب الأحيان للخدمات، وارتفاع تكلفة نقل المحروقات على ظهر السفن الأجنبية ومصاريف النقل الجوي المتمثل في كراء الطائرات الأجنبية ومصاريف الصيانة، التي تتم من قبل الأجانب، وارتفاع كذلك التكاليف أو النفقات على البعثات في الخارج منها النفقات الطلابية والعسكرية ونفقات العلاج في الخارج، بالإضافة إلى البعثات الدبلوماسية والتمثيل في الخارج،ناهيك عن محدودية قطاع الخدمات الجزائري لأداء خدمات للأطراف الأخرى، حيث نلاحظ تفاقم العجز خلال سنتي1999، 2000 وهذا راجع لانخفاض عائدات الاحتياطات الأجنبية نتيجة انخفاض معدلات الفائدة ، كما لوحظ تراجع العجز في الميزان من سنة2001 حتى سنة 2003، ومرجعية ذلك الزيادة في العائدات من الاحتياطات الخارجية نتيجة لتنامي حجمها ، وكذلك التحسن النسبي في أداء قطاع السياحة في احتواء الزيادة في عجز ميزان العمليات الغير منظورة، غير أنه وابتداء من سنة 2004 حتى سنة 2012، عرف الميزان عجزا كبيرا متواصلا في رصيد بلغ أقصاه سنة 2012ب 11,04 مليار دولار، وهذا بسبب الاستقرار الذي عرفه الوضع الأمني الذي ساهم بدوره في انتعاش عدد الرحلات السياحية والعامة والمبادلات التجارية اتجاها العالم، كذلك بفضل البرامج التنموية التي انتهجتها الدولة في هذه الفترة بسبب انتعاش قطاع المحروقات.

يتبين لنا أن رصيد ميزان التحويلات سجل أرصدة موجبة تختلف من سنة إلى أخرى طيلة الفترة المدروسة، حيث وبعد التذبذب الطفيف الذي عرفه بين الفترة 1990 و2001، حيث شوهد انخفاضا محسوسا سنة 1996 تزامنا مع بداية التصحيحات الهيكلية، وهذا بسبب تدهور الوضع الأمني وبالتالي إحجام الكثير من العمال المهاجرين عن تحويل أموالهم إلى داخل الوطن واللجوء بها إلى دول أخرى في شكل سياحة أو غير ذلك، وبعدها وخلال سنتي 1997 و1998 عرف ارتفاعا بسب المساعدات الخارجية للجزائر قصد مواجهة الأزمة الاقتصادية والأمنية، أما خلال الفترة 1999 و2001 وعقب نهاية برنامج التعديل الهيكلي سُجل انخفاض محسوس في قيمة التحويلات، وانطلاقا من سنة 2002 حتى سنة 2012 فقد عرف الميزان انتعاشا كبيرا راجع بالدرجة الأولى إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي شهدته الجزائر بداية من سنة 2000، بالإضافة إلى تحسن أداء خدمات التحويلات المصرفية والبريدية بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور والمنح ومعاشات التقاعد بسبب دخول الأورو الذي أحدث تضخم في الأجور، وما زاد في هذا التحسن هو اقتراب قيمة الدينار الجزائر يمن قيمته الحقيقية وتحسين أداء خدمات الصرف.

يتكون الميزان الجاري من الميزان التجاري، وميزان الخدمات ثم ميزان التحويلات، فبعد تحليلنا وتعرفنا على تطور أرصدة كافة البنود المشكلة للميزان الجاري ، بوسعنا الآن أن نبين تطور هذه الأرصدة مجتمعة من خلال التطرق إلى تطور رصيد الميزان الجاري، ومن الملاحظ أن الميزان التجاري يتحكم بشكل كبير في وضعيته، وفي

المقابل أن وضعية أسعار النفط تعتبر هي المحدد الأساسي للتطور الحاصل في الميزان التجاري الجزائري، وعليه فإن الميزان الجاري سجل أرصدة ضعيفة ما بين سنتي 1990 و1999، حيث سجل عجزا مستمرا طيلة ثلاث سنوات 1994، 1995، 1998، بلغ أقصاه سنة 1995 ب 2250 مليون دولار، نتيجة للعجز المسجل في الميزان التجاري بسبب انخفاض سعر البترول، فضلاً عن ارتفاع الواردات، وكذلك نتيجة العجز المسجل في ميزان العمليات الغير منظورة، وعجز ميزان التحويلات على تغطية العجز في الميزان الجاري، ثم سجل هذا الميزان بعد ذلك انتعاشا في سنة 2000 بقيمة 8,93 مليار دولار، والتي قابلها ارتفاع في سعر البترول إلى 28,59 دولار للبرميل، واستمر هذا التحسن بعد ذلك في ظل استقرار الوضع الأمني وارتفاع أسعار النفط، وإبتداءً من سنة 2004 شهد الحساب الجاري زيادة تصاعدية إلى غاية سنة 2012، ماعدا سنة 2009 أين سجل انخفاضا من 30,45 مليار دولارسنة 2008 إلى 410 مليون دولار، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية، ليعود الارتفاع حيث وصل إلى قيمة 12,30 مليار دولار في نهاية سنة 2012.

1-3- تطور ميزان رأس المال:

يعد ميزان رأس المال الميزان الأساسي لعديد الدول كعنصر فعال من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات، غير أن أرصدته تبقى ضعيفة أمام بنود الميزان الجاري الجزائري، كما أن لسياسة تحرير سعر صرف الدينار الجزائري دورا هام في التأثير على وضعية ميزان العمليات المالية، لهذا سنحاول تحليل تطور وضعية بنود ميزان رأس المال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-13): يوضح تطور ميزان رأس المال خلال الفترة (1990-2012).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الاستثمار المباشر	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	رصيد حساب رأس المال	السنوات	الاستثمار المباشر	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	رصيد حساب رأس المال
1990	0،44-	0,44-	1,57-	2002	0,97	1,32-	0,71-
1991	0,08-	1,23-	1,89-	2003	0,62	1,38-	1,37-
1992	0,03	0,08	1,07-	2004	0,62	2,23-	1,87-
1993	0	0,33-	0,83-	2005	1,06	3,05-	4,24-
1994	0	2,48-	2,54-	2006	1,76	11,89-	11,22-
1995	0	0,38-	4,08-	2007	1,35	0,77-	1,08-
1996	0,27	3,40-	3,34-	2008	2,28	0,43-	2,54
1997	0,26	2,51-	2,29-	2009	2,54	1,30	3,45
1998	0,50	1,33-	0,83-	2010	3,47	0,44	3,42
1999	0,46	1,97-	2,40-	2011	2,04	1,08-	0,34
2000	0,42	1,96-	1,36-	2012	1,52	0,62-	0,25-
2001	1,18	1,99-	0,87-				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (4-13) نلاحظ أن الاستثمار المباشر عرف تذبذبا من سنة لأخرى، حيث سجل أرصدة ضعيفة جدا ومعدومة أحيانا لم تتجاوز 30 مليون دولار كحد أقصى في الفترة ما بين 1990-1995، ويعد ذلك إلى تدهور الوضع الأمني وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، ليشهد بعد ذلك تحسنا ضعيفا بلغ قيمة 500 مليون دولار سنة 1998، أما بالنسبة للفترة من 2001-2012 فقد سجل انتعاشا كبيرا يختلف من سنة لأخرى حيث بلغ 3,47 مليار دولار سنة 2010، وهذا بسبب أن الجزائر قطعت شوطا كبيرا في إصلاحاتها الاقتصادية التي بدأتها وأصبح الأداء الاقتصادي مشجعا لجلب الاستثمارات وخاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، واستقرار سعر الصرف، والتحكم في التوسع النقدي ، وكذا التحكم في المديونية والحد من تزايدها وتخفيض كلفة خدمتها، إضافة إلى تحرير التجارة الخارجية، وتحرير الأسعار واعتماد اقتصاد السوق.

أما بالنسبة لرصيد رؤوس الأموال الصافية قد سجل رصيدا سالبا طيلة فترة الدراسة ما عدا سنوات 1992، 2009، 2010، ما يعني أن الجزائر تسعى إلى تسديد قيمة القروض المتأتية من الخارج أكثر من الحصول عليها، فسجلت بذلك عجزا ما بين 1990-1993 تزامن مع إصلاحات المؤسسات العمومية وتدهور الوضع

الأمني، ما عدا سنة 1992 التي سجلت فائضا ب 80 مليون دولار بسبب ارتفاع قيمة القروض المتأتية من الخارج، أما بالنسبة للفترة ما بين 1994-1996 التي تزامنت مع برنامج التعديل الهيكلي فقد عرف الميزان تزايدا في العجز بلغ أقصاه سنة 1996 بقيمة 4,30 مليار دولار أي تراجعا بنسبة 37,1 % مقارنة بسنة 1994، ثم سجل رصيد رأس المال الصافي بعد ذلك تراجعا محسوسا في العجز إلى غاية 2003 أين سجل عجزا بقيمة 1380مليون دولار، أي تراجعا بنسبة 140.59% مقارنة بسنة 1996، وهذا بفضل الانخفاض في قيمة القروض المتأتية من الخارج واستقرار الوضع الأمني، وانتعاش أسعار المحروقات خاصة بعد سنة 1999.

وبعد سنة 2003 سجل هذا الرصيد زيادة كبيرة في العجز إلى غاية 2006 أين سجلت أكبر عجز في كل مراحل الدراسة بقيمة 11,89 مليار دولار، ويعزى ذلك إلى إقدام الحكومة على التسديد المسبق للديون، وعزمها على تخفيض نسبة القروض المتأتية من الخارج مستغلة بذلك الانفراج المالي من جراء ارتفاع أسعار المحروقات.

أما حساب رأس المال فقد اتسم بأرصدة سالبة طوال فترة الدراسة عدا الفترة 2008-2012، وهذا لارتباط رصيده برصيد رؤوس الأموال الرسمية الصافية، ومن ورائه عملية سداد الديون الخارجية إبتداءً من سنة 2004، مستفيدة الدولة في ذلك من ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1999، وما نتج عنه من تشكيل احتياطي لا بأس به من العملة الصعبة، وبالعودة إلى الجدول رقم (4-13) نجد أن حساب رأس المال عرف عجزا متذبذبا من 1990-2000، وتعود أسباب هذا التدهور عموما إلى ارتفاع قيمة المديونية، وبالتالي ارتفاع خدمات الديون، وانخفاض التدفقات باتجاه الداخل، حيث انه في سنة 2006 فقد عرف ميزان رأس المال تدهورا كبيرا في الرصيد قدر ب11,22 مليار دولار، وهذا بسبب التسديدات المسبقة للدين الخارجي التي بلغت 10,93 مليار دولار خلال هذه الفترة[1]، وبعدها انخفاض العجز في ميزان رأس المال في سنة 2007 ليسجل فائضا متزايدا خلال الفترة 2008-2011 ليصل رصيد هذا الأخير إلى 340 مليون دولار في سنة 2011.

وعموما يمكن القول أن حساب رأس المال تميز خلال فترة التسعينات بعجز مستمر، إلا أن هذا العجز عرف انخفاضا ملحوظا بعد سنة 2000 ليسجل فائضا في السنوات الأخيرة، وذلك يعود كما سبق وأشرنا إلى جهود الدولة في زيادة حجم الاستثمار المباشر نحو الداخل، وتقليص حجم القروض الخارجية.

2- تطور الدين الخارجي:

عرفت الجزائر فترة طويلة من الهشاشة تتصل بعبء الدين الخارجي خلال سنتي 1986-1987، كما بلغت المديونية الخارجية مستويات حادة بداية من 1990، فقد تجاوزت نسبة خدمة الدين الخارجي 100% في الثلاثي الأول من سنة 1994 وهي السنة التي بلغ فيها قائم الدين الخارجي 70% من إجمالي الناتج المحلي الخام،

[1]- جميلة الجوزي، مرجع سابق ذكره، ص232.

وهو ما دفع الجزائر إلى اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها لدى نادي باريس ونادي لندن، وهي الاتفاقية التي تندرج ضمن برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي(1994-1998)، وبعد إعادة جدولة الدين الخارجي بدأت الوضعية المالية الخارجية بالتحسن ابتداء من سنة 2000.

جدول رقم (4-14): يوضح تطور قائم الدين الخارجي وتطور خدمة الديون خلال الفترة (2000-2012).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	مجموع الديون قصيرة الأجل	مجموع الديون م وط الأجل	مجموع الدين الخارجي	خدمة الدين الخارجي
2000	0,173	25,088	25,261	4,500
2001	1,260	22,571	22,571	4,464
2002	0,102	22,540	22,642	4,150
2003	0,150	23,203	23,353	4,358
2004	0,410	21,411	21,821	5,658
2005	0,707	16,484	17,191	5,838
2006	0,541	5,062	5,603	13,314
2007	0,717	4,889	5,606	1,431
2008	1,303	4,282	5,585	1,218
2009	1,492	3,921	5,413	1,000
2010	1,778	3,679	5,457	0,670
2011	1,142	2,831	4,405	0,618
2012	1,158	2,116	3,673	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات:- بنك الجزائر.

- صندوق النقد العربي.

الملاحظ من الجدول السابق أن هناك استقرار نسبي للدين الخارجي بين 2000-2003 حيث تراوح ما بين 25,2 مليار دولار و23,3 مليار دولار، وبعدها يأخذ الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل شكل تنازلي إبتداءا من سنة 2004، حيث تراجع إلى 16,484 مليار دولار في نهاية سنة 2005 ثم 3,921 مليار دولار سنة 2009، وبعدها تناقص تدريجيا خلال السنوات الموالية ليصل إلى غاية 2,116 مليار دولار في سنة 2012، بحيث لم يعد قائم الدين يمثل سوى 3,673 مليار دولار منها 1,158 مليار دولار ديونا قصيرة الأجل، كما نلاحظ أن الديون قصيرة الأجل حققت ارتفاع محسوس سنة 2010 وصل إلى 1,778 مليار دولار مقارنة مع السنوات السابقة، ويعود هذا الارتفاع الاستثنائي للدين قصير الأجل بشكل قوي إلى القفزة في الواردات التي سجلت 38,89 مليار دولار مقارنة مع السنوات الأخرى، كما أن انخفاض المشهود في قائم الدين الخارجي

يوضح جهود الدولة في تطبيق سياسة صارمة لتقليص الدين الخارجي، وهذا ما يتأكد من خلال تسارع وتيرة التسديدات المسبقة للدين العمومي خاصة منذ سنة 2004 مع الشروع في تنفيذ التسديدات المسبقة، وهذه وسيلة لحماية الاقتصاد الوطني أمام الأزمات الاقتصادية العالمية.

أما بالنسبة إلى لخدمة الديون فنلاحظ انه هناك انخفاض تدريجي بين سنتي 2000 و2002، ثم بدا في الارتفاع من سنة 2004 ليصل إلى ذروته سنة 2006 بما يقابل 13,314 مليار دولار، ليعاود الانخفاض ليصل إلى 0,618 مليار دولار في نهاية 2011.

لقد سمح التحسن في الوضعية المالية الخارجية للجزائر خلال السنوات الأخيرة بالعودة بمؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات قابلة للاستمرار، خاصة منذ 2004 وهي السنة التي بدا فيها تطبيق مشروع التسديدات المسبقة للديون الخارجية، ويشهد ذلك عل نجاح سياسة تقليص المديونية الخارجية للجزائر ورفع مستوى الأمن المالي الخارجي، بالنظر إلى خطورة الأزمات المالية الدولية والاحتياطيات المتزايدة لكثير من الدول الناشئة والدول النامية في مجال التمويلات الخارجية.

3- تطور احتياطات الصرف الرسمية:

تلعب احتياطات الصرف دورا هاما في نظام الصرف الحالي باعتبارها الدعامة الأساسية التي يتدخل بها بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك بهدف التأثير على سعر صرف الدينار، فهي تعتبر ضمانا على مصداقية سياسة الصرف من جهة واستقرارا لقيمة العملة الوطنية من جهة أخرى، وباعتبار الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على مورد واحد وهو المحروقات، فان تغيرات أسعاره في الأسواق الدولية سوف يؤثر على الاقتصاد بشكل مباشر، ولذا فان تكوين هذه الاحتياطات من شانها أن تحافظ على سلامة الاقتصاد الوطني من أي ظرف مالي أو اقتصادي عصيب من شانه أن يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية للحفاظ على قيمتها ضمن مستويات مقبولة، ويمكن أن نبين تطور احتياطات الصرف الرسمية (عدا الذهب) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-15): يوضح تطور الاحتياطات الرسمية للصرف خلال الفترة (2000-2012).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطات	11,90	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
الاحتياطات	110,18	143,10	148,91	162,22	182,22	190,66	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات: - بنك الجزائر.

- صندوق النقد العربي.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن احتياطات الصرف الرسمية (ماعدا الذهب) التي كانت تقدر بأقل من 11.90 مليار دولار سنة 2000، فقد بلغت 43.11 مليار دولار في نهاية سنة 2004، مع الإشارة إلى أن

هذه الاحتياطات بلغت في نهاية سنة 2009 ما قيمته 148.91 مليار دولار، وقدر مجموعها ب 162,22مليار دولار في نهاية سنة 2010، ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات وتسجيل الفائض في ميزان المدفوعات فقدرت الزيادة في قيمة الاحتياطات الرسمية ب: 178,76مليار دولار في سنة 2012، مقارنة بسنة 2000.

تجدر الإشارة إلى أن كون نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام التعويم الموجه فيتوجب على الدولة أن تحتفظ بقدر من احتياطي الصرف حماية لعملتها من المضاربة، ما يجعل من احتياطات الصرف جد مهمة لتدخل بنك الجزائر بصفته العارض الوحيد على مستوى سوق الصرف من أجل وفائه بالتزاماته، ومحافظته على استقرار قيمة العملة الوطنية عند مستويات مقبولة اقتصاديا، ويحاول بنك الجزائر عقلنة وتعظيم جدوى تسيير هذه الاحتياطات، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية، ويتم توظيف هذه الاحتياطات في صورة سندات في الخزينة الأمريكية، وفي شكل ودائع في البنوك الدولية ذات التنقيط الأفضل من طرف وكالات التقييم، ويتشكل احتياطي الصرف الجزائري من نسبة 55% بالأورو 40% من الدولار وما يعادل نسبة 5% من عملات مختلفة لا سيما الجنيه الإسترليني والين الياباني[1].

[1] – تقلبات أسعار الصرف وانكماش عائدات احتياطي الصرف الجزائري، متاح على الموقع: www.elkhabar.com/ar/economie، تاريخ الاطلاع:2013/06/17.

خلاصة الفصل:

لقد فرض التوجه الاقتصادي الجديد في ظل العولمة وتحدياتها المختلفة على الجزائر ضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق، والتي تجلت في سعي الجزائر إلى توفير شروط معينة تضمن لها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والدخول أيضا ضمن أطراف الشراكة الأورومتوسطية، وكان المقابل في ذلك تطبيق الجزائر الإصلاحات وإعادة هيكلة اقتصادها على جميع المستويات أو القطاعات من اجل ضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي الداخلي والخارجي، وهذا لن يتم إلا من خلال تحقيق التوازنات النقدية لكافة المؤشرات الاقتصادية الكلية.

حيث وضع قانون النقد والقرض 90-10 القطاع المالي والبنكي وبشكل نهائي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، وتم تكليف البنك المركزي بتسيير السياسة النقدية، فتوجهات هذه الأخيرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بعد صدور قانون النقد والقرض وما تلاها من قوانيين أخرى تشير إلى أن السلطات النقدية سعت دوما إلى محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات العامة للأسعار كأهم هدف داخلي، والمحافظة على قيمة العملة المحلية على المستوى الخارجي من خلال استقرار سعر الصرف عند حدوده الطبيعية كأهم هدف خارجي.

حيث أن ثبات سعر الصرف لا يرجع إلى فعالية السياسة النقدية في نقل أثرها من خلال الميكانيزمات الممكنة، من المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي وإنما يرجع إلى التدخل المباشر للسلطات النقدية في تخفيض قيمة العملة وتراجع سعر الصرف إنما يدل على صحة تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار بقرارات خارجية .

فالإستراتجية النقدية التي اعتمدها بنك الجزائر لم تصل لمستوى الفعالية المنتظرة في تحقيق التوازن الخارجي نظرا لعدة أسباب داخلية وخارجية كانت حاجز أمام قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها، فالفائض المحقق في ميزان المدفوعات وكذا تطور رصيد احتياطات الصرف بالإضافة للنتائج المحققة على مستوى التوازنات النقدية كانت بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وليس تحسن الأداء الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على المحروقات كمورد وحيد في الصادرات رغم ارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات تدريجيا.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

في الواقع أنه لا يمكن فهم الظواهر الاقتصادية أو غيرها بطريقة سطحية، فلا بد من دراسة أصولها أو جذورها والرجوع بها إلى إطارها الطبيعي ودراسة تطورها عبر الزمن وذلك باستعمال أدوات المنهجية العلمية، التي يعتمد عليها البحث العلمي مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الآراء الفكرية المتطرق إليها، انطلاقا من هذا المنظور جاءت دراستنا لموضوع **أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي**، الذي حولنا فيه معرفة العلاقة التي تربط بينهما باعتبار أن السياسة النقدية تعتبر احد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من اجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي تصاحب التطورات الاقتصادية، وتوضيح مدى فعاليتها كأداة لتحقيق التوازن الخارجي.

وكان ذلك من خلال معرفة الجوانب النظرية للسياسة النقدية، وذلك انطلاقا من توضيح معالم السياسة النقدية مع تطور النظريات النقدية وصولا إلى التعاريف الخاصة بها، أهدافها وقنوات إبلاغها، بعدها تم تناول أدوات السياسة النقدية ، وكخاتمة لهذه النقطة تم الإشارة إلى السياسة النقدية من خلال إبراز فعاليتها، ودورها في التنمية الاقتصادية وكذا استهداف التضخم .

بالإضافة إلى معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات، من خلال التطرق إلى إظهار أهمية ميزان المدفوعات ومختلف العناصر المكونة له، واهم مؤشراته الاقتصادية، بالإضافة إلى معرفة مختلف أوضاعه من اختلال وتوازن لهذا الأخير، وكذا تبيان مختلف معايير تقيم حجم الاختلال في ميزان المدفوعات، وفي الأخير تم إظهار مختلف وسائل تسوية الخلل فيه من خلال الاعتماد على آلية السوق أو التسوية عن طريق التدفقات النقدية، أو عن طريق تدخل السلطات العامة مباشرة لإعادة التوازن له.

أما في الجزء الثالث من البحث فتم التطرق إلى السياسة النقدية كآلية لتحقيق التوازن الخارجي، وذلك عن طريق استعمال أدوات من طرف السياسة النقدية للتأثير على التوازن الخارجي، والتي تتمثل في كل من سعر الصرف الذي يعتبر أداة فعالة في التأثير على ميزان المدفوعات باعتباره أهم مؤشر يدل على التوازن الخارجي، مع التطرق إلى مختلف مناهج إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق سعر الصرف، كما التطرق إلى فعالية السياسة النقدية في العمل على تحقيق التوازن الخارجي عن طريق أسعار الفائدة، مع تبيان العلاقة التبادلية بين أسعار الفائدة وسعر الصرف، وتم التطرق في الأخير إلى دور المعروض النقدي في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وهذا ما يبرزه المنهج النقدي لتوازن ميزان المدفوعات، باعتبار أن الخلل في هذا الأخير يعد انعكاس للاختلال في السوق النقدية.

ومن ثم محاولة إسقاط الجانب النظري على حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2012)، وذلك من خلال تحليل مضمون السياسة النقدية وتطور مسارها في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف

صندوق النقد الدولي، من خلال عرض أهم الإجراءات التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (1990-1999)، بعد ذلك قمنا بتحليل تطور مضمون السياسة النقدية في ظل البرامج التنموية للفترة (2000-2014)، ودورها في تحديد مسار السياسة النقدية، عن طريق مختلف الأدوات المستعملة وكذا أهم الأهداف المنشودة لها خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى محاولة معرفة فعالية السياسة في تحقيق التوازن الخارجي، من خلال إن استخدام الجزائر لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية لاستعادت التوازن لميزان المدفوعات، الذي كان فاشلا رغم الجهود الكبيرة للدولة المبذولة في سبيل إنجاحه، ولم يكن هذا الفشل بسبب عدم فاعلية هذه السياسة وإنما لضعف الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات كمورد للعملة الصعبة التي بلغت صادراتها سنة 2012 أكثر من 97% من إجمالي الصادرات الوطنية، حيث تفترض سياسة التخفيض اقتصاد ذو هيكلة متنوعة وجهاز إنتاجي قوي.

لقد عرفت مؤشرات الاقتصاد الجزائري النقدية، ومؤشرات التوازن الخارجي نوعا من الاستقرار، وذلك بفضل الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر مع الارتفاع الكبير والمتواصل لأسعار البترول، مما دفع بالحكومة إلى إطلاق برامج تنموية قصد تنويع الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني، على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو2005-2009 والبرنامج الخماسي 2010-2014.

ولقد استطعنا الخروج بعدة نتائج من خلال دراستنا لهذا الموضوع، منها ما يتعلق بنتائج اختبار الفرضيات، ومنها ما يتعلق بالجانب النظري وجانب دراسة الحالة المسقطة على الجزائر.

1- نتائج اختبار الفرضيات:

1- تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار الاقتصادي التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الإختلالات الاقتصادية التي صاحبت التطور الاقتصادي، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف المرجوة حيث يتفق الكثير من الاقتصاديين على أنه يجب إتباع إستراتيجية معينة للوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها السياسة النقدية، والمتمثلة في الاستقرار العام للأسعار والبطالة المنخفضة ونمو اقتصادي مقبول، واستقرار قيمة العملة في السوق الدولية، ولتحقيق هذه الأهداف يتطلب استعمال مجموعة من الوسائل تؤدي إلى الغاية المنشودة.

2- يعتبر ميزان المدفوعات بيان إحصائي لمختلف المعاملات الاقتصادية بين المقيمين ودولة ما وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وهو يعكس قوة الاقتصاد الوطني، ويعود سبب الخلل فيه إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية التي تهدف إلى زيادة الائتمان المحلي الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقود بما يفوق الطلب عليها، مما ينجر عنه زيادة الطلب على المنتجات المحلية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية واستفحال التضخم، مما ينجر عنه التوجه نحو الطلب على المنتجات الأجنبية نتيجة أسعارها المنخفضة (زيادة الواردات)، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور صافي الأصول الأجنبية التي تؤدي إلى إحداث خلل في ميزان المدفوعات.

3- إن الحد من نمو عرض النقود عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي العام، حيث أن الزيادة في حجم الائتمان المقدم إلى الحكومة يؤدي إلى تمويل عجز الميزانية العامة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي واستنفاذ الأصول الأجنبية، وهو ما يؤثر سلبا على الحساب الجاري وعلى ميزان المدفوعات، كما أن عجز الميزانية العامة يزيد من احتياجات التمويل، مما يدفع الدول إلى الاستدانة الخارجية أمام ضعف مصادر التمويل الداخلية، كما تعتبر آلية سعر الصرف عنصرا محوريا في الفكر المالي الحديث نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان مدفوعات خاصة البلدان السائرة في طريق النمو.

4- تمحورت الفرضية الرابعة حول فعالية السياسة النقدية في ظل برامج صندوق النقد الدولي، هذه البرامج في حقيقة الأمر لا تحمل وصفة واحدة لجميع الدول على اختلاف أوضاعها السياسية والاقتصادية، فإذا ما أسقطنا هذه البرامج على الجزائر نلاحظ أن مستويات التضخم انخفضت، أما على مستوى ميزان المدفوعات فإن السياسة النقدية لم تؤثر عليه حيث إن البرامج المتعلقة بتخفيض الائتمان المحلي والحكومي، أو عن طريق تطبيق سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري، حيث لم تفلح تخفيضات سعر الصرف في تحسين مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري، غير أن التحسن الملاحظ في رصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم احتياطي الصرف، وتراجع المديونية الخارجية، وانخفاض خدمات الديون وغيرها، وتطور المؤشرات النقدية كانت نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، حيث سمحت هذه التطورات النقدية بميول الحكومة الجزائرية إلى تطبيق برامج تنموية تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي.

2- نتائج الدراسة:

إن من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية ما يلي:

- إن السياسة النقدية التي تنتهجها دول العالم في وقتنا الحاضر كانت نتيجة مراحل مرت بها منذ زمن طويل انبثقت من خلاله مختلف الأفكار المتعلقة بالنقود إلى أن وصلت إلى نظريات مبنية على مجموعة من الأسس والفرضيات، بعدها تم تطبيق هذه النظريات بشكل منظم ومدروس فيما يعرف بالسياسة النقدية؛
- السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي، وتسعى إلى تحقيق المربع السحري وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة، وحتى تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لا بد من توفير ظروف مناسبة وضوابط أساسية لكي تصبح أكثر نجاعة ؛

- تتوقف فعالية السياسة النقدية على درجة استقلالية السلطة النقدية، والتي من خلالها يكون لهذه السياسة دور فعال في معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية؛

- إن ميزان المدفوعات الذي يعكس وضعية الاقتصاد الوطني في الخارج، قد يتعرض لاختلالات تتم معالجتها إما عن طريق آليات التسوية التلقائية التي تشترط عدم تدخل الدولة كما جاء في مختلف المدارس الاقتصادية، وإما عن طريق تدخل الدولة بمختلف أساليبها؛
- يعتبر سعر الصرف من بين أهم الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية للتأثير على التوازن الخارجي، باعتبار أن ميزان المدفوعات شديد الحساسية للتقلبات في سعر الصرف، حيث اقترح الصندوق النقدي الدولي في برامجه الإصلاحية كل من أسلوب المرونات وأسلوب الاستيعاب اللذان يركزان على سياسة سعر الصرف لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات؛
- تفقد السياسة النقدية فعاليتها في ظل إتباع نظام سعر الصرف الثابت، نظرا لعدم قدرة السياسة النقدية التحكم في أسعار الفائدة والمعروض النقدي فضلا على الناتج المحلي، في حين تكون أكثر فعالية في حالة إتباع نظام سعر الصرف المرن؛

- لا يمكن حصر اختلال ميزان المدفوعات بصفة كلية في عدم التوازن بين العرض والطلب في السوق النقدية، وبالتالي فان مجمل التصحيح لا يقع على عاتق الجانب النقدي وحده كشرط ملازم للتوازن الخارجي، ومن هنا فالتركيز على هذا النوع من المفاهيم قد يعطي بعدا غير صحيح، ويؤدي إلى عدم إمكانية الوصول إلى حل متكامل لمشكلة الخلل في ميزان المدفوعات؛
- سمح قانون 90-10 باستعادة بنك الجزائر دوره في إدارة السياسة النقدية في الجزائر، كما أن السياسة المالية احتلت أهمية أكبر مقارنة بالسياسة النقدية في الجزائر وذلك خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي؛
- عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف إرتبطت إرتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف العائم المدار؛
- إن الحكومة الجزائرية في إطار برنامج التعديل الهيكلي قامت بتحرير الدينار من القيود الإدارية واعتماد سياسة التخفيض لاسترجاع التوازن الخارجي، حيث لم تحقق الحكومة الجزائر الأهداف المرجوة من خلال تخفيض العملة الوطنية الدينار، خاصة في ما يتعلق بالتوازن الخارجي وهذا بسبب ضعف مرونة جهازها الإنتاجي الذي لا يسمح بالاستجابة لفائض الطلب الناتج عن خفض قيمة العملة، إضافة إلى أنها دولة أحادية مادة التصدير؛

- ساهم الميزان الجاري في دعم الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الجزائري طيلة فترة الدراسة، أما ميزان رأس المال فلم يسهم بذلك إلا خلال السنوات الأخيرة، أي بعد التسديد المسبق للديون الخارجية؛
- يعود التحسن الحاصل في المؤشرات النقدية للاقتصاد الجزائري إبتداءا من سنة 2000، وكذا تحسن لرصيد ميزان المدفوعات ، وارتفاع حجم احتياطي الصرف، وتراجع المديونية الخارجية، وانخفاض خدمات الديون وغيرها، كانت نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، وهذا يعود إلى صحة اعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

3- التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها من دراسة أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي، يمكن أن نقدم التوصيات والاقتراحات التالية:

- ضرورة تفعيل السياسة النقدية التي يسطرها بنك الجزائر، من خلال ترسيخ مبدأ استقلالية السلطة النقدية في اتخاذ القرارات بعيدا عن الضغوط السياسية، وذلك بهدف تحقيق فعالية أكبر في بلوغ أهدافها، والاعتماد على الأدوات غير المباشرة والعمل على تطبيق سياسة السوق المفتوحة وذلك بتطوير السوق النقدية؛
- على السياسة النقدية المطبقة في الجزائر، محاولة التوفيق بين هدف التضخم وبين ضرورة توفير جو ملائم للاستثمار الوطني عن طريق تشجيع الائتمان المحلي وجعله في مستويات مقبولة؛
- توسيع السوق النقدية وتطويرها عن طريق التنوع في استعمال أدوات السياسة النقدية وكذلك السوق المالية، لان كلا منهما لم تعرف إلى حد الآن إلا عددا محدودا من المتدخلين، وبذلك يمكن مساندة الاقتصاد الوطني؛
- ضرورة التفكير في وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري، حتى يصبح في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي، وذلك باستغلال الفوائض المالية المتاحة لإحداث تنمية حقيقية، وعدم تركها مجمدة؛
- إحداث تغير جوهري في التركيبة الهيكلية للاقتصاد، حتى لا يظل عرضة للتقلبات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، التي قد تؤدي إلى بطء أو توقف المخططات التنموية التي تقوم بها الدولة، وذلك من خلال الاستمرار في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال منح تحفيزات ضريبة والحد من الإجراءات البيروقراطية.

4- آفاق البحث:

نظرا لتشعب الموضوع واقتصارنا على جزء منه، نقترح بعض المواضيع كآفاق للدراسة لمن يهمه البحث في هذا المجال، وهي كالتالي:

- أثر فعالية السياسة المالية على توازن ميزان المدفوعات؛
- العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وأسعار الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات؛
- دور سياسة الصرف الأجنبي في استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي؛
- تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر ودوره في تعزيز فعالية السياسة النقدية؛
- آليات وسبل ترقية الصادرات خارج قطاع المحرقات في الجزائر؛
- دراسة قياسية لأثر المتغيرات النقدية على أداء ميزان المدفوعات الجزائري.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العـربية:

أ- الكتب:

1. أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسين، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
2. أحمد هني، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
3. أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1997.
4. الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
5. بسام الحجازي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.
6. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
7. بول ساموبلسون ووليام نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
8. توماس ماير، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة السيد احمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1996.
9. حسن مسعود، **أضواء على النظرية الاقتصادية المعاصرة**، دار المعارف للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001 .
10. خليل عبد القادر، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
11. خليل عبد القادر، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
12. رحيم حسين، **النقد السياسة النقدية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
13. زكريا الدوري ويسرى السمارائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
14. زينب حسين عوض الله وأسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
15. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

16.سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
17.سلفادور دومينيك، **الاقتصاد الدولي**، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993.
18.شمعون شمعون، **البورصة – بورصة الجزائر–** دار هومة الطبع و للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
19.صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
20.صبحي تادرس قريحة، **النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984.
21.صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة، مصر، 2000.
22.ضياء مجيد الموسمي، **النظرية الاقتصادية**، تحليل اقتصادي كلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
23.الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
24.عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي وجوانب الاقتصاد الدولي المعاصرة**، دار الجامعة، بيروت، 1999.
25.عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
26.عبد الحميد عبد المطلب، **الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
27.عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، **اقتصاديات النقود، رؤية إسلامية**، دار النسر الذهبي للنشر والتوزيع، مصر، 1996.
28.عبد المجيد قدي، **المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
29.عبد النعيم مبارك و نعمة الله نجيب، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
30.عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.
31.فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
32.كامل بكرى، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.
33.لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
34.مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1996.

35.محمد الشريف إيمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الأول، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

36.محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

37.محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999.

38.محمد صالح جمعة، **السياسة النقدية وأثارها على نمو الناتج المحلي**، دار الرضا للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2005.

39.محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

40.محمود يونس، **نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986.

41.مروان عطوان، **النظرية النقدية**، دار البعث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998.

42.مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

43.مندور احمد، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990.

44.ناضم محمد الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2006.

45.نزواد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

ب- المذكرات والأطروحات:

➢ **أطروحات الدكتوراه:**

46.بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تحرير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2006.

47.بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2006.

48.بلعزوز بن علي، **أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية –حالة الجزائر–** أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

49.صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية، مع الإشار حالة الجزائر في الفترة (90–2000)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.

50.غربي احمد، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسات النقدية والمالية**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

➢ **مذكرات الماجستير:**

51.بقبق ليلى اسمهان، **ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق(حالة الاقتصاد الجزائري)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2003.

52.بوزيدي جمال، **دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012.

53.تجاني محمد العيد، **الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على ميزان مدفوعات الدول النامية (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.

54.حسين حميد، **فعالية السياسة النقدية في ظل حرية حركة رؤوس الأموال الدولية – بالشارة إلى حالة الجزائر–** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012.

55.حسينة شملول، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

56.حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي– دراسة حالة الجزائر–** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2005.

57.رايس فضيل، **التوازنات الخارجية والوضعية النقدية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، 2006.

58.شهرزاد نشاشدة، **الانتقال إلى الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2006.

59.عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990– 2004)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

60.علي حمزة، **فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

61.عمر مؤذن، **تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات الجزائري (1990–2010)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012.

62.قويدر عياش، **إصلاح السياسة النقدية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

63.كمال العرقيب، **تأثير تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2006.

64.لكحل ليلى، **السياسة النقدية ومسارها، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

65.مجدة مدوخ، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2003.

66.مراد عبد القادر، **دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائر مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(1974-2003)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

67.موساوي وردة، **عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات– حالة الجزائر–** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2013.

68.يوسفي عبد القادر، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات بالدول النامية– حالة الجزائر–** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.

ت– الملتقيات:

69.بابا عبد القادر، **السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية**، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة مستغانم، أفريل 2006.

70.تشام فاروق، **أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين اداء الاقتصاد**، ملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية، المركز الجامعي ببشار، 2004.

71.زواوي الحبيب، **سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة غليزان، 2011.

72.عبو عمر وعبو هدى، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر– واقع وتحديات– جامعة الشلف، 2011.

73.لحلو عبد القادر، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990–2006)**، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة سعيدة، أفريل 2006.

74.ماجدة مدوخ وعتيقة وصاف، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

75.محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات– جامعة الشلف، 2005.

ث– المجلات، الدوريات والتقارير:

76.احمد طفاح، **التدفقات المالية وإشكاليتها**، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة البرامج التدريبية، الكويت، 2005.

77.أكرم محمود الحوراني، **مدى فعالية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سوريا**، مجلة جامعة تشرين للدارسات والبحوث العلمية، العدد 2، سوريا، 2005.

78.أيت يحي سمير، **التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع**، مجلة الباحث، العدد09، جامعة ورقلة، 2011.

79.بربري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية– دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري–** مجلة الباحث، العدد09، جامعة الشلف، 2011.

80.بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2006)**، مجلة البحوث الاقتصادية عربية، العدد41، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.

81.التقرير السنوي 2008، **التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري**، بنك الجزائر، سبتمبر 2009.

82.جليل شعيان وعقيل محمد الحمدي، **اثر السياسة النقدية من ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة قياسية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السابع، العدد27، جامعة البصرة، 2011.

83.جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد11، جامعة الجزائر03، 2012.

84.شعيب بنوة وخياط رحيمة، **سعر الصرف في الجزائر(نمذجة قياسية للدينار الجزائري)**، الأكاديمية للدارسات الاجتماعية والإنسانية، العدد05، جامعة تلمسان، 2011.

85.على توفيق الصادق وآخرون، **السياسة النقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 1996.

86.عيسى محمد الغزالي، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد23، 2003.

87.مبارك بوعيشة، **السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية**، مجلة جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد12، 1999.

88.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**، الدورة العامة التاسعة عشر.

89.محمد لكصاسي، **الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

90.مصيطفي عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، العدد06، جامعة ورقلة، 2008.

91.القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

92.الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

93.الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض.

94.تقارير بنك الجزائر.

95.تقارير صندوق النقد العربي.

96.تقرير الديوان الوطني للاحصائيات.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

97. Jean louis besson , **monnaie et finance**, opu, algerai, 1993.

98. Ammour ben halima, **monnaie et régulation monétaire**, Edition dohleb, algérai, 1997

99. Française renversez , **éléments analyse monétaire** , Editions dalloz, paris, 1995.

100. George Parente, **éléments d'économie monétaire**, Edition économico, paris, 1983.

101. Jean Yves Capul et Garnier Olivier, **dictionnaire d'économie et sciences sociales**, Edition Hatier, paris,1994.

102. Patat- Jean-Pierre, **monnaie**, **institutions financières et politique monétaire**, Edition économico, paris,1993.

103. Guendouz Brahime, **relation économique international**, édition el maarifa, Alegria, 1998.

104. Dominick Salvateur, **économie internationale**, mcgraw-Hill, paris, 1982.

105. PEYRARD Josette, **Gestion financière internationale** ,Edition Vuibert, Paris,1999.

106. Brat Burgemier,**Analyes et politique économiques**, édition économica ,paris,2006.

107. Patrice Fontaine, **Gestion du risque de change** ,Édition Economica, Paris,1996.

108. Ilmane mohamed chérif, **note de travail sur l'opportunité de dévoluer le dinar algerien les cachiers de la reforme tome 05** , 2éme edition enay, 1990.

109. Ilmane mohamed chérif, **L'indépendance de la banque d'Algérie en phase de transition**, conférence animée à l'université de médéa, le 26/01/2012.

110. Ilmane mohamed chérif, **réflexion crétiques sur la politique monétaire en algérie** (**2000-2004**), A paraître dans un numéro special des cahiers du cread, Octobre 2005.

111. Ilmane Mohamed Chérif, **réflexions sur la politique monétaire en Algérie**, revue : les cahiers du CREAD, N75 Alger, 2006 .

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

112. حقوق السحب الخاصة، متاح على الموقع:
www.imf.org/external/np/exr/facts/sdr.htm، تاريخ الاطلاع: 2013/04/12.

113. ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات، المعهد العربي للتخطيط، متاح على الموقع:
www.arab-api.org/course40/pdf، تاريخ الاطلاع: 2013/03/26.

114. سعر الفائدة، الموسوعة الحرة، متاح على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ الاطلاع: 2013/06/19.

115. مفاهيم سعر الفائدة، متاح على الموقع: http://www.startimes.com ، تاريخ الاطلاع:2013/06/19.

116. برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، متاح على:
www.mae.dz.photos.gov.ProAr.pdf، تاريخ الاطلاع: 2013/07/03.

117. احمد السيد كردي، ميزان المدفوعات، متاح على الموقع:
http://kenanaonl.com/users/ahmedkordy، تاريخ الاطلاع: 2013/03/26

118. تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك، وزارة التجارة، متاح على الموقع: www.mincommerce.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2013/08/08.

119. تقلبات أسعار الصرف وانكماش عائدات احتياطي الصرف الجزائري، متاح على الموقع: www.elkhabar.com/ar/economie، تاريخ الاطلاع: 2013/06/17.

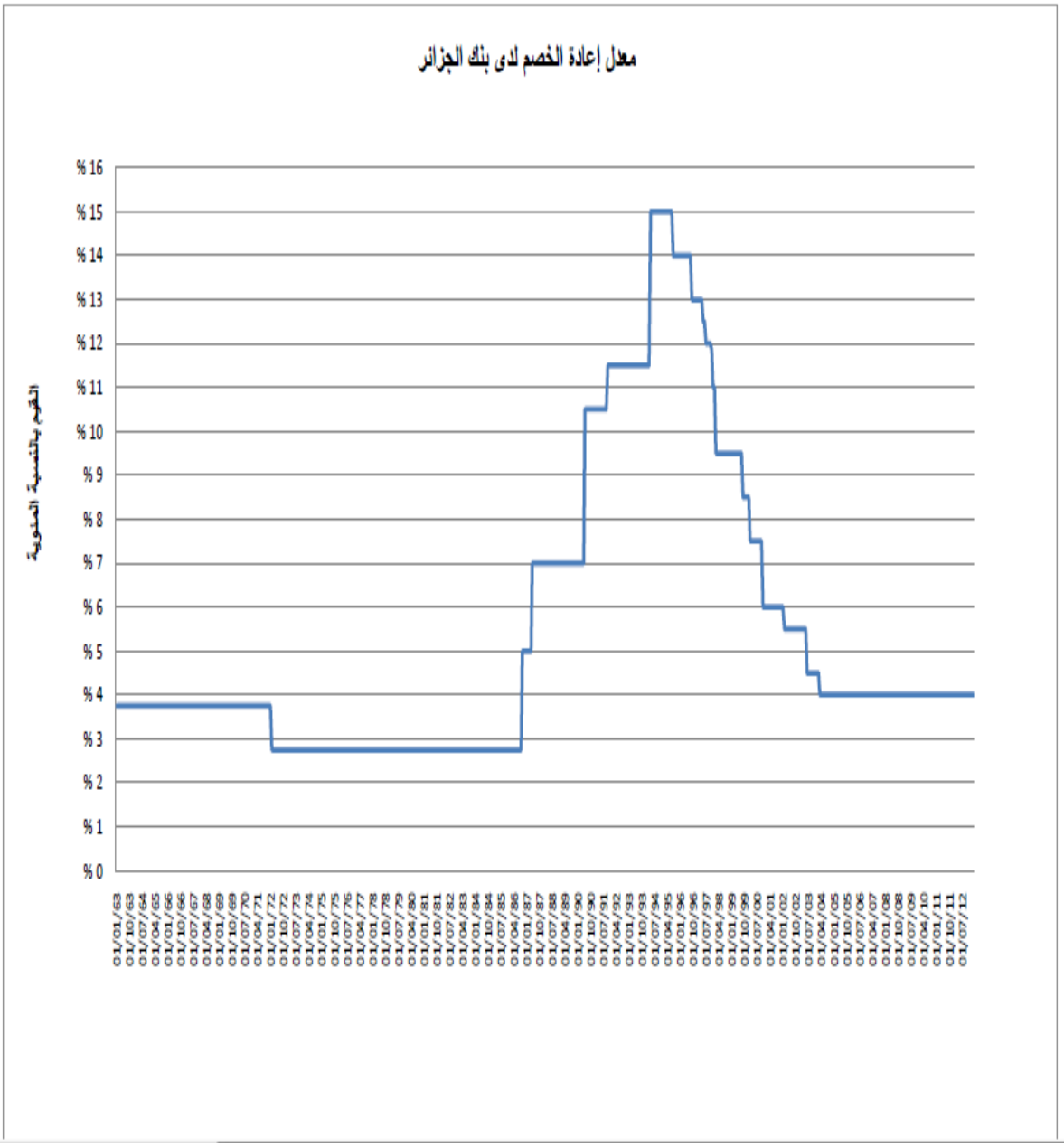
120. سعر الصرف في الجزائر، متاح على الموقع: http://www.startimes.com، تاريخ الاطلاع: 2013/06/17.

121. Lionel Artige, La politique monétaire,: http://www2.ulg.ac.be/crepp/profiles/artige, 14/03/2013.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): يوضح تطور معدل الخصم في الجزائر خلال الفترة (1963–2012).

التمثيل البياني رقم 6 . 2 معدل إعادة الخصم



المصدر: بنك الجزائر.



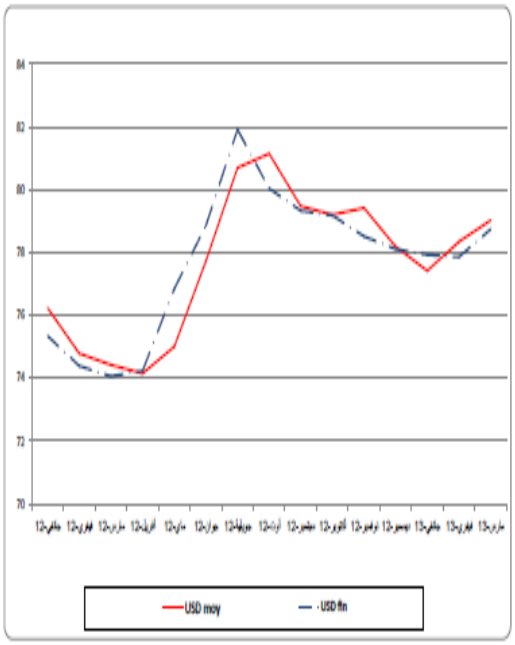
سعر الصرف

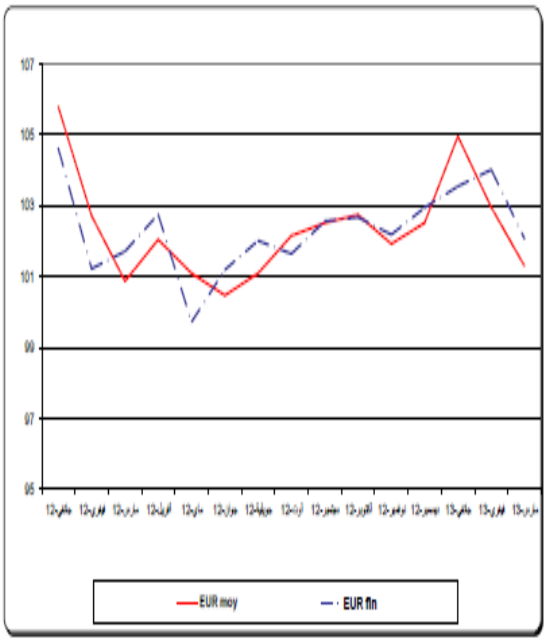
7 . 1 سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة (قيم متوسطة خلال الفترة)

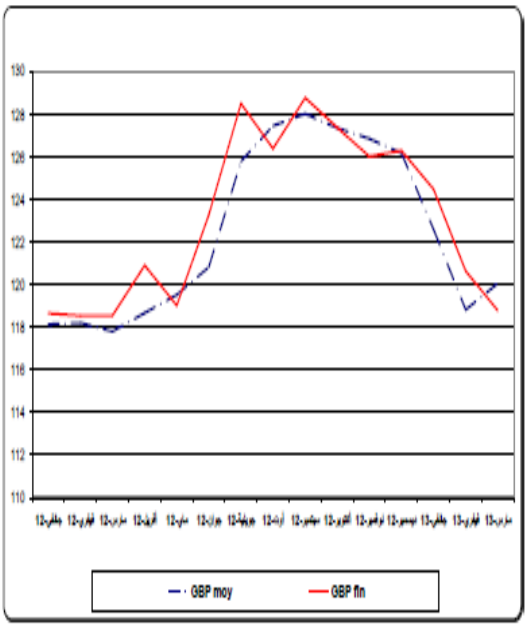
		USD 1	EUR 1	GBP 1	JPY 100	CHF 100	CAD 1	AED 1	SAR 1	KWD 1	TND 1	MAD 1	MRO 1
2008		64,5684	94,8622	119,4241	62,7933	5 978,1390	60,8391	17,5798	17,2136	239,6261	52,5875	8,3245	0,2691
2009		72,6460	101,2990	113,7714	77,7466	6 706,6127	63,9707	19,7787	19,3693	251,6572	53,8464	8,9863	0,3079
2010		74,4041	99,1927	114,9793	84,9888	7 154,6564	72,2824	20,2575	19,8399	259,4098	52,2027	8,8400	0,3153
2011		72,8537	102,2154	116,8264	91,4886	8 238,9312	73,6846	19,8354	19,4263	263,6417	52,2017	9,0071	0,2854
2012		77,5519	102,1627	122,9085	97,2581	8 477,0726	77,6216	21,1142	20,6793	276,8173	49,8427	8,9835	0,2667
2012	ديسمبر	79,4696	102,5195	128,0120	101,6463	8 451,7169	81,2077	21,6363	21,1910	282,6305	50,5593	9,2110	0,2732
	أفريل	79,2075	102,7521	127,3557	100,3428	8 451,7169	80,3197	21,5650	21,1213	281,8688	50,7136	9,2421	0,2723
	نوفمبر	79,4151	101,9232	126,8501	98,1087	8 492,1285	79,6887	21,6215	21,1762	281,7044	50,2858	9,1865	0,2730
	أكتوبر	78,1868	102,5174	126,1635	93,3600	8 455,3826	79,0004	21,2871	20,8485	277,7865	50,1413	9,2049	0,2688
	الثلاثي 1	75,1534	103,1363	118,0430	94,9153	8 451,7169	75,0671	20,4612	20,0395	270,1547	50,1611	8,8520	0,2586
	الثلاثي 2	75,6048	101,2017	119,6605	94,3840	8 159,8848	74,8791	20,5839	20,1598	270,8203	48,4881	8,7497	0,2599
	الثلاثي 3	80,4761	101,9079	127,0628	102,3549	8 078,5270	80,8187	21,9103	21,4593	285,7221	50,3241	9,1168	0,2767
	الثلاثي 4	78,9519	102,4011	126,8078	97,3763	8 361,3657	79,6896	21,4954	21,0528	280,5151	50,3889	9,2118	0,2714
	السداسي 1	75,3791	102,1690	118,8517	94,6497	8 078,5270	74,9731	20,5226	20,0996	270,4875	49,3246	8,8009	0,2592
	السداسي 2	79,7082	102,1564	126,9343	99,8466	8 361,3657	80,2498	21,7013	21,2545	283,0987	50,3568	9,1646	0,2740
2013	جانفي	77,9321	103,5490	124,4818	87,6107	8 425,7125	78,5734	21,2176	20,7805	276,6159	50,1526	9,2712	0,2679
	فيفري	77,8611	104,0254	120,6379	83,6832	8 457,9065	77,2395	21,4371	20,9957	276,7120	49,7604	9,1936	0,2677
	مارس	78,7383	102,0821	118,7913	83,1260	8 322,2883	76,8368	21,4371	20,9957	276,7120	49,7604	9,1936	0,2707
	أفريل	78,6664	102,3012	120,3149	80,5446	8 386,7877	77,2044	21,4181	20,9766	275,8354	49,4240	9,2058	0,2704
	ماي	78,8896	102,4911	120,7273	78,2741	8 262,0353	77,3022	21,4783	21,0359	276,2018	48,4651	9,2223	0,2712
	جوان	78,7423	103,9294	121,9264	80,7950	8 430,1730	76,3541	21,4383	20,9964	276,8515	48,6962	9,3244	0,2707
	جويلية	79,3840	103,8805	120,5384	79,7108	8 401,5335	76,2680	21,6128	21,1673	278,0379	48,2332	9,3204	0,2729
	أوت	80,3006	106,9176	124,3785	82,0744	8 669,8058	77,1867	21,8623	21,4114	282,0899	49,1288	9,5748	0,2761
	سبتمبر	81,5903	108,9135	129,3400	82,1958	8 826,1516	78,7771	22,2135	21,7549	286,8667	49,9565	9,7518	0,2805
	الثلاثي 1	78,1783	103,2113	121,3646	84,8690	8 401,4581	77,5711	21,2846	20,8463	276,4090	50,0208	9,2571	0,2688
	الثلاثي 2	78,7687	102,8694	120,9567	79,8182	8 355,9939	76,9774	21,4456	21,0037	276,2777	48,8608	9,2481	0,2708
	الثلاثي 3	80,3915	106,4943	124,6189	81,2893	8 626,0633	77,3726	21,8871	21,4356	282,1977	49,0801	9,5424	0,2764
	السداسي 1	78,4781	103,0376	121,1575	82,3042	8 378,3708	77,2696	21,3664	20,9262	276,3423	49,4317	9,2525	0,2698

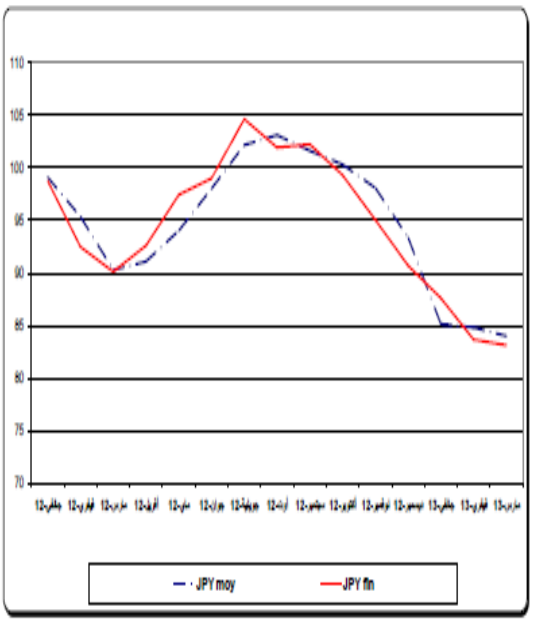
الملحق رقم (03): يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية (جانفي 2012–مارس2013).

التمثيل البياني 1.7 و 2 سعرصرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية
(قيم متوسطة وقيم نهاية المدة)



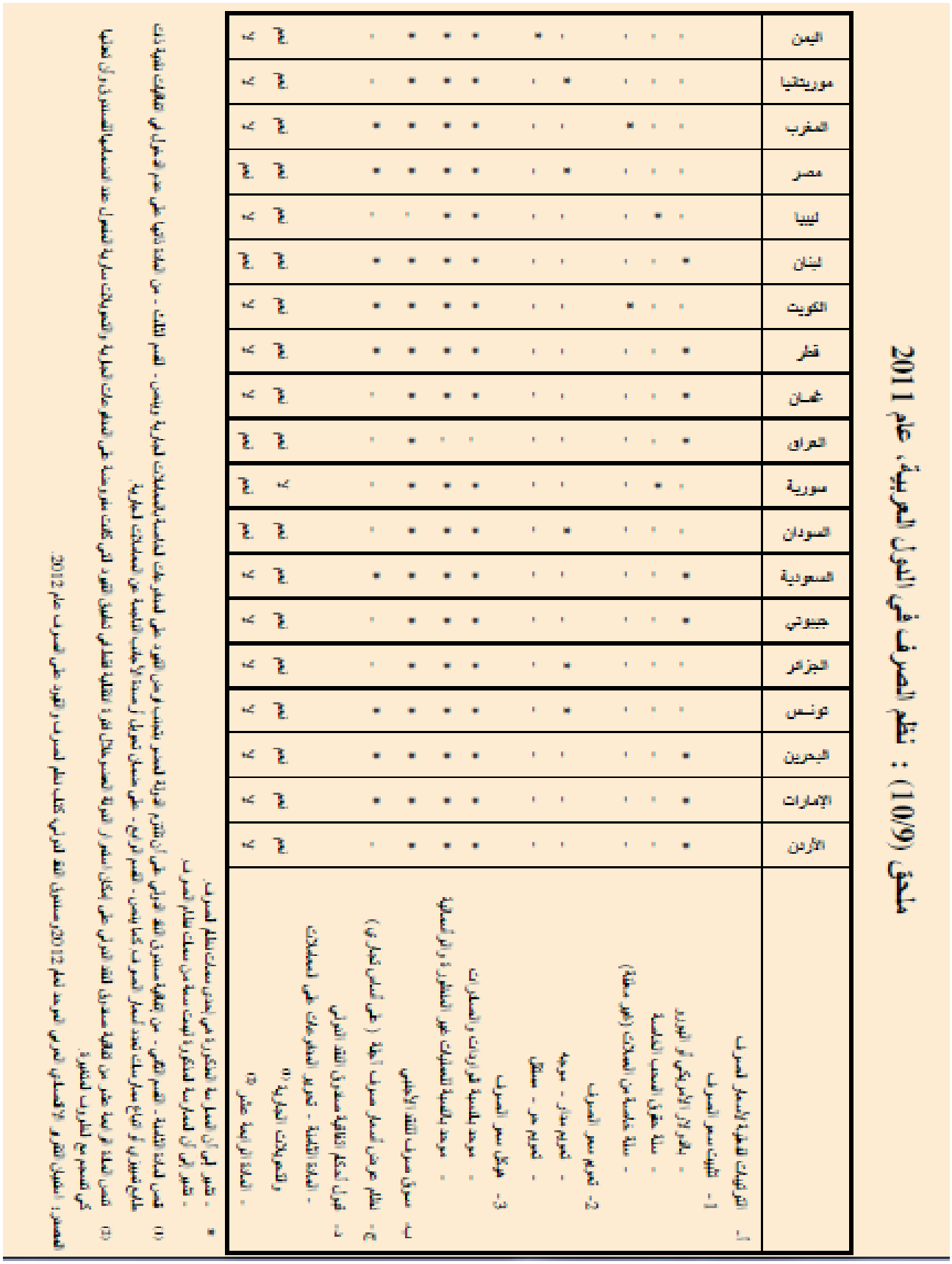






المصدر: بنك الجزائر.

الملحق رقم (04): يوضح نظام الصرف في الدول العربية لسنة 2011.



ملحق (10/9) : نظم الصرف في الدول العربية، عام 2011

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
1- الترتيبات القائمة لأسعار الصرف																			
1- تثبيت سعر الصرف	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
- بالقرار الأمريكي أو العملة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- سلة عملات أسعب للعملة	-	-	-	-	-	-	-	-	•	-	-	-	-	-	•	-	-	-	-
- سلة خاصة من العملات (غير معلنة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	•	-	-	-	•	-	-
2- تعويم سعر الصرف																			
- تعويم مدار - موجه	-	-	-	•	•	-	-	•	-	-	-	-	-	-	-	•	-	•	-
- تعويم حر - مستقل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
3- هيكل سعر الصرف																			
- موحد بطبيعة الحال زيادات والمسارات	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
- موحد بالنسبة للعملات غير الدولار أو السلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
4- سوق صرف النقد الأجنبي																			
5- نظام عرض أسعار صرف أجل (على أساس أخبار)	-	•	•	•	-	-	•	-	-	-	-	•	•	•	-	-	•	-	-
- قبول تعامل المقاولة مسعرون للنقد الأجنبي																			
- المقاولة الثانية - تعامل البنوك على السلع																			
والتعاملات الخارجية																			
- المقاولة الرابعة عشر																			

- تشير إلى أن العمل جار على تغيير سعر الصرف
- تشير إلى أن السلطات النقدية تتدخل في سوق الصرف

(1) تشير إلى أن سعر الصرف يحدد في السوق الموازية - تشير إلى أن سعر الصرف يحدد في السوق الموازية - تشير إلى أن سعر الصرف يحدد في السوق الموازية

(2) تشير إلى أن سعر الصرف يحدد في السوق الموازية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير السنوي عن تطورات النظم والسياسات في الدول العربية لعام 2012، ص 87.

المصدر: صندوق النقد العربي.